مقـدمــة

الهدف العام من هذه الدراسة هدف مزدوج:

- فهي من ناحية تتناول تطور منهجية التنمية الريفية ونماذجها الجديدة.
- ومن ناحية أخرى تسعى إلى تحديد وضع هذه المنهجيات في سياق التيارات النظرية للاقتصاد الإنمائي.

ذلك أن المنهجيات والسياسات كانت تتناول التنمية الريفية دون الاهتمام كثيراً بالبحث في مصادرها النظرية. والفرضية التي نقدمها هي أن كل منهجية للتنمية الريفية تنبع من تيار نظري في الاقتصاد الإنمائي، كما أن التجديد النظري لهذا الاقتصاد قد ساهم بدرجة كبيرة في صياغة النماذج الجديدة للتنمية الريفية.

وهذا الهدف ينطوي على صعوبة كبيرة ترتبط بالمجالين اللذين يشملهما التحليل وهما الاقتصاد الإنمائي، والتنمية الريفية ؛ وهما مثار جدل بل اعتراضات حادة قد تصل في حدتها إلى إنكار وجود مجال أصلا يعني بدراسة أي منهما.

إن تاريخ الاقتصاد الإنمائي وكذلك التنمية الريفية تكتنفه الكثير من الاعتراضات والشكوك، ولكن أيضا الكثير من التجديد والديناميكية الفكرية. ومن الغريب أن نلاحظ أن هذين المجالين كانا ولا يزالان حتى اليوم محلا للاستفهام والتساؤل. فمع استفادتهما من التيارات النظرية الكبرى والتخصصات العلمية الأخرى، فقد ساهم كل من الاقتصاد لإنمائي والتنمية الريفية في طرح التساؤلات حول هذه النظريات والتخصصات العلمية نفسها بالنظر إلى الخصائص التي تتميز بها المجالات الداخلة فيها.

من ثم فإننا نجد أنفسنا، فيما يتعلق بالاقتصاد الإنمائي بصفة عامة، والتنمية الريفية بصفة خاصة، أمام مجالين تتعرض فيهما الثوابت المؤكدة والنماذج النظرية للتشكيك من خلال الواقع الذي تجرى دراسته، وتصطدم فيهما أدوات التحليل والنظريات مع حدودها الذاتية وسرعان ما تصبح غير ملائمة، وحيث يكون التخصص العلمي المنفرد غير صالح للتطبيق.

والصعوبة قائمة على عدة مستويات:

- تعريف المفاهيم المستخدمة في الاقتصاد الإنمائي في التنمية الريفية (مثلا تعريف ما هي "التنمية" أو ما هو "الريفي" ...).
- تحديد موضوعات الدراسة (فهل تنصب دراسة التنمية الريفية مثلا على المكان، أو المجتمع أو النشاط الاقتصادي ؟)
- مرجعية التخصص العلمي الوحيد.

وليس في هذه الصعوبات أي نوع من الضعف، بل إنها تمثل تحدياً علمياً يدفع إلى الخروج من الدروب المعتادة إلى اكتشاف توافقات جديدة.

ومن أجل تحقيق الأهداف التي نصبو إليها، أي تقديم النماذج الراهنة للتنمية الريفية، سنبدأ، أولاً، بدراسة مسألة التنمية بصورة عامة مع الرجوع دائما في هذا النقاش دائم التجدد إلى مشكلة التنمية والتخلف. إن مسألة التعريف، كما هو شأنها، دائما، تعبر عن مدى تعقيد الموضوع قيد الدراسة وتعبّر كذلك عن تطور النظريات التي تتناوله. وبعبارة أخرى فإن التطور النظري يغير من التعاريف القائمة بإدخال عناصر جديدة تكشف عنها النظريات الجديدة وتحللها.

وبعد ذلك سنعرض للتيارات النظرية الكبرى التي تشكل الاقتصاد الإنمائي، ثم مصادر تجددها.

وفي مرحلة لاحقة سنقدم التعاريف والمنهجيات المختلفة للتنمية الريفية، وكذلك المفاهيم الرئيسية، وذلك بوضع كل منهجية في إطار أحد التيارات النظرية للاقتصاد الإنمائي الذي سبق تقديمه.

وأخيراً سنقدم تحليلا للنماذج الجديدة للتنمية الريفية مع ربطها بعناصر التجديد في الاقتصاد الإنمائي.

الفصل الأول

التنميـة والتخلـف

مقدمة

قلما حظي مصطلح بمثل هذا القدر من المناقشة والجدل. فرغم شيوع استخدام مصطلحي التنمية والتخلف (من جانب المسئولين السياسيين، والمنظمات الدولية، والباحثين، أو ببساطة المواطنين)، ووضوح ما يقصد بهما في الظاهر، إلا أنه عندما يتعلق الأمر بتحديد مضمون كل منهما يبدو كل شيء غامضا ومعقدا. فهل تعتبر التنمية والتخلف مفاهيم محددة؟ أم هي فئات بعينها؟ أو ببساطة أكبر: هل لهما وجود "حقيقي"؟

منذ نحو نصف قرن يحاول الباحثون تحديد الإطار العام لمصطلحي التنمية والتخلف والعناصر التي ينطويان عليها في الواقع. كما أنهم يحاولون قياس هذا وذاك بهدف استخدامهما لتصنيف البلدان والمجتمعات وتقييم ما تحقق من تقدم.

وفي كل حقبة تاريخية تقريبا توجد نظرية سائدة وطريقة لتعريف التنمية والتخلف.

أولا: السياق التاريخي لنشأة المفهوم المزدوج "التنمية والتخلف":

تنقسم أعمال الباحثين حول المقصود بالتنمية، وبالطبع بالتخلف أيضا، إلى فئتين:

- فئة تحلّل مصطلح التخلف باعتباره حالة أو حقيقة اجتماعية اقتصادية ذات خصائص معينة (وتختلف هذه الخصائص حسب النظريات السائدة).
- وفئة تحلل التنمية باعتبارها رؤية للعالم مرجعيتها الوحيدة النموذج الغربي. ويمثل هذه المؤلفات "تيار فكري يرفض مفهوم التنمية ذاته". ويظهر هذا المفهوم باعتباره معتقداً غربياً بنفس الطريقة التي يظهر بها مفهوم الفقر... ومن ثم فإن التنمية من هذا المنظور تبدو نموذجاً غربياً يعتمد على تجربة تاريخية معينة أو قابلة للتكرار (Azoulay ، ص29، 2002).

وبالرغم من وجود هاتين النظرتين المختلفتين اختلافاً جوهريا، وإزاء صعوبة، بل استحالة، تحديد تاريخ معين أو لحظة محددة لظهور أحد مفاهيم العلوم الاجتماعية – لأن ظهور مفهوم ما غالبا ما يكون نتاج عملية تتحدد أثناءها حدود ومضمون هذا المفهوم من خلال التطور وتراكم المعارف – فإن جميع الباحثين يتفقون على أن ظهور مفهوم "التنمية/التخلف" يرجع إلى أواخر الأربعينيات.

وينبغي أن نذكّر بأن الوضع في أعقاب الحرب العالمية الثانية كان كالآتي:

- كان العالم منقسما إلى كتلتين ذات نفوذ (الكتلة الشيوعية والكتلة الغربية) تخوضان حرباً باردة.
- امتدت حركات الاستقلال الوطني لتشمل جميع البلدان والمناطق الخاضعة للاستعمار.
- انقسم العالم بسرعة بالغة إلى فئتين: البلدان الصناعية (التي يطلق عليها البلدان الغنية أو المتقدمة) والبلدان التي استقلت حديثاً (ويطلق عليها البلدان الفقيرة أو المتخلفة).

إن التفاوت بين هاتين الفئتين والصعوبات التي تواجهها البلدان حديثة الاستقلال يطرح على الباحثين سؤالاً: ما سبب هذا التفاوت؟ وما هو مصدره؟ ثم بعد ذلك، كيف يمكن معالجته؟

إن التحليل المتعمق لظروف نشأة المفهوم المزدوج يبرز الأبعاد الاقتصادية وكذلك القضايا السياسية لمرحلة ما بعد الحرب. يدافع Philippe Peemans في كتابه "le développement des peuples face à la modernization du monde" عن فرضية تقول بأن مفهوم التنمية يستمد أصوله من نظرية التحديث وهي نفسها شكل جديد من أشكال التحليل والمعارف وُضع في ظل الاستعمار، إذ أنها تتضمن نفس أقسام التحليل وأنماط التفكير ذاتها ولكن بعبارات ومفردات مختلفة. فالمؤلف يرى أن "علم

الاجتماع، والعلوم السياسية، وإلى حد ما الاقتصاد استلهمت تراث "العلوم الاستعمارية" الأوروبية، وبوجه خاص علم السلالات البشرية وعلم الأجناس اللذان أقاما مفهوم المجتمع البدائي الذي ستعيد مدرسة التحديث تعريفه ليصبح هو المجتمع التقليدي مع الحفاظ على نفس خصائصه" (Peemans ، ص 45، 2002). والنظرة المزدوجة للتخلف والتنمية (التي تنطوي في جانب على القطاع التقليدي الذي تسود فيه الزراعة، وفي الجانب الآخر على القطاع الحديث الذي يسود فيه المناطق الحضرية والصناعة) هي محور أساسي للبناء النظري للحداثة. ويقدم Peemans كذلك تحليلاً لما يلي:

- أهمية النمو في تنظير الحداثة في بلدان الشمال، وهو يرى أن نظرية روستو Rostow لمراحل التنمية التي قدمها في كتابه الصادر عام 1960 بعنوان: The Stages of Economic Growth: a non-Communist Manifesto هو من أكثر الأمثلة وضوحا على طموح الفكر الأمريكي في هذا الموضوع. وهكذا فإن "التنمية الاقتصادية تقدم الأساس لرؤية في التنمية ترتكز على مفهوم الحداثة، حيث كانت الولايات المتحدة المثال الأكثر اكتمالاً له الذي يقدم لسائر بلدان العالم صورة لمستقبلها (نفس المصدر ص 38).
- دور أيديولوجية النمو إذ أنه "من المنظور التاريخي على المدى الطويل، فإن تفرد حقبة ما بعد الحرب لا يرجع فقط إلى معدلات النمو الاستثنائية التي حققتها بلدان الشمال ولكن أيضا للدور الأيديولوجي الذي قام به هذا النمو. وبذا يصبح النمو الاقتصادي أداة سياسية لتحقيق التوافق الاجتماعي ولدعم الدولة القومية (نفس المصدر ص 38). وعلى المستوى الأيديولوجي يؤكد Peemans أيضا أن " من الأمور الجديرة بالملاحظة، ما يحدث دائما وفي كل مكان، من أن موضوع الحداثة والتأخر في اللحاق بها يجمع حوله شمل الصفوة بصرف النظر عن الخلافات السياسية فيما بينها حول العالم الأوروبي" (نفس المصدر ص 39).

وبالإضافة إلى هذه القضايا يذكّر Peemans بأن المواجهة بين الشرق والغرب والخطر المفترض للشيوعية هما اللذان أديا إلى اهتمام بلدان الغرب بالبلدان التي تحررت حديثا من الاستعمار والتي أطلق عليها اسم "المتخلفة".

وعند قراءة تحليل Peemans يتضح أن السياق الذي نشأ فيه المفهوم المزدوج للتنمية والتخلف كان مشحوناً ليس بالقضايا الاقتصادية فحسب بل بالقضايا السياسية والأيديولوجية أيضا:

- ضرورة تخطي التاريخ الاستعماري والعلاقات المرتبطة به وصياغة علاقات جديدة،
- المواجهة بين الشرق والغرب والخوف من الشيوعية،
- المواجهة بين العالم الغربي، وقيمه وأسلوب معيشته وجزء كبير من العالم تمثله البلدان التي تحررت من الاستعمار.

كما نجد عند مؤلفين آخرين تحليلا لتاريخ مفهوم التنمية الذي تبدو جذوره وتطوره بالتوازي مع المعطيات الأيديولوجية والسياسية. ويؤكد جيرارد أزوليه Gerard Azoulay أن تاريخ المفهوم أقدم بكثير من المقاربات النظرية ومن السياسات، لأن هذا التاريخ يبين سير الفكر الغربي في شأن العلاقات التي تربطه بالحضارات الأخرى. (Azoulay ، ص 45، 2002)

ولابد من التذكير بأن القضايا السياسية والأيديولوجية ربما تكون قد تطورت، بل إنها تطورت فعلا. ولكنها لم تتوقف عن كونها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، جزءاً من المناقشات أو التفكير النظري الجاري حول قضية التنمية والتخلف بغض النظر عن رغبة الباحثين في القول بعكس ذلك.

ثانيا- المصطلحات والتعاريف والقياسات

كثيرة هي المؤلفات التي أجرت حصراً للمصطلحات والتعاريف الخاصة بالتنمية و/أو التخلف. فمنذ سنة 1971 عبّرت وثيقة صادرة عن اليونسكو عن الحرص الشديد على توضيح المصطلحات المستخدمة وتعريفها. ويذكر واضع هذه الوثيقة أن "الباحثين لا يكفّون عن إلقاء الضوء على جوانب جديدة لحقيقة

معقدة ومتغيرة؛ ومن ثم يتعين استحداث كلمات جديدة، وإعادة النظر في تعريف المصطلحات الجارية. (Unesco: Approches de la Science du Développement Socio-économique. Unesco, Paris, 1971, p10). وبعد انقضاء ثلاثة عقود لا يزال ذلك صحيحا. ومن ثم ينبغي البدء باستعراض مختلف المصطلحات المستخدمة والتعاريف الخاصة بها. وسنقوم هنا بتحليل المسألة فيما يتعلق "بالنمو" أو "التنمية" نظراً لأهمية النقاش النظري الكامن وراءهما. وفي الختام سنتناول قضية مؤشرات القياس التي تتبع تطور النقاش النظري وتبين على نحو ملموس الأهمية النسبية التي أوليت لعامل أو لآخر في زمن معين.

1-2 المصطلحات

تشير المصطلحات والتعاريف الخاصة بها إلى مجموعة من العناصر المتباينة إلى حد ما: الوضع الجغرافي، والانتماء الثقافي (أسلوب الحياة وترتيب القيم)، ومستوى المعيشة، وطريقة تلبية الاحتياجات، وطرق الإنتاج ...الخ. ومن ثم يمكن أن نذكر ما يلي:

- **بلدان الجنوب وبلدان الشمال:** هذا مصطلح شاع استخدامه، وهو عرضة للنقد لافتقاره إلى الدقة لأنه يشير إلى وضع جغرافي ينطوي على تباين شديد. فنجد بلداناً تقع في الجنوب، من الناحية الجغرافية ولكنها أبعد ما تكون عن التخلف كما هو الحال في استراليا ونيوزيلندا.
- **البلدان النامية:** وهو مصطلح مجرد من المعنى باستثناء أنه يزعم أنه أقل إساءة بالنسبة للبلدان المتخلفة.
- **البلدان الفقيرة والبلدان الغنية:** ويتعلق الأمر هنا باستخدام الثراء المادي الذي ينتجه اقتصاد بلد ما كمعيار وحيد للتمييز. إن مفهوم "النمو الاقتصادي" محل نقاش نظري واسع، سنستعرضه فيما بعد، ليس فيما يتعلق بتعريف التخلف فحسب ولكن أيضا فيما يتعلق بتعريف التنمية خاصة وسبل الوصول إلى تحقيقها.
- **العالم الثالث**: استخدم هذا المصطلح للمرة الأولى بواسطة الديموغرافي الفرنسي Alfred Sauvy في الخمسينيات ثم أصبح يستخدم بكثرة بعد ذلك في المناقشات الفكرية (Immanuel Wallerstein،2000) وينطوي هذا المصطلح على فكرة تفيد الظلم والالتزام المعنوي لصالح البلدان المتخلفة.
- **بلدان المركز والبلدان الطرفية:** يشير هذان المصطلحان إلى مجموعة من المفاهيم وضعت بواسطة التيار النظري للمدرسة البنيوية école structuraliste (سيرد تحليل تفصيلي لهذا التيار فيما بعد). وتقوم الفكرة الرئيسية لهذا التيار على أن التخلف هو نتيجة لأسلوب معين لسير الاقتصاد الرأسمالي العالمي، مما يؤدي إلى وجود قطبين، أحدهما في المركز ومن ثم فهو المسيطر، والثاني في الطرف، ومن ثم يقع تحت سيطرة الأول.
- **التخلف:** يشير هذا المصطلح، على النحو الذي وضع به إلى تأخر ينبغي أو يمكن تداركه منطقيا. وكثيراً ما انتقدت هذه الفكرة أي "التأخر" للأسباب التالية:
  - فهي تعني ببساطة شديدة أن هناك نموذجاً واحداً، هو النموذج الغربي، ويتعين على جميع بلدان العالم، باختلاف ثقافاتها، أن تمتثل له أو أن تتجه نحوه مما يدعو البعض إلى القول بأن التنمية ستعني "تغريب العالم" وبالتالي رفض التمييز بين التنمية والتخلف.
  - وهي تشير أيضا إلى إتباع طريق واحد فقط، أي الطريق الذي اتبعته البلدان الغربية. وهذه الفكرة مرفوضة عالميا من جانب الباحثين نظراً لأن الظروف المادية والفنية وكذلك السياق التاريخي والسياسي – في النصف الثاني من القرن العشرين – تختلف اختلافاً جوهرياً عن الظروف المادية والسياق الذي ظهرت فيه عملية التنمية في البلدان الغربية (ظروف الحصول على المواد الأولية، وشروط التجارة، والولوج إلى الأسواق ...الخ).

- كما أنها تشير ضمنا إلى أن عملية التنمية تتبع خطا مستقيما أثبتت الأحداث والتاريخ عدم صحته.
- وأخيراً، فإن فكرة التأخر تطرح سؤالاً حول مدى هذا التأخر، أو الأدوات والمؤشرات الملائمة لقياسه.

ينبغي أن تعرض قضية القياس من منظور مزدوج :

- أولا، ما هو محل القياس، أو بعبارة أخرى ماذا نريد قياسه؟
- ثانيا، استخدام هذا القياس: هل يؤدي إلى تصنيف البلدان والأقاليم والشعوب، وتقسيمها إلى فئات، أم الوصول إلى مؤشرات عن التقدم الذي تحقق؟

تفضي بنا النقطة الأولى إلى السؤال الرئيسي، وهو معرفة خصائص التخلف. وقبل أن نتناول هذا الموضوع نخلص إلى أن مصطلح "التخلف" له تاريخ محدد وهو ملئ بالتأويلات وشديد الغموض. ونستطيع القول أنه نظراً لعدم وجود بديل أفضل، سنستمر في استخدامه مع السعي لتحديد مضمونه.

2-2 التعاريف وأسباب "التخلف"

بالرغم من الجدل والانتقادات التي تؤكد عدم دقة التعاريف أو تنافر الحقائق الاجتماعية والاقتصادية التي يشملها مصطلح التخلف، وكذلك النقد الموجه لمفهوم التنمية، ومقاصد هذه التنمية، ينبغي أن نقر بحقيقة لا تقبل الجدل: أن بلدان وشعوب العالم مقسمة إلى قسمين رئيسيين. وتتكون كل مجموعة من مجموعة فرعية من البلدان تختلف في خصائصها الجغرافية، والتاريخية، والثقافية اختلافاً كبيراً ولكن لديها أيضا خصائص مشتركة.

ويتطلب الأمر تحديد هذه الخصائص بدقة، وفهم الأسباب والأساليب التي تؤدي إلى وجودها، لأننا بصدد دراسة موضوع يضرب بجذوره في أعماق التاريخ، أي أن حالة التخلف أو التنمية اليوم هي، إلى حد كبير، نتيجة لعملية تاريخية طويلة.

وقد دعا هذا الأمر بعض الباحثين، خاصة أثناء الستينيات، إلى تشبيه التخلف بحالة المجتمعات التقليدية التي تمر بمرحلة انتقالية في اتجاه المجتمعات الحديثة والمعروفة بأنها مجتمعات متقدمة. ولكن ما هو تعريف الحداثة؟ يمكن في نظر البعض، أن نأخذ بنموذج المجتمعات المتقدمة، أي التصنيع، والإنتاجية، وحياة المدن، وطريقة الاستهلاك...الخ ويرى آخرون إنه ليس هناك ما يدعو إلى أن يصبح نموذج معين هو معيار الحداثة، ومن ثم كان الاقتراح بإعطاء الحداثة تعريفاً ذاتيا و "ربطه بفكرة التعبئة الاجتماعية" التي تعرّف هي نفسها بأنها "عملية تآكل لمجموعة كبيرة من الروابط الاجتماعية، والاقتصادية أو النفسية القديمة وتؤدي بذلك إلى أن يصبح الأفراد مهيأين للأخذ بطرق جديدة للمشاركة الاجتماعية والسلوك." (K.W. Dautch، 1961)

على أن المجتمعات الحديثة تستمر هي أيضا في التحول، وكثيراً ما يحدث ذلك بسرعة فائقة، وهذا يستتبع مرة أخرى حدوث تأخر ينبغي تداركه.

وتجد مبدأ التأخر أيضا في التحليل الاقتصادي وخاصة في نظرية المراحل لـ W. Rostow والتي سيرد بيانها في الفصل الخاص بنظريات التنمية.

من أوائل التعاريف التي طرحت لمصطلح التخلف أنه هو التأخر بالنسبة لعملية تطور بعينها هي تلك التي انطلقت مع بدء الثورة الصناعية في انجلترا في سنة 1780 كنتيجة للالتقاء بين التقدم التقني في القطاع الزراعي، وفيما بعد في القطاع الصناعي، ثم الانتقال إلى اقتصاد السوق. وقد انتشرت عملية التطور هذه تدريجياً في مختلف أنحاء العالم، ولكنها لم تصل بعد إلى أقاليم معين. (Brasseul، 1993)

وقد ذكر أيضا أن من بين أسباب تأخر البلدان المتخلفة الأمور التالية:

- الضعف البالغ للتنمية وبطء التقدم في القطاع الزراعي مما لا يساعد على انطلاق الصناعة.

- السيطرة الاستعمارية التي لم تعان منها البلدان المتقدمة.

وفي سعيهم للوصول إلى ما هو أبعد من فكرة "التأخر"، حاول الباحثون تحديد الخصائص التي تتسم بها حالة التخلف.

وينبغي التذكير هنا بأن المعايير المتعارف عليها لتعريف التخلف، وكذلك التنمية، هي في المقام الأول ذات طبيعة اقتصادية. وقد سمح للتطور النظري في اقتصاد التنمية بتوسيع نطاق هذه المعايير والخروج بها من الرؤية الضيقة التي اقترنت بها في البداية وهي المرتبطة ببعد وحيد هو الثروة المادية.

مع ذلك فقد وجدنا في بعض الكتابات التي تناولت هذا الموضوع والتي ترجع إلى السبعينيات الحرص على عدم قصر التخلف على الأبعاد الاقتصادية وحدها. ويشار في هذا الصدد إلى الوضع الديموغرافي، ومستوى معرفة القراءة والكتابة، وحالة نقص التغذية، والبنيات الاجتماعية، وكذلك المؤسسات السياسية، للوصول إلى أنه " في البلدان المتخلفة لا تقتصر مشاكل التنمية على الجانب الاقتصادي فحسب، ولكنها إنسانية في المقام الأول." (Barre، ص 95)

وقد تم تحليل عوامل أخرى ذات صلة بالتخلف بشكل أو بآخر. تلك هي العوامل التاريخية والجغرافية، التي ترجع حالة التخلف إما إلى الانعزال الجغرافي، أو غياب المبادلات مع البلدان الأخرى، أو وجود حضارات كبرى وقديمة من عدمه، وأخيراً المناخ: "فإن أغلب بلدان العالم الثالث تقع في المناطق المدارية، ولا توجد مناطق صناعية متقدمة في حزام طوله 2000 كم يطوق الكرة الأرضية بين طرفي خط الاستواء. ومنذ عهد Montesquieu في القرن الثامن عشر قيل أن المناخ الاستوائي له تأثير يؤدي إلى ضعف النشاط الإنساني. ويرى Toynbee، على عكس ذلك، أن المناخ البارد هو أكثر الأجواء المعادية للإنسان وأن مواجهة الإنسان لهذا التحدي هي الأصل الذي نشأت عنه التنمية. وعلى أية حال فالواقع أن الوسط المداري يضع عقبات عديدة أمام الأنشطة الاقتصادية.. وبصورة عامة فقد كانت هناك مبالغة في دور المناخ في التحليلات التي أجريت في زمن الاستعمار، على سبيل المثال، ثم اختفى هذا الدور تماما منذ الخمسينيات، ويعتقد كثير من المؤلفين في العالم الثالث أن هذا التفسير يعد تفسيراً انقلابيا ومنذ ذلك الحين ظهرت رؤية أكثر توازنا. (Brasseul، ص 36)

ومع استمرار هذا النوع من التحليل، الذي نصفه بأنه آلي ومفرط في التبسيط، ظهرت النظريات التي ترجع أسباب التخلف إلى عوامل ثقافية أو دينية، أي أن الأذهان والنظم القيمية في البلدان المتخلفة تعارض التنمية.

إن بساطة هذا المنطق، التي تقترب من العبث (اللامعقول)، تتجاهل كلية التنوع الديني والثقافي الكبير في البلدان المتخلفة. والأسوأ من ذلك، أنها تقرن التنمية بنظام اقتصادي ونموذج وحيد فقط،وكل شيء لا يتطابق مع هذا النموذج يكون تخلفا.

ويرجع بنا ذلك إلى النقد الموجه لفكرة التخلف، ليس فقط من حيث فكرة التأخر التي يتضمنها، ولكن لما له من طابع سلبي. والواقع أن فكرة التخلف قد نشأت من المقارنة بوضع أطلق عليه أنه "متقدم" . ومن ثم فهي تتجه إلى وصف المجتمعات والبلدان من خلال "ما ليس لديهم أو ما ليسوا عليه" لكي يصبحوا "متقدمين"، ويفسر ذلك تباين الأوضاع التي تنطوي عليها هذه الفكرة، إلى درجة دعت بعض الباحثين منذ بداية السبعينيات إلى القول بأنه "من غير المعقول البحث عن تعريف إيجابي ومباشر للتخلف طالما أن هذا المفهوم بطبيعته قائم على المقارنة. إن السمات التي تتسم بها جميع حالات التخلف هي تلك التي تتعلق بصورة وثيقة بضعف إنتاجية العمل البشري، أي انتشار الأيدي العاملة في الزراعة، والطرق التقليدية المتبعة فيها وانعدام الصناعة أو عدم كفايتها...الخ، وحتى بالنسبة لهذه السمات البنيوية للتخلف فإن هناك هامشا للاختلافات. فلا تزال توصف بالتخلف بلدان تمتلك إنتاجا صناعياً كبيراً مقوما بقيمته المطلقة. وتمتلك كثير من هذه البلدان قطاعين متقابلين أحدهما حديث والأخر تقليدي. فإذا ما انتقلنا من المعايير الاقتصادية البحتة إلى المعايير الديموغرافية والاجتماعية نجد أن هامش التباين يتسع كثيرا ...

إن العلاقة بين عدد الأشخاص وحجم الموارد ليس دائماً كارثيا، فالأمر يتوقف على نسبة المساحة المأهولة إلى عدد السكان، حيث يمكن أن تسوء العلاقة هنا وتتحسن هناك." (UNESCO، ص 11)

ونستطيع أن نجد في بعض الدراسات التحليلية الأولى التي صدرت عن هذا الموضوع والتي تنتمي إلى التيار الليبرالي وحتى الوقت الحاضر (مثل كتاب .Debraj Ray: Development Economics (Princeton University Press, 1998)، العناصر التالية:

- المسألة الديموغرافية (وكانت من سماتها الأولى ارتفاع معدل وفيات الأطفال ثم بعد ذلك ارتفاع معدل النمو السكاني).
- الفقر.
- سيطرة القطاع الزراعي.
- انخفاض إنتاجية العمل.
- عدم المشاركة في التجارة الدولية أو ضآلتها.

وبالنسبة للوضع الديموغرافي، فقد أشير إليه أولا من زاوية ارتفاع معدلات وفيات الأطفال، ثم من زاوية ارتفاع معدل النمو السكاني وهو الأمر الذي ينطبق على عدد كبير من البلدان المتخلفة. ويذكر هذا النمو السكاني الكبير على أنه سمة، إن لم يكن سبباً، للتخلف. ولكن ينبغي أن نذكر أن البلدان المتخلفة قد شهدت هذه المعدلات المرتفعة للنمو السكاني بعد الاستقلال وفي أعقاب تنفيذ السياسات الإنمائية الأولى في هذه البلدان. وقبل الاستقلال، كان معدل المواليد مرتفعا، ولكن معدل الوفيات، ولاسيما بين الأطفال كان مرتفعا أيضا مما أسفر عن معدل ضعيف للنمو السكاني. وبعد الاستقلال أدت السياسات الإنمائية في الخمسينيات إلى تحسين ظروف الحصول على الرعاية الطبية ومن ثم إلى انخفاض معدل وفيات الأطفال، بينما ظل معدل المواليد على ارتفاعه 0نظرية النحول الديموغرافي).

ولا يمكن القول بأن النمو السكاني الكبير هو أحد سمات التخلف، أو أحد أسبابه. بل على العكس من ذلك، فإن المؤشرات تدل على أنه أحد نتائج التخلف، فقد علمنا التاريخ والواقع أن معدلات المواليد والنمو السكاني، في جميع أنحاء العالم، تتجه إلى الانخفاض بتحسن ظروف المعيشة والوصول إلى التنمية.

وبالنسبة للمعيار الأكثر شيوعاً لتعريف التخلف، أي الفقر، ينبغي أن نشدد على حدود هذا المعيار.

فالواقع أن الفقر كان يقاس أساسا بحسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكن حتى إذا كان يمكن التعويل على هذا المؤشر أكثر من غيره، إلا أن به نقاط الضعف (سنستعرضها في القسم المخصص للمؤشرات المختلفة) التي تتعلق بطريقة الحساب المستخدمة والموضوع الذي يتناوله هذا الحساب. وفضلا عن ذلك فإن بعض البلدان يكون متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها من أكثر المعدلات ارتفاعا في العالم، مثل بلدان النفط العربية، ولكن ذلك لا يعني أنها بلدان متقدمة . ومن ثم نخلص إلى أن جميع البلدان الفقيرة هي بلدان متخلفة، ولكن ليس جميع البلدان الغنية بلدان متقدمة.

وبناء على ذلك من الصحيح القول بأن أغلب البلدان المتخلفة هي بلدان فقيرة، ولكن لا ينبغي أن نختزل ظاهرة التخلف في هذا البعد وحده. كما أن مسألة الفقر ترتبط بالنمو، وهذا مفهوم رئيسي في تعريف التنمية، وسنتعرض لتحليله فيما بعد.

والمعايير المذكورة آنفاً تمثل أوجه مختلفة لنفس نوع البنية الإنتاجية، لأن ضعف إنتاجية العمل وضعف المشاركة في المبادلات الدولية ترتبطان بسيطرة القطاع الزراعي في اقتصاد بلد ما. مع ذلك فإن معيار معدل المشاركة في المبادلات الدولية ليس من السهل استخدامه. ويرى Debraj Ray (نفس المصدر 1998) أنه حتى إذا كانت هناك دولة مثل الولايات المتحدة لديها معدل ضعيف للمشاركة في المتبادلات الدولية (نحو 10%) فإن الأهم هو بنية هذه المبادلات. وبالنسبة لهذه النقطة، هناك حالات متباينة: فبعض

البلدان المتخلفة لا تصدر المواد الأولية أو تصدر القليل منها مثل سريلانكا أو الفلبين، في حين أن المواد الخام تحتل مركزاً هاماً في صادرات بعض الدول المتقدمة مثل استراليا والنرويج.

إن أعمال المدرسة البنيوية قد سمحت بتحديد خصائص أخرى للتخلف، ولاسيما ما يتعلق منها بالبنيات الإنتاجية. ويعتبر عدم توافق الجهاز الإنتاجي وتبعيته الكبيرة للاقتصاد العالمي من الخصائص الهامة للتخلف.

وحديثاً أسفر التطور النظري عن ظهور عناصر جديدة قدمت رؤية وتحليلا أكثر شمولاً للتخلف. يرجع ذلك أساسا إلى مراعاة البعدين الاجتماعي والإنساني، ودورهما في النشاط الاقتصادي. وهناك أفكار مثل رأس المال البشري، ورأس المال الاجتماعي، والإدارة الرشيدة، وغيرها، قد أضافت الكثير إلى تحليل ما يعتبر من قبيل التخلف وبالتالي ما يعتبر من قبيل التنمية. وعلى سبيل المثال، نشير إلى ما يلي:

- درجة التفاوت أو الفوارق داخل البلاد (درجة تركيز الثروة، إمكانيات إشباع الاحتياجات الأساسية)،
- الوصول إلى الخدمات ولاسيما الصحية والتعليمية،
- تقاسم السلطة وطبيعة عملية اتخاذ القرار.

الخلاصة:

إذا وضعنا تعريف التخلف في منظوره التاريخي فإننا نلاحظ أنه قد تطور ليكون معبراً على التوالي عن الآتي:

- حالة انتقالية للمجتمع التقليدي في اتجاهه نحو المجتمع الحديث،
- حالة سيطرة القطاع الأولى، ذي الإنتاجية والتصنيع الضعيفين،
- وجود جهاز إنتاجي تابع واقتصاد خاضع للسيطرة،
- الفقر،
- وأخيرا، نقص و/أو غياب مجموعة من الخدمات والفرص التي تتاح للسكان.

واليوم، لا يمكن قصر التخلف على معيار واحد، وهو الفقر، ولا على بعد واحد وهو الاقتصاد في أضيق معانيه، لأن هناك توافق في الآراء على أن التخلف هو وضع أو حالة معقدة ومتعددة الأبعاد. وتتصف بالآتي:

- على المستوى الاقتصادي تتصف بالفقر (في أغلب الحالات) وبالبنيات الإنتاجية التابعة وضعيفة الأداء،
- وعلى المستوى الاجتماعي، فهي تتصف بالتفاوت الكبير والتركيز الشديد للثروة،
- وعلى الصعيد الإنساني فهي تتصف بعدم الاستفادة من الموارد البشرية (التهميش الاقتصادي والاجتماعي والسياسي لفئات كبيرة من السكان، ومعدلات منخفضة لإمكانية للوصول إلى الخدمات الأساسية ...).

يبين هذه التسلسل في أسلوب معالجة التخلف ضرورة الاستمرار في البحث حول وضع يصعب فهمه. وهذه الصعوبة، التي لا تزال قائمة، تتمثل في ضرورة وضع مؤشرات لقياس التخلف والتنمية.

2-3 مؤشرات القياس:

يمكن التساؤل عن أهمية إعداد مؤشرات لقياس التنمية والتخلف. وهناك إجابتان على هذا السؤال، لأن المؤشرات تتيح الآتي:

- قياس التقدم الذي تحقق بالفعل والتطور الاقتصادي والاجتماعي.
- إيجاد نظام لتصنيف البلدان، والأقاليم والسكان.

والواقع أن نظام التصنيف ليس محايدا تماما ما دامت التصنيفات "تعكس وترسخ توجها يتفق مع نظرتنا إلى العالم، فنحن نرتب الأمور حسب تفكيرنا، والمتغيرات التاريخية التي طرأت على تصنيفاتنا هي علامات ثابتة تدل على ما وقع من ثورات في المفاهيم." (Gould، 1983، ص 81)

ويفضي بنا تطور مؤشرات قياس التنمية (أو التخلف) إلى الملاحظات التالية:

- تكاثر مؤشرات القياس،
- الانتقال من المؤشرات التي تستند إلى معيار واحد، مثل الناتج المحلي الإجمالي، إلى المؤشرات المركبة،
- الانتقال من المؤشرات النقدية إلى المؤشرات غير النقدية.
- وجود ثلاث فئات من المؤشرات: (Boidin، 2004)
  - المؤشرات التي تستخدم في إطار وطني.
  - المؤشرات التي تستخدم لمجموعة من البلدان ذات صفات متجانسة.
  - مؤشرات المقارنة الدولية.
- ويرتبط قياس التنمية بقياس الرفاهية في البلدان المتقدمة، ولاسيما في إطار المقارنات الدولية نظراً لأنه "عندما نسعى لتقييم البلدان في مجموعها والمقارنة بينها، يصبح قياس الرفاهية مرتبطاً فعليا بقياس التنمية الاقتصادية، حتى إذا شكّل هذان الجانبان مجموعتين منفصلتين من حيث التخصص. فإن علماء اقتصاد التنمية ونظراءهم المختصين بالرفاهية يلاحظون الالتقاء والتداخل بين موضوعات بحثهم ولكن دون أن تختلط فيما بينها. وهكذا يمكن أن نفضّل منهجا يركز على التنمية البشرية، ويرتبط من البداية باقتصاد التنمية، أو على العكس أن نتعامل مع المسألة من زاوية الرفاهية، مما لا يتطلب دائما إدماجها ضمن مسألة تنمية البلدان. كيف يمكن إدماج هذين المنهجين مع عدم إغفال أي من الأبعاد الأساسية للرفاهية؟" (Boidin، نفس المصدر، ص 10)

يثير قياس التنمية (أو التخلف) المسألة المتعلقة بمحل القياس. كما يثير مشكلات تتعلق بالمقارنة من حيث الزمان والمكان. وعلى سبيل المثال، يبيّن Bairoch في كتبه تطور الفارق في إنتاجية العمل في القطاع الزراعي والإنتاج الصناعي الذي كان يبلغ 1 إلى 2 في أواخر القرن السابع عشر ثم أصبح 1 إلى 14 في المتوسط في 1970، ثم 1 إلى 20 في 1987. (Hugon، 1989)

من جهة أخرى، فإن مؤشرات النمو (المؤشرات النقدية) تواجه مشكلة الاختلاف الشديد في الأسعار فيما يتصل بتطور هذه الأسعار وأسعار الصرف عبر الزمن، ولكن الأهم هو أن استخدام الدولار (لتسهيل المقارنة) يخفي حقيقة أن القوة الشرائية الداخلية تكون في بعض الأحيان أعلى من تلك التي تدل عليها أسعار الصرف بسبب وجود أصول وخدمات كثيرة غير قابلة للبيع وقطاع اقتصاد غير منظم لا يدخل ضمن حساب الناتج المحلي الإجمالي. (Hugon، 1989)

والمؤشرات التي سنعرضها فيما بعد باستثناء متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تطمح جميعها إلى قياس التنمية مع مراعاة أبعادها المتعددة، ومن ثم، فهي تتكون من متغيرات كثيرة. وينصب النقاش بشأن هذه المؤشرات المركبة على الآتي:

- اختيار المتغيرات،

- الطريقة المستخدمة في الوصول إلى المتوسط المرجح والتي تسمح بإعطاء قيمة مختلفة لكل من المتغيرات على حده.

وبالفعل، فإن النقاش بشأن تركيب وملائمة مؤشرات قياس التنمية أصبح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. وتعكس حيوية هذا النقاش التجديد الذي شاهدته نظريات التنمية والحرص على إدماج أبعادها الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

وكما أشرنا من قبل فإن هناك مؤشرات كثيرة ومن أكثرها شهرة ما يلي:

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
- مؤشر التنمية البشرية.
- مؤشر التنمية البشرية بحسب النوع الاجتماعي.
- مؤشر مشاركة النساء.
- مؤشر الفقر البشري.

- **متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:**

يستخدم هذا المؤشر في قياس متوسط دخل للفرد، ويحسب على أساس العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي[1] وعدد السكان. (Montalieu، 2001) وتتعلق الانتقادات الرئيسية الموجهة لهذا المؤشر بما يلي:

- **مشكلة المعلومات:** فالإحصاءات الخاصة بالسكان تفتقر إلى الدقة في البلدان المتخلفة، ولا تقدر عمليات إنتاج الثروات بقدرها الحقيقي نظراً لضخامة القطاع غير المنظم الذي لا يدخل في الحسابات المجمعة.
- **مشكلة توزيع الدخول** بين المجموعات الاجتماعية المختلفة في بلد واحد: ففي البلدان المتخلفة هناك فارق كبير بين متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتركيز جزء كبير من الدخول في مجموعات اجتماعية معينة.
- **مشكلة نظام الأسعار:** إذا اعتبرنا أن كل اقتصاد يتكون من قطاعين، قطاع للسلع القابلة للتبادل، وقطاع الأصول الداخلية، فإن التشوه يكون ناتجاً عن أن الأسعار في قطاع الأصول الداخلية هي أسعار محددة داخليا، ومن ثم فإن مستواها يكون أقل منها في البلدان المتقدمة. فضلا عن ذلك، فإن سعر صرف العملة يمكن أن يتضاعف دون أن يعني ذلك زيادة حقيقية في القوة الشرائية. والحل هو التفكير في الأمر من زاوية تعادل القوة الشرائية، أي النظر إلى القوة الشرائية للنقود داخلياً.

- **مؤشر التنمية البشرية:**

استحدث هذا المؤشر بواسطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على أساس الدراسات التي أجراها الاقتصادي Amartaya Sen التي ساهمت بدرجة كبيرة في إعطاء معنى جديد للتنمية. إن إعداد واستخدام هذا المؤشر يعد تقدماً ملحوظاً في منهج التعامل مع التخلف والتنمية. فهو يمثل نوعاً من التخلي عن المنهجيات التي استخدمتها المنظمات الدولية بكثرة حتى التسعينيات. وينبع ذلك من طبيعة هذا المؤشر التلخيصية، نظراً لأنه يتكون من ثلاث متغيرات.

- العمر المرتقب عند الولادة. ويستخدم هذا العامل المتغير كمؤشر للحالة الصحية.

[1] الناتج المحلي الإجمالي يعبّر عن ثروات البلاد، وهو يساوي مجموع القيم المضافة.

- مستوى التعليم. ويعبر عنه بواسطة معدل الإلمام بالقراءة والكتابة والمعدل الإجمالي للالتحاق للتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
- مستوى المعيشة كما يعبر عنه متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ويقاس بواسطة بحسب سعر تعادل القوة الشرائية.

ومؤشر التنمية البشرية هو المتوسط البسيط للعناصر الثلاث، ويتراوح من صفر إلى واحد. وهناك مؤلفات وأدلة إحصائية كثيرة تقارن تصنيف البلاد حسب متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وحسب مؤشر التنمية البشرية. ويلاحظ وجود تباين كبير بينهما حيث تصنف بلدان معينة على مستوى جيد حسب مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ولكنها تصنف على مستوى أقل حسب مؤشر التنمية البشرية والعكس بالعكس.

ففي عام 1999 كان الفارق في التصنيف بين مؤشر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر التنمية البشرية بالنسبة لفيتنام، والتي يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها 1860 دولاراً هو + 19، بينما هو 26- بالنسبة للملكة العربية السعودية التي يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها 70815 دولاراً. (Treillet، 2002، ص 24).

- مؤشر التنمية البشرية بحسب النوع الاجتماعي:

بعد أكثر من ستين عاماً من وجود سياسات التنمية، توصل الباحثون وصانعو القرار إلى إدراك وجود تفاوت أساسي بين الجنسين.

والهدف من هذا المؤشر هو قياس هذا التفاوت والفروق القائمة بين الرجال والنساء من حيث المتغيرات الأساسية التي يتكون منها مؤشر التنمية البشرية، وبالذات الوضع الصحي، وفرص الحصول على التعليم، والدخل. وكلما انخفض مؤشر التنمية البشرية بحسب النوع الاجتماعي بالمقارنة لمؤشر التنمية البشرية كلما اتسعت الفروق وزاد التفاوت بين الرجال والنساء.

- مؤشر مشاركة النساء:

هذا المؤشر يستخدم في قياس مستوى مشاركة النساء في السلطة، وفي الحياة السياسية والاقتصادية.

- مؤشر الفقر البشري:

يرتبط الفقر ارتباطا وثيقا بالتخلف، كما شاهدنا آنفا، حتى إن لم نستطع أن نختزل التخلف في حدود مسألة الفقر وحدها. وقد تحقق تقدم كبير في مجال قياس الفقر، وتم تطوير تعريف الفقر ليأخذ في الاعتبار الأبعاد المختلفة التي ينطوي عليها.

ويتضمن التقرير العالمي للتنمية البشرية لعام 1997، التعاريف التالية:

- **الفقر المطلق والفقر النسبي:** يشير المصطلح الأول إلى حد الفقر الذي يعبر عنه بالقيمة المطلقة والذي يقابل إمكانية إشباع الحد الأدنى من الاحتياجات، بينما يتعلق المصطلح الثاني بالأشخاص الأقل حظاً من غالبية أفراد المجتمع.
- **الفقر المتناهي:** وهو وضع الذين لا يستطيعون إشباع 80% من احتياجاتهم من السعرات الحرارية حسبما تحددها منظمتي الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية.
- **معدل الفقر أو مؤشر الفقر:** وهو تقدير النسبة المئوية للأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر.
- **حدة أو عمق الفقر:** وتحسب حسب متوسط المسافة التي تفصل الشخص الفقير عن خط الفقر. ويعبر عنها بنسبة مئوية بالنسبة لخط الفقر.

- **خط الفقر :** هناك نوعان مختلفان لخط الفقر:

  - الخط الأول هو الخط القومي للفقر: وهو يحدد مستوى معينا لكل بلد لا تسمح الموارد الاقتصادية دونه بتلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الغذائية، ولم تحدد أيا من البلدان المتخلفة الخط القومي للفقر لديها.
  - والخط الثاني هو الخط المستخدم لإجراء المقارنات الدولية: وتتم مراجعته بانتظام لمتابعة تطورات الاستهلاك. ففي عام 1985 كان الحد الأدنى الذي يستخدمه البنك الدولي هو دولار واحد (حسب تعادل القوة الشرائية) في اليوم للشخص الواحد.

إن تحديد خط الفقر يثير أسئلة كثيرة تتصل بالمنهجيات والمعطيات المجمعة. وفي دراسة للبنك الدولي: (Chen و Ravallion، 2001) يوضح المؤلفان أن اختيار مستوى دولار واحد في اليوم حسب معادل القوة الشرائية في عام 1985 (أو بمزيد من الدقة 31 دولاراً في الشهر أي 1.02 دولار في اليوم الواحد) كخط الفقر، قد اختير ليمثل خط الفقر الموجود في أقل البلدان دخلاً.

وأوضح المؤلفان أنه لا يكفي لتحديث هذا الخط مواءمته بحسب نسبة التضخم في الولايات المتحدة بين 1985 و 1993، لأن ذلك سيسفر عن مستوى أعلى بكثير من المستوى الحقيقي الملاحظ في أقل البلدان دخلاً. ومن ثم، يعاد تقييم دولار خط الفقر باستخدام معادل القوة الشرائية في 1993 ومقارنته بمستوى الاستهلاك. وحسب هذه الدراسة، بلغ خط الفقر 1.08 دولار في اليوم (أو 32.74 دولار في الشهر) حسب معادل القوة الشرائية في 1993. ويعرّف المؤلفان "الفقر النسبي" كالآتي: لا يعتبر الشخص فقيراً إذا توفر له دولار واحد يوميا بالإضافة إلى ثلث استهلاكه الذاتي مما يرفع خط الفقر إلى دولارين اثنين يوميا.

وتبين التفاصيل الأخرى الواردة في الدراسة عن أساليب التحقيق المستخدمة لتحديد خط الفقر، والمعطيات المجمعة، وعدد البلدان الداخلة فيها (هل تدرج الصين أم لا) إلى أي مدى تعتمد النتائج التي يتم الحصول عليها (عن مستوى الفقر والنسبة المئوية للسكان الذين يعتبرون فقراء) على المنهجيات المستخدمة. غير أن النتائج تبيّن أن عدد الفقراء قد انخفض بصورة عامة منذ 1980 (هناك نحو 200 مليون فقير أقل في عام 2000). ويجب أن ينظر إلى هذا التقدير على نحو نسبي لأن هؤلاء السكان لا يزالون يعتبرون فقراء وفقا لخط الفقر المستخدم في البلدان التي تنتمي إلى فئة البلدان ذات الدخول المتوسطة (2.15 دولار في اليوم). وعلى سبيل المثال بالنسبة لبلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط (حسب التصنيف المستخدم بواسطة البنك الدولي: الجزائر، ومصر، وإيران، والأردن، والمغرب، وتونس واليمن) فإن عدد السكان الذين يعيشون بأقل من 1.08 دولارا في اليوم قد انخفض من 91 مليون في 1980 إلى 71 مليون في 2001، ومن جانب آخر، فقد زاد عدد الذين يعيشون بأقل من 2.15 دولار في اليوم من 51 مليون إلى 69 مليون في المدة ذاتها. (Chen و Ravallion، نفس المصدر 2004)

وفي دراسات البنك الدولي حول الفقر، هناك عناصر أخرى تدخل في النقاش النظري والمنهجي بشأن قياس الفقر، ولاسيما مسألة استخدام الدخل أو الاستهلاك، أو كلاهما معا.

وبصورة عامة، فإن استخدام الدخل كمؤشر للرفاهية، سواء في البلدان المتقدمة أو المتخلفة، يقابل بكثير من النقد في التحليلات الاقتصادية الحديثة. فمثلا، توضح أعمال الاقتصاديين مثل Richard Easterlin عن السعادة أو الرفاهية، أنه ليست هناك علاقة بين زيادة الدخل والسعادة، وأن السعادة تعتمد على عوامل أخرى ترتبط بدورة الحياة والتفضيل ... الخ. وتثير الدراسة التحليلية لـ Alois Stutzer و Bruno Frey بعنوان Happiness and economics: How the economy and institution affect human well-being (2002). نفس الاهتمام، حيث نرى، ضمن أمور أخرى، أن تحليل العلاقة بين الرفاهية ومتوسط الدخل الفردي في مجموعة من البلدان (55 بلداً) يبين أنه في مستويات الدخل المنخفضة للفرد، تزيد السعادة بزيادة الدخل. ولكن بدءاً بمستوى معين للدخل، فإن زيادة الدخل لها تأثير ضئيل أو منعدم على مستوى الرفاهية. وبعبارة أخرى توجد في البلدان المتخلفة

علاقة تلازم بين زيادة متوسط دخل الفرد وزيادة مستوى الرفاهية، بينما في البلدان المتقدمة لا تؤدي زيادة متوسط الدخل إلى زيادة الرفاهية.

وعلى وجه الخصوص، فإن استخدام الدخل كمؤشر وحيد لقياس الفقر، يقترن بالحدود الآتية: (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005)

- إن الدخل مجرد عامل واحد ضمن عوامل أخرى تسمح بالاستهلاك مثل إمكانية الحصول على المنتجات، وتوافرها الفعلي... الخ.
- في البلدان الفقيرة حيث يعتمد النشاط الاقتصادي على الإنتاج الزراعي الصغير إلى جانب قطاع كبير غير منظم، فإن الدخول تتعرض لتقلبات كثيرة ويصعب تحديدها، وهناك جزء كبير من الإنتاج يستهلكه المنتج ذاته أو يقايض عليه. وفي مثل هذه الظروف فإن استخدام الدخل كمؤشر وحيد، يمكن أن يؤدي إلى استبعاد الجزء الذي يستهلكه المنتج ذاته أو يتطلب تحديد المقابل النقدي له، وهو أمر لا يخلو من الصعوبات.
- يعبّر مستوى الاستهلاك بصورة أفضل عن قدرة الأسرة على تلبية احتياجاتها الأساسية عندما يكون الدخل محدوداً أو متقلباً، وعندما يكون القطاع غير المنظم مصدراً لجزء كبير منه.
- إن المقياس النقدي للفقر يسمح بتحديد خط فقر متماثل لجميع البلدان. ولكن ذلك مصدر للخطأ لأن الاحتياجات التي تعتبر "ضرورية" غير متماثلة في كل المجتمعات، ومن ثم فإن خط التهميش يتفاوت بدرجة كبيرة من مجتمع لآخر.

وفي ضوء ذلك، فإنه ليس من السهل إجراء تحقيقات عن الاستهلاك، ومن ثم فإن استخدام الدخل كمؤشر له مزاياه، ولاسيما إمكانية عمل مقارنات وللتأكد من مصداقية المعطيات بصورة أفضل. ويبدو إذن أنه من أجل الحصول على أفضل النتائج ينبغي استخدام كل من مؤشري الدخل والاستهلاك معا.

يدل كل ذلك على أن تعريف الفقر قد تطور عبر الزمن حسب وجهات نظر ثلاثة: (تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 1997، ص 17) من حيث الدخول، يعرّف الفقر على أنه دخل يقل عن المستوى المحدد مسبقا والذي "لا يمكن الحصول دونه على كمية غذاء محددة."

- ومن وجهة نظر إشباع الاحتياجات الأساسية، "فإن الفقر هو الحرمان من الإمكانيات المادية التي تسمح بالوفاء بالحد الأدنى المقبول من الاحتياجات وخاصة الغذائية منها" وتنطوي هذه الاحتياجات على خدمات الصحة والتعليم.
- ومن وجهة نظر القدرات، "فالفقر هو عدم توافر قدرات وظيفية أولية معينة". وهذا المفهوم (مستلهم من أعمال A. Sen)، ويشمل الجوانب المادية (الغذاء، والصحة، والتعليم) بالإضافة إلى الجوانب الاجتماعية مثل المشاركة في اتخاذ القرار أو في حياة الجماعة.

وهكذا، ومن منظور التنمية البشرية (وهو مفهوم أكبر من التنمية الاقتصادية)، فإننا نسعى فيه إلى قياس "الفقر البشري"، ويعرّف الفقر البشري هنا من خلال منهجية تعتمد على القدرات (سيتم تحليل هذا المفهوم فيما بعد في الفصل المعني بالنماذج الحديثة للتنمية).

مؤشر الفقر البشري وهو يختلف قليلا عن مؤشر التنمية البشرية، حيث أنه يتكون من ثلاث متغيرات، اثنان منهما يتطابقان مع مؤشر التنمية البشرية، وهما العمر المرتقب ومعدل الأمية. والفرق بين هذين المؤشرين يتصل بالمتغير الثالث: فبدلا من الاعتماد على الدخل (أو لمزيد من الدقة على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) كما هو الحال بالنسبة لمؤشر التنمية البشرية، فإن مؤشر الفقر البشري يستخدم متغيراً يتصل بظروف المعيشة. ولا يمكن التعبير عن ظروف المعيشة من زاوية الدخل فقط، لأنها تتصل أيضا بالظروف العامة. والمتغير الثالث هو "مؤشر فرعي مركب يتضمن بدوره ثلاث متغيرات: إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، وعلى المياه الصالحة للشرب، والنسبة المئوية للأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من سوء التغذية" (تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة

الإنمائي، 1997،نفس المصدر، ص 19) والمنطق وراء هذا المتغير هو الدلالة على ما ينبغي للهيئات العامة أن تقوم بتوفيره (المياه الصالحة للشرب، والبنية الأساسية الطبية ...الخ).

هناك فارق آخر بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الفقر البشري وهو أن مؤشر التنمية البشرية مقياس لمجتمع أو بلد ما، بينما مؤشر الفقر البشري مقياس يطبق على مستوى الأشخاص أو الجماعات داخليا.

ونود في ختام الحديث عن مؤشرات قياس التنمية أن نؤكد على النقاط التالية:

- إن تكاثر مؤشرات قياس التنمية خلال الأعوام العشرين الماضية حدث بفضل تطور المناقشات النظرية بشأن هذه المسألة. وهو يعبر في وقت واحد عن الرغبة في فهم مدى تعقد الأوضاع وتنوعها (في إطار المقارنات الدولية)، وإدماج أبعاد التنمية المختلفة (الاقتصادية والبشرية).
- إن تطور المؤشرات يتجه إلى مراعاة الخصائص الذاتية لمجموعات اجتماعية معينة وخاصة الأشد حرمانا منها مثل النساء.
- يلاحظ في التقارير الأخيرة للبنك الدولي حول التنمية البشرية، اتجاه نحو التقسيم الإقليمي أو التفرقة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية، من أجل توضيح التفاوت القائم بين الأقاليم والمناطق المختلفة داخل البلاد.
- وبالرغم من هذا التقدم، ينبغي التذكير بأن جودة القياس تعتمد على نوعية المعلومات المتاحة على المستوى الوطني. وللأسف فإن الإحصائيات في عدد كبير من البلدان المتخلفة، لا تصنف حسب الجنس، كما أنها قد تغفل جزءاً كبيراً من عمل النساء اللائي الذي لا يقدر بقيمته الحقيقية.
- أن مؤشرات القياس لم تعد تقتصر على البلدان المتخلفة فحسب، حيث يلاحظ تكاثر مؤشرات الرفاهية في البلدان المتقدمة. ويساهم ذلك في التفكير الشامل حول موضوع القياس ومدى ملائمة المعايير، والمعطيات، وأساليب الحساب المتبعة.

الفصل الثانـي

نظريات التنمية من الخمسينيات حتى آخر الثمانينات

مقدمة:

أن ظهور المفهوم المزدوج للتنمية والتخلف قد تأثر إلى حد كبير بالحالة الاقتصادية في أعقاب الحرب، حتى إذا كانت الأبعاد السياسية والاجتماعية ماثلة فيه كما هي اليوم.

ومن ثم، فقد نشأ اقتصاد التنمية كفرع من فروع الاقتصاد السياسي. وقد عُرّف في البداية على أنه تحليل لاقتصاد أشد البلدان فقراً (Treillet، 2002) مما يتماشى مع التعريف الأول للتخلف. ولكن من الواضح أن هذه الطريقة في تحديد نطاق اقتصاد التنمية محدودة وضيقة تدع جانبا ما يعتبر خصوصية وتحدياً نظرياً. ويقصد بذلك ما تطلق عليه Stephanie Treillet "دراسة التحولات البنيوية للمجتمعات في المدى الطويل وفي نفس الوقت دراسة العوائق المحددة التي تعرقل مثل هذه التحولات." (Treillet، نفس المصدر، ص 1)

اعتمد تطور اقتصاد التنمية على النظريات الاقتصادية، ولكن ينبغي أن نعترف بأن القضايا المحددة التي تطرحها التنمية على العلوم الاقتصادية، كثيراً ما كانت مفيدة في إعادة النظر في أمور كثيرة.

ونستعرض في هذا الفصل النظريات الأساسية للتنمية، وكيف طبقت في مجال التنمية الريفية.

ويبدو لنا أن تتبع التسلسل التاريخي يعتبر وسيلة جيدة لرسم صورة هذا التطور. ولكن سرعان ما نصطدم بصعوبتين اثنتين:

- أن تقسيم الفترات مسألة دقيقة لأن تداخل الفترات الزمنية يجعلها تقريبية.
- أنه يمكن تقسيم الفترات بصور مختلفة حسب الإشكالية قيد البحث.

يقترح Philippe Hugon في الدراسة التي أجرها بعنوان "الفترات الثلاث لنظريات التنمية: تطور فكر المتحدثين بالفرنسية في مجال الاقتصاد الانمائي "les trois temps des theories du développement: Evolution de la pensée francophone en économie du développement" تقسيم الفترات إلى ثلاث :

- مرحلة البناء.
- مرحلة التأصيل
- مرحلة الإدارة.

ويقترح (Montalieu، نفس المصدر، 2001) تقسيم تاريخ الاقتصاد الإنمائي إلى فترات أربع:

- الفترة الأولى، أثناء الخمسينيات، وهي فترة البناء والأبحاث التجريبية.
- الفترة الثانية، أثناء الستينيات، وهي الفترة الخصبة التي ظهرت أثناءها مدرستان فكريتان: المدرسة الليبرالية والمدرسة البنيوية.
- الفترة الثالثة، أثناء الثمانينيات، وهى فترة الأزمة الاقتصادية في دول الغرب، وأزمة الاقتصاد الإنمائي.
- الفترة الرابعة، في أواخر الثمانينيات، وهي فترة اندفاع الاقتصاد الإنمائي، نتيجة لديناميكية داخلية وإسهامات منهجية في نفس الوقت.

وسنتبع في هذا العرض تقسيما تاريخياً للمراحل، مع مراعاة فترات الانقطاع، كتلك التي أحدثتها الصدمة النفطية التي وقعت في أوائل السبعينيات.

وقد سيطرت ثلاث نظريات هامة على الفترة الأولى التي امتدت من الخمسينيات حتى السبعينيات:

نظرية المراحل لـ Rostow، ونظرية الثنائية لـ A. Lewis، والمجموعة النظرية التي يمكن أن تندرج تحت التيار البنيوي.

1- السيـاق:

سبق القول أنه في سياق ما بعد الحرب والحرب الباردة، كانت الظروف الاجتماعية والاقتصادية أثناء الخمسينيات والستينيات كالآتي:

- ففي البلدان الصناعية والقوى الاستعمارية السابقة، أطلق على هذه الفترة "الأعوام الثلاثون المجيدة " لأنها فترة ازدهار اقتصادي، وتوظيف كامل، وإنتاج واستهلاك على نطاق شعبي واسع. وقد ارتفعت الإنتاجية بوتيرة لم يسبق لها مثيل، وسيطرت نظريات "كينز Keynes" على العلوم الاقتصادية.
- وفي البلاد التي نالت استقلالها، نلاحظ ضعف قطاع الصناعة، وربما غيابه تماماً، واعتماد النشاط الاقتصادي على استغلال المواد الأولية أو الإنتاج الزراعي من أجل التصدير. ويضاف إلى ذلك مشاكل إنشاء الدولة القومية والمؤسسات في عدد كبير من البلاد.

وقد سادت أثناء هذه الفترة نظريتان للتنمية : نظرية المراحل الخمس لـ Rostow والنظرية الثنائية لـ Lewis.

وفي أوائل السبعينيات وبداية الاعتراف بفشل الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية المستحدثة منذ عشرين عاما، يلقى اللوم في ذلك على علاقات الهيمنة بين البلدان المتقدمة والبلدان المتخلفة، وخاصة فيما يتصل بسوق المواد الأولية، وهي الثروات الرئيسية للبلدان المتخلفة.

ففي 1973، عندما اتخذت البلدان الرئيسية المنتجة والمصدرة للبترول، المجتمعة في نطاق منظمة OPEC، قراراً برفع أسعار البترول، شكل ذلك صدمة اقتصادية لاقتصاد البلدان المتقدمة، وفي نفس الوقت صدمة سياسية للتجارة الدولية والعلاقات الجغرافية-الإستراتيجية.

ومنذ ذلك الحين، أجريت أبحاث عديدة لتحليل شروط التبادل التجاري للمواد الأولية وإثبات أن مستوى الأسعار منخفض للغاية. وفي هذا السياق، بدأ التيار النظري الثالث المعني بشروط التبادل المجحفة وبالتبعية يسود في نطاق نظريات التنمية.

ينبغي التأكيد على أن هذه النظريات الثلاث الكبرى تمثل كلها أساليب اقتصادية كلية لتناول التنمية، وستظل أحد خصائص منهجيات معالجة التنمية حتى التسعينيات.

وأخيراً ينبغي أن نلاحظ أنه أثناء الستينيات والسبعينيات، بدأ تكوين التيار البنيوي الذي سيسفر عن ظهور عدة نظريات في التنمية، منها نظرية شروط التبادل المجحفة، ونظرية التبعية.

ثانيا: نظرية المراحل لروستو

كان النمو والتنمية في الخمسينيات مترادفين، وكانت النظرة إلى التنمية نظرة خطية تنبع من التيار الليبرالي. ومن أول النظريات التي تمثل هذا النهج نظرية مراحل النمو لـ W. Rostow التي استعرضها في كتابه "مراحل النمو الاقتصادي: بيان غير شيوعي" The stages of economic growth: a non-communist manifesto) الصادر عام1960.

ونظراً لتأثره الشديد بتطور المجتمعات الأوروبية فقد وضّح الفرق بين المراحل الخمس المتعاقبة والتي ينبغي أن تؤدي إلى التنمية.

- **المرحلة الأولى:** وهي مرحلة المجتمع التقليدي. ويشير فيها روستو إلى الخصائص التي كانت معروفة في هذه الحقبة والتي تميز المجتمعات "التقليدية" (بمعنى أنها عكس الحداثة) ويقصد بها المجتمعات الزراعية التي تستخدم وسائل إنتاج غير متطورة ذات إنتاجية منخفضة، إن لم تكن منعدمة، وطرق تفكير بالية.
- **المرحلة الثانية:** وهي المرحلة السابقة على "إقلاع". وأثناء هذه المرحلة ينمو التبادل التجاري، ويبدأ التقدم التقني وينتشر ومن ثم تتطور طرق التفكير.
- **المرحلة الثالثة:** وهي تلك المرحلة الشهيرة التي تتسم بالغموض، مرحلة "الإقلاع"، حيث يزداد حجم الاستثمار وكذلك معدل الادخار، ويؤدي النمو إلى وجود فائض يعاد استثماره وهلم جرا.
- **المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة النضوج حيث ينتشر التقدم التقني في الأنشطة الاقتصادية في مجموعها.
- **المرحلة الخامسة:** وهي حالة التنمية أو بالأحرى المجتمع الاستهلاكي لجموع الشعب.

وفيما يلي أوجه النقد الرئيسية لهذا النموذج:

- فهو يعد نظرة خطية تفتقر إلى الحيوية.
- ليس به شرح للأسباب أو العمليات التي تسمح بالانتقال من مرحلة إلى أخرى.
- يتبع هذا النموذج تطور البلدان الأوروبية ولكنه لا يقدم شرحا لأسباب التخلف ولا توضيحاً للعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى إطلاق عملية التنمية.
- وبطبيعة الحال فإن هذا النموذج يتجاهل حقيقة أن البلدان المتخلفة لا تندرج في نفس السياق أو الظروف التاريخية التي عرفتها البلدان الأوروبية.

ونظرية روستو، في الواقع، تعبير واضح عن أسلوب التفكير في التنمية الذي كان سائداً في ذلك الوقت: فالتنمية هي تحديث المجتمعات التقليدية، ولتحقيق ذلك ينبغي إتباع الأسلوب الذي أخذت به البلدان الأوروبية.

ثانيا: نظرية الثنائية:

يعتبر كتاب عالم الاقتصاد A.W. Lewis "نظرية النمو الاقتصادي" "la théorie de la croissance économique" الذي صدر في 1963 أشهر مثال على هذا التيار النظري.

يرى لويس أن اقتصاد البلدان المتخلفة يتصف بوجود قطاعين:قطاع الكفاف (ويقابل القطاع الزراعي التقليدي)، وقطاع آخر حديث يسعى إلى الربح (ويقابل الأنشطة التصنيعية). وهذه الثنائية يمكن أن تكون أساسا لعملية التنمية في رأي لويس الذي يفترض وجود فائض من الأيدي العاملة في القطاع التقليدي يتم تحويله إلى القطاع الحديث مما يوفر لهذا الأخير احتياطي من الأيدي العاملة يسمح له بالإبقاء على مستوى متدن للأجور، ومن ثم زيادة الأرباح، وتؤدي زيادة الأرباح إلى تراكم رأس المال الذي تعتمد عليه التنمية الاقتصادية.

إن أسلوب تفكير وتحليل لويس متنوع بدرجة كبيرة : فهو يحذر في البداية من أن يتجه القطاع الحديث تماما إلى التصدير لأن المكاسب الناجمة عن الإنتاجية ستئول في هذه الحالة إلى البلدان المستوردة. ثم يشدد لويس على أهمية زيادة الإنتاجية في القطاعات التي تعمل للسوق المحلية. وبعد أن يقدم تحليلاً لوضع البلدان المتخلفة في المناطق الاستوائية يخلص إلى أن الدرس المستفاد هو أن الخطأ ليس في تنمية الصادرات بل في الاهتمام بهذا القطاع وحده من بين القطاعات الاقتصادية. ومن المهم بنفس القدر اتخاذ الإجراءات اللازمة لزيادة الإنتاجية في القطاعات التي تعمل للسوق المحلية لاسيما الزراعة، وفي هذه الحالة ستزيد الأجور الحقيقية للعمال في قطاع التصدير بما يتناسب مع ذلك. وإذا كان من الخطأ إهمال الصادرات فإن من الخطأ كذلك أن يقتصر الاهتمام على هذا القطاع وحده لأنه قد يكون هو نفسه قطاعاً

متباطئا مما قد يعوق سير عجلة التنمية. إن جميع برامج التنمية تساهم في زيادة الطلب على النقد الأجنبي، فإذا لم يكن من الممكن زيادة القدرة على الحصول عليه فإن عملية التنمية يمكن أن تتوقف تماما. لذا فإن أي برنامج لتنمية بلد بأكمله يتعين أن يتضمن تدابير ملائمة لتنمية صادراته أو لإنتاج منتجات بديلة يمكن أن تحل محل وارداته. وتلك طريقة أخرى للتأكيد على الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في المراحل الأولى للنمو الاقتصادي. أما في المراحل اللاحقة فإن هذا الدور الحيوي لن يقتصر على التجارة الخارجية بل يمكن أن ينتقل كلية إلى السوق المحلية.

وليس في الاستنتاجات التي انتهى إليها هذا التحليل شيء غير عادي. ذلك أن على برامج التنمية أن تسعى إلى تحقيق التوسع في جميع قطاعات الاقتصاد في نفس الوقت كي يتسنى لها الحفاظ على توازن معقول بين الصناعة والزراعة، وبين الإنتاج من أجل الاستهلاك المحلي والإنتاج من أجل التصدير. ورغم أن هذا الاستنتاج بديهي إلا أنه لا يتفق مع السياسات أو التوصيات الشائعة. فهناك مدرسة بين علماء الاقتصاد الليبراليين في البلدان الصناعية تحث البلدان الزراعية، بلهجة نصح متشددة، على أن تركز جهودها على الزراعة مع إغفال التنمية الصناعية. وتشيد هذه المدرسة أيضا بمزايا التصدير ولكنها تنظر بقلق إلى البرامج التي تؤدي إلى تقليل اعتماد هذه البلدان على التجارة الخارجية. وترجع جذور هذه النظريات الشاذة إلى الأطروحات الماركسية والوطنية التي تؤمن بأن التقدم الاقتصادي يقتضي التركيز على التصنيع." (Lewis، 1963، ص 292-293)

يبين هذا الاقتباس من كتاب لويس أنه كان يدرك نقاط الضعف في نموذجه. على أنه تعرض للانتقاد كذلك للأسباب الآتية:

- القول بافتراض وجود فائض في الأيدي العاملة ما زال في نظر بعض المؤلفين أمراً لم يتأكد بعد.
- طاقة القطاع الحديث على استيعاب فائض الأيدي العاملة وإدرار أرباح تستخدم في تجميع رأس المال. كذلك فإن هذا الأسلوب لا يأخذ في الاعتبار السياق العام للبلد المعني كما أنه يتجاهل كثيراً من القيود والمعوقات الحقيقية.

ثالثا: نظرية الحلقة المفرغة:

يعتبر الفقر، وفقا لهذه النظرية، السبب الرئيسي للتخلف. وقد عبّر R. Nurske جيداً عن هذه الفكرة في 1953 بصيغته الشهيرة "البلد فقير لأنه فقير." ويتسم اقتصاد البلدان المتخلفة بضعف الدخول الأمر الذي يؤدي إلى قلة الادخار وضعف الطلب الداخلي. إن عدم كفاية الادخار يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، الذي لا يجد بدوره تشجيعا بسبب انخفاض الطلب. ومن ثم فهي دائرة مفرغة من الفقر، الذي يولد سلسلة من الدوائر المفرغة: "إن انخفاض الدخول يفرض على أغلب السكان حالة من سوء التغذية، ومن ضعف إنتاجية العمل والدخل أيضا. ويؤدي انخفاض الدخل القومي إلى تقليل الإنفاق على التعليم وبالتالي على تدريب الأيدي العاملة، مما يؤثر على المكاسب الناجمة عن ارتفاع الإنتاجية وكذلك على الدخول. (Treillet، نفس المصدر، ص 54) وفي هذا الإطار يصبح التمويل الخارجي ضرورة ملحة لكسر هذه الحلقة المفرغة وتعويض عدم كفاية الادخار وانطلاق عملية الاستثمار.

تكمن أهمية هذا النموذج في تحليله الذي يتصف بالحيوية والذي يأخذ في الاعتبار الخصائص البنيوية للتخلف وأبعاده المختلفة.

ومع ذلك فإن أوجه النقد الرئيسية الموجهة له تتمثل فيما يلي:

- تفسير التخلف من خلال الدائرة المفرغة للفقر يغفل تأثير المحيط الدولي،
- يتجاهل التكوين التاريخي للتخلف،
- إلى جانب أنه يرجع التخلف إلى بعد واحد وهو الفقر، ولكننا نعلم أن هناك بلدانا غنية ولكنها متخلفة (مثل بلدان النفط).

رابعا: التيار البنيوي وتيار التبعية:

تشكل التيار البنيوي من خلال أعمال الباحثين في اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية، وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة أنشئت في 1948، وكان أول مدير لها هو R. Prebisch. وقد سمح هذا التيار بظهور نظريات كثيرة، ويمثل أحد أهم الاتجاهات في نظريات التنمية، ويرجع ذلك إلى الرغبة في التخلي عن التحليلات السابقة، وأغلبها نظريات خطية لا تاريخية.

ينتمي كثير من رجال الاقتصاد الإنمائي إلى هذا التيار النظري وساهموا في إثرائه بأبحاثهم. ونذكر منهم Myrdalو Perroux و Hirschmann. ومن جهة أخرى ألهمت نظريات التيار البنيوي العديد من استراتيجيات التنمية في الخمسينيات والستينيات ليس في بلدان أمريكا اللاتينية فحسب ولكن في غيرها من بلدان أفريقيا وآسيا أيضا.

ونحن نشهد منذ التسعينيات، سعيا إلى إحياء هذا التيار في إطار ما يعرف باسم البنيوية الجديدة.

تتصف النظريات البنيوية في التنمية بوجه عام بالخصائص الآتي:

- التحليل التاريخي لتكوين التخلف.
- التخلف هو نتاج بنيات الإنتاج المشوهة وغير المتوافقة.
- يرتبط التخلف بوضع البلدان المتخلفة في التقسيم الدولي للعمل.
- أهمية دور الدولة والسلطات العامة نظرا لأن آليات السوق لا يمكن أن تستمر وفقا للنموذج النظري، بسبب التشوهات البنيوية. ومن ثم يجب على الدولة أن تقوم بما يلي:
  - تنمية البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية.
  - التعجيل بتراكم رأس المال والاستثمار.
  - معالجة الاختناقات القطاعية.
  - تصحيح الفوارق الاجتماعية.

وطبقا للتحليل الكلاسيكي الجديد، فإن التحرك الدولي لعوامل الإنتاج يتيح تخصيصا أفضل لهذه العوامل، مما يحقق النمو. ولكن طبقا للمدرسة البنيوية، فإن شروط التبادل لا تكون في صالح البلدان المتخلفة، كما أن المبادلات الدولية تتجه إلى زيادة الاختلال في اقتصاديات البلدان المتخلفة، وذلك بسبب الاختلافات الهيكلية بين اقتصاديات المركز والاقتصاديات الواقعة في الأطراف. وإذا كانت المكاسب الناجمة عن الإنتاجية تؤدي في البلدان المتقدمة إلى توزيع الدخول، فإنها لا تحدث نفس التأثير في البلدان المتخلفة، بسبب عوامل هيكلية (وضع احتكاري، فائض العمالة ...).

وفضلا عن ذلك، يلاحظ R. Prebisch في كتاباته وجود تدهور في شروط التبادل (أي في الأسعار النسبية) بين المنتجات الأولية التي تصدرها البلدان المتخلفة والمنتجات المصنعة التي تستوردها. ويوضح المؤلف أن هذا التدهور يرجع إلى اختلاف البنيات في بلدان المجموعتين قائلا: "تواجه المنتجات الأولية طلباً قليل المرونة بالنسبة للأسعار التي تتزايد ببطء شديد، أو تظل كما هي دون زيادة. ومن جهة أخرى فإن كثيراً من المواد الأولية التي تصدّرها البلدان النامية تخضع لتنظيم صارم للعرض، وتستجيب ببطء للانخفاض الشديد في الأسعار مما يسفر عن اتجاه مستمر نحو الإنتاج الزائد على المستوى العالمي." (Treillet، نفس المصدر، ص 39)

وهكذا، ومن أجل الخروج من هذا الوضع المتخلف، والذي يزيده التقسيم الدولي للعمل والتجارة الدولية، فإنه ينبغي السير في حركة تصنيع تدعمها الدولة بالنظر للمشاكل الهيكلية للجهاز الإنتاجي. وبناء عليه، وبالرغم من الدور المركزي للدولة في عملية التنمية والتصنيع، فإنه يبدو أن البنيويين قد شددوا على أهمية دور القطاع الخاص "وأنه نظرا لوجود أوجه قصور في السوق (وجود تشوهات هيكلية)، فإن

المسئولية عن عملية التنمية يجب أن تقع على كاهل الدولة التي يجب بتدخلها أن تشرع في إقامة قدرات صناعية محلية قادرة على المنافسة يمكن أن تشجع على ظهور المبادرات الخاصة." (Ehrharat ، 2004، ص 247)

كان هذا التحليل هو أساس إستراتيجية الإحلال محل الواردات (المعروفة بالتصنيع للإحلال محل الواردات) التي وضعتها العديد من البلدان أثناء الستينيات، والتي كان الهدف منها هو بدء عملية تصنيع تتيح إنتاج المنتجات المستوردة محليا وحماية السوق المحلية.

وقد أسهم اقتصاديون آخرون في هذا التحليل، مع استحداث مجموعة نظرية تعرف باسم نظريات التبعية، وأكثرها شيوعا هي نظريات Celso Furtado، (اقتصادي من البرازيل)، وسمير أمين (اقتصادي من مصر)، André Gunder Frank (اقتصادي من ألمانيا)، Arghiri Emmanuel. وكانت الفكرة الأساسية لدى هذا التجمع النظري كالآتي: فقد أدى نفس التطور التاريخي الذي ينطوي على تراكم رأس المال وتوسع الرأسمالية إلى ظهور التنمية من ناحية، والتخلف من ناحية أخرى بحكم إنشائه لنظام عالمي له مركز يتكون من البلدان المتقدمة ومحيط خارجي يتكون من البلدان المتخلفة. كما أن بنيات الإنتاج في المركز تتصف بالتجانس، والتنوع، والتوافق، بينما هي في المحيط الخارجي غير متجانسة ومتخصصة في بعض المنتجات الأولية وتتسم بعدم التوافق. والعلاقة بين هاتين المجموعتين أو بين المركز والمحيط الخارجي علاقة سيطرة من المركز وتبعية من المحيط الخارجي، وهكذا فإن اقتصاد البلدان المتخلفة هي اقتصاد تابع، ويسهم سير الاقتصاد العالمي والتجارة العالمية في إعادة انتاج هذه التبعية من خلال التبادل غير المتكافئ[2] (Arghiri Emmanuel) الذي يتيح الاستيلاء على فائض الإنتاج في بلدان المحيط الخارجي لحساب اقتصاد المركز. لذلك وصف اقتصاد البلدان المتخلفة بأنه اقتصاد "متجهة نحو الخارج."

إن التبادل غير المتكافئ بمعناه الدقيق " هو تحويل للقيمة ناشئ عن تساوى معدلات الربح من البلدان ذات الأجور المنخفضة نحو البلدان ذات الأجور المرتفعة (معادلة هوامش الربح) (péréquation des taux de profit) لأن "جميع التغيرات المستقلة للأجور يستتبعها تغيير للسعر في نفس الاتجاه وتغيير في الاتجاه المعاكس لمعدل الربح." (Hugon ، نفس المصدر، 1989)

وهناك فكرة رئيسية أخرى في هذا التحليل: فعلى عكس التحليلات السالفة للتخلف التي كانت ترى في اقتصاد البلدات المتخلفة "اقتصادات ما قبل الرأسمالية، فإن نظريات التبعية قد أبرزت وجود رأسمالية تابعة توجد على الأطراف. والواقع أن التبعية ليست ظاهرة خارجية ولكنها تشكل جزءا لا يتجزأ من الرأسمالية القائمة على الأطراف. ويعرض سمير أمين في مقال له في سنة 1972 بعنوان: "Le modèle théorique d'accumulation et de développement dans le monde contemporain" (Revue Tires Monde, October/décembre 1972) المخطط الذي يلخص الفروق بين "نظام ذاتي التركيز" (ومن ثم غير تابع) ونظام على الأطراف (ومن ثم تابع).

"وينقسم النظام الاقتصادي إلى أربعة قطاعات يمكن دراستها من زاوية الإنتاج أو من زاوية توزيع السكان العاملين الذين يمارسون الأنشطة الإنتاجية المحددة." (Amin ، نفس المصدر، ص 706)

والقطاعات الأربعة المذكورة هي:

1- قطاع التصدير.

2- القطاع الاستهلاكي العام.

3- قطاع الكماليات.

---

[2] مؤشر شروط التبادل = (مؤشر أسعار التصدير/ مؤشر أسعار الاستيراد) × 100
فإذا كان المؤشر 100 < يكون سعر التصدير أعلى من سعر الاستيراد = تحسين شروط التبادل.
وإذا كان المؤشر 100 > يكون سعر التصدير أقل من سعر الاستيراد = تدهور شروط التبادل.

4- قطاع إنتاج السلع الرأسمالية.

وفي النظام ذاتي التركيز، يعتمد نموذج التراكم والتنمية الاقتصادية على التوافق بين القطاع الثاني (إنتاج السلع للاستهلاك العام) والقطاع الرابع (قطاع إنتاج السلع الرأسمالية). كان هذا التوافق هو إطار التنمية الرأسمالية في بلدان "المركز".

ويختلف هذا التوافق تماما في البلدان الواقعة على الأطراف حيث يكون بين القطاع الثالث (قطاع استهلاك السلع الكمالية) والقطاع الأول (قطاع إنتاج سلع التصدير)، وقطاع التصدير (وغالبا ما يتكون من مواد أولية معدنية أو زراعية) يزود نفسه بالعمالة زهيدة التكاليف نظراً لأن مستوى الأجور منخفض عما هو في بلدان المركز، ويتعين عليه أن يحافظ على هذا المستوى المتدني للأجور بسبب شروط التبادل غير المتكافئ (انظر ما جاء الصفحة السابقة).

وعلى عكس الوضع الاقتصادي في بلدان "المركز"، حيث تؤدي عملية التراكم إلى "وجود علاقة موضوعية بين الأجور ومستوى تطور القوى المنتجة"، وحيث يتصف مستوى تطور القوى المنتجة بالتجانس (Amin ، نفس المصدر، ص 711) فإن اقتصاد البلدان الواقعة على الأطراف يتسم بمستوى غير متجانس من حيث تطور القوى المنتجة.

إن السوق الداخلية التي تنشأ نتيجة هذا الشكل من التوافق ستنحرف نسبياً لصالح الطلب على السلع الكمالية، على حساب الطلب على سلع الاستهلاك العام. ولا يمكن لهذه الأخيرة أن تنمو نظراً لانخفاض مستوى الأجور في قطاع التصدير.

ويلاحظ سمير أمين أن الوظيفة التصديرية هذه ليست بالطبع من وظائف مجتمع يوصف بأنه "تقليدي" أي أنه لا يزال في مرحلة "ما قبل الرأسمالية."

وفي هذا الإطار، يرى سمير أمين أن التنمية تتطلب الانفصال عن هذا النظام الرأسمالي. وهذا لا يعني قطعا حالة من الاكتفاء الذاتي، ولكنها عملية تنمية تعتمد على الذات وتسمح بحشد الفائض الذي يغذي الرأسمالية العالمية (نظرية فك الارتباط). إن التنمية ذاتية التركيز هي التنمية التي تجعل بنيات الإنتاج أقل تبعية، وتنتج مزيداً من التوافق بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، وتحشد الفائض المنتج محليا وهي أخيراً تلبي الاحتياجات بصورة أفضل.

يمثل هذا التحليل ابتعاداً كبيراً عن النظريات الليبرالية التي ترى أن الاندماج في السوق العالمية بفضل المزايا النسبية، هو الطريق إلى التنمية.

وينبغي أن نستشهد هنا بعالم الاقتصاد الفرنسي François Perroux الذي ساهم بأعماله في إثراء نظريات التنمية. فقد تناولت تحليلات Perroux مجالات واسعة، لكننا نشير منها إلى العناصر الآتية:

- إن فكرة "عدم التوافق" : وهي إحدى خصائص التخلف تعني عدم توافق هياكل الإنتاج. وهو الوضع الذي تكون فيه قطاعات الأنشطة متجاورة ويكون التبادل بينها ضئيلا أو منعدماً.
- "أقطاب التنمية": ينبغي أن تأخذ عملية التنمية في الاعتبار البعد المكاني. أي أنه يتعين خلق مجموعة من الأنشطة في مكان محدد وتتكون من صناعات أو أنشطة محركة أو دافعة، أي صناعات لها تأثير دافع للأنشطة الأخرى.
- التفرقة بين النمو والتنمية: وهذا واحد من المساهمات الهامة لعالم الاقتصاد F. Perroux حيث يؤكد أن التنمية تدفع إلى إحداث تغييرات نوعية، وتحلل العلاقة الأساسية بين البعد الاقتصادي والبعد الإنساني للتنمية. وكان بذلك من أوائل الذين أشاروا إلى فكرة "الكلفة البشرية." وتعبر هذه الفكرة من ناحية "عن الاندماج الهيكلي للإنفاق على الأشخاص في التشغيل الاقتصادي. ولكن هذا التدخل يعتبر، من ناحية أخرى، بمثابة عائق في طريق الكفاءة . وهو يصور على أنه عبء، على نحو ما يبينه مفهوم التكاليف، فإن هذا الإنفاق يتعارض مع التنمية من الناحية المادية. وهو يتطلب

تكيفا هيكليا." (Michel، 2004) وهذه التكاليف التي تشمل نفقات الصحة، والتعليم، والترفيه هي نتاج للتنمية كما أنها شرط مسبق للقيام بها.

وتوجد في هذه الفكرة أسس العديد من المفاهيم التي صيغت فيما بعد: من فكرة الاحتياجات الأساسية إلى فكرة القدرات لـ A. Sen.

وفي ضوء هذا الملخص، نلاحظ أن التيار البنيوي يعتبر من أهم التيارات في اقتصاد التنمية وأن إسهاماته قد ساعدت بدرجة كبيرة في إثراء نظرياته. ومن الواضح أن هذا التيار تشكل خارج نطاق الاقتصاد المتشدد، أي خارج نطاق الفكر الليبرالي والفكر الكلاسيكي الجديد، إذ أنه يتعارض مع هذا الأخير في نقطتين رئيسيتين هما:

- نظراً للخصائص البنيوية للجهاز الإنتاجي في البلدان المتخلفة، فإنه لا يمكن لآليات السوق أن تعمل بصورة سليمة لتوجيه عملية التنمية والتصنيع، ومن ثم تظهر أهمية تدخل الدولة.
- ونظراً للتقسيم الدولي للعمل، فإن إدماج البلدان المتخلفة في السوق الدولية وفي تنمية الصادرات، لا يمكن أن يكون عاملاً مساعداً للتنمية.

وأثناء التسعينيات، وفي إطار العولمة، وفي ظل فشل السياسات الليبرالية للتكيف الهيكلي، وإعادة فتح باب النقاش النظري حول التنمية، فقد قام التيار البنيوي بتحديث هذه التحليلات، وهذا هو التيار البنيوي الجديد.

نظريات التنمية في الثمانينات

1- السياق

بعد مرحلة النشوء والبناء النظري المحيط بمفاهيم التخلف والتنمية، ومرحلة الاستيعاب لمفهومي النمو والتنمية، وأخيراً مرحلة بناء النظريات البنيوية، نكون قد وصلنا إلى نهاية السبعينيات.

فحتى نهاية السبعينيات كان فكر كينز هو المسيطر على التحليل الاقتصادي بشكل عام وكانت النظريات البنيوية هي التي تسيطر على الاقتصاد الإنمائي. فهي تبرز خصوصية البلدان المتخلفة بحكم خصائصها الهيكلية. وبينما رفضت النظرية الكلاسيكية الجديدة، التي تدعى أن لها طابعا عالميا، الاعتراف بهذه الخصوصية، حاولت أن تبرهن على أن نظرية النمو هي نفسها نظرية التنمية . والواقع أننا شهدنا خلال السبعينيات ما يطلق عليه بعض المؤلفين الثورة المضادة للكلاسيكية الجديدة التي تعد تجديداً نظريا ظهر بفضل أعمال علماء الاقتصاد بجامعة شيكاجو (وهم مجموعة من علماء الاقتصاد عرفوا باسم مدرسة شيكاجو). ومن المعروف أن هذه الحركة نشأت انطلاقا من نظرية الاختيار العام التي أسسها جيمس بوكانان James Buchanan (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد في سنة 1986).

وترجع الجذور النظرية لهذه الحركة بطبيعة الحال إلى الليبرالية الاقتصادية القائمة على نظرية التوازن العام التي تبرهن على أن عقلانية المتعاملين والتنسيق بين تصرفاتهم بواسطة السوق تؤدي إلى أفضل تخصيص للموارد. ونستنتج من ذلك أنه لا ينبغي للدولة أن تتدخل في سير النشاط الاقتصادي حتى لا تعرض الحركة الاقتصادية للاضطراب.

وقد وجدت البلدان المتخلفة، التي تخلصت من الاستعمار في الخمسينيات وأوائل الستينيات، والتي وضعت لنفسها سياسات للتنمية استندت فيها إلى النظريات السائدة في هذه الحقبة، وبصفة خاصة السياسات المعروفة باسم "التصنيع بالإحلال محل الواردات" وجدت نفسها خلال السبعينيات في حالة أزمة. فقد كان الميزان التجاري في هذه البلدان جميعا يعاني من العجز، وبلغ دينها الخارجي مستويات قياسية ومثلت خدمة الدين عبئاً ثقيلاً على الموازنة العامة إلى حد أنه كان يتم التعاقد على قروض جديدة للوفاء بأعباء خدمة الديون السابقة.

وكان المناخ الاقتصادي الدولي مواتيا لأزمة الدين هذه. ففي أعقاب ارتفاع سعر البترول في سنة 1973 (الصدمة النفطية الأولى) وفي سنة 1979 (الصدمة النفطية الثانية) حدث انتقال كبير للموارد نحو بلدان النفط التي أودعت هذه الفوائض في بنوك تجارية دولية. وفي نفس الوقت أدت الصدمات النفطية إلى تباطؤ الاستثمارات بدرجة كبيرة في البلدان المتقدمة صناعيا وبالتالي تباطؤ الطلب على رؤوس الأموال. وإزاء ذلك وجدت البنوك أن لديها فائضاً في السيولة الأمر الذي دعاها إلى تيسير الإقراض للبلدان المتخلفة. ولجأت هذه الأخيرة للقروض لتعويض العجز في موازناتها (منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، 1990).

أما البلدان المتقدمة فقد وصلت إلى نهاية الأعوام "الثلاثين المجيدة" التي تمتد من الأربعينيات إلى السبعينيات، أي الفترة التي شهدت الإنتاج والاستهلاك العام. فقد تسارع التضخم وانتشرت البطالة على نطاق واسع واتخذت طابعا بنيويا . ويضاف إلى ذلك الصدمتان النفطيتان في أوائل السبعينيات اللتان غيرتا أسعار الطاقة. وفي مؤلف صادر عن منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي في سنة 1989 بعنوان (اقتصاد البلدان التي تمر بمرحلة انتقال: التكيف الهيكلي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، باريس 1989) نجد التحليل التالي للوضع في البلدان الأعضاء في المنظمة: " شهدت معظم بلدان المنظمة منذ أواخر الستينيات حتى أوائل الثمانينيات بدرجات متفاوتة، تباطؤ في المكاسب الناجمة عن الإنتاجية ... ويرجع ذلك إلى تناقص إيقاع التراكم الرأسمالي، وتناقص استخدام الإمكانات، وتناقص فرص نقل وتعويض التكنولوجيا وربما كذلك إلى تباطؤاً الابتكار التكنولوجي ... ونظراً لضعف النمو في القدرات الإنتاجية للاقتصادات الكبرى في بلدان المنظمة خلال السبعينيات وبعد الصدمة النفطية الثانية، فقد أصبح من المحتم خلق مناخ ملائم للاستثمارات الخاصة. (منظمة التعاون

والتنمية في المجال الاقتصادي، المرجع السابق، ص 15). وقد تغير المحيط الخارجي، أي المحيط الاقتصادي الدولي، على نحو يحمل على الاعتقاد بضرورة تحقيق التكيف الهيكلي في بلدان المنظمة. ونقصد بذلك بروز الاقتصادات الصناعية الجديدة، والتقلبات الحادة في سعر الدولار خلال الثمانينيات إلى حد أن " الاختراق الناجح الذي حققه المنتجون في الاقتصادات حديثة التصنيع قد أثر بصورة دائمة على الحكومات على نحو جعلها تدرك ضرورة التصرف لتيسير عملية التغير الهيكلي". (منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي، المرجع السابق، ص 15).

ومن هنا فإن السياسات الاقتصادية في البلدان المتقدمة المستمدة من نظرية كينز، والسياسات الاقتصادية في البلدان المتخلفة المستمدة من النظريات البنيوية كانت تشكل في نهاية السبعينيات ظروفا مواتية لعلماء الاقتصاد من الليبراليين الجدد لتطوير نظريتهم.

وقد أصبحت الليبرالية الاقتصادية في الثمانينيات تمثل الفكر الاقتصادي السائد في البلدان المتقدمة وبصفة خاصة في الولايات المتحدة وانجلترا.[3] وفي نفس هذه الفترة أصبحت النظرية الكلاسيكية الجديدة هي النظرية الأساسية في مجال الاقتصاد الإنمائي". وقد تبنتها مؤسسات بريتون وودز[4] في إطار ما سمى بـ "توافق واشنطن."

يبدو إذن أن "حزمة" من السياسات الاقتصادية الكلية بدأت تتشكل وسيجري تنفيذها عملياً في جميع البلدان المتخلفة خلال الثمانينيات. وقد أطلق على هذه السياسات "سياسات الإصلاح" أو "سياسات التكيف البنيوي."

ثانيا – التكيف البنوي

1-2 الأسس النظرية للتكيف البنيوي

أصبح التكيف البنيوي خلال الثمانينيات والتسعينيات هو النموذج الجديد للتنمية. ويقصد به، ولاسيما في البلدان المتخلفة، مجموعة من السياسات الاقتصادية الكلية. والأسس النظرية التي سمحت بوضع هذه السياسات هي تلك التي توجد في النظريات الكلاسيكية الجديدة والنظريات الليبرالية الجديدة.

على أنه يتعين بداية توضيح المصطلحات لوضع هذا التسلسل النظري في وضعه الصحيح.

فالليبرالية مصطلح يشمل في وقت واحد إيديولوجية ورؤية للعالم ومجموعة من النظريات. ويتم التمييز عادة بين ليبرالية القرن التاسع عشر وبين ليبرالية القرن العشرين التي يعتبر عالم الاقتصاد ميلتون فريدمان Milton Friedman أحد رموزها المرموقين في الولايات المتحدة، ذلك البلد الذي يوجد فيه نوع من اللبس حول مصطلح "ليبرالي" الذي يقصد به المدافعين عن تدخل الدولة. كما أنه يجرى الحديث عن النظريات الكلاسيكية الجديدة والنظريات الليبيرالية الجديدة وكأنهما مترادفان، فهل توجد حقا اختلافات بينهما؟ ويوجد في هذا الصدد رؤيتين (Mulot، 2002):

- الأولى هي أن النظريات كلاسيكية جديدة أما السياسات النابعة منها فهي ليبيرالية جديدة.
- والثانية هي أن النظريات الكلاسيكية الجديدة في الاقتصاد قد تولدت عن الفكر الليبيرالي الذي يتجاوز حدود الاقتصاد ويضم مفكرين من جميع المجالات (علماء اجتماع، قانونيون ..الخ).

والحرية هي بطبيعة الحال المفهوم المركزي الذي يسمح بإيجاد مجتمع مثالي حسبما يراه الليبراليون. وحرية الفرد هي أساس كل الحريات. ويرى فريدمان أن الفرد هو العنصر الأساسي في المجتمع وأن الأفراد لا يتصلون ببعضهم البعض إلا لتبادل السلع والمنتجات بحرية تامة. والحرية الاقتصادية، حرية تبادل السلع واختيارها على رأس هذه الحريات . والسوق وحده هو الكفيل بضمان هذه الحرية من خلال تنسيقه لتصرفات الأفراد بطريقة لا تتسم بالطابع الشخصي، وكل تدخل في ذلك يعتبر من قبيل المساس

[3] في الولايات المتحدة في ظل رئاسة رونالد ريجان وفي انجلترا في ظل حكومة مارجريت ثاتشر (رئيسة الوزراء).
[4] مؤسسات بريتون وودز: هي مجموعة من المؤسسات الدولية انشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتضم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

بهذه الحرية الأساسية: حرية الاختيار. والمؤسسات الاقتصادية قائمة بالطبع، كما هو شأن المنشآت مثلا، ولكنها يجب أن تكون مؤسسات خاصة هدفها تحسين التنسيق بين الأفراد.

ويطبق الليبيراليون الجدد، شأنهم شأن الكلاسيكيين الجدد، أسلوبا منهجيا فرديا. فالفرد كائن عقلاني وكل تصرف يقوم به يتم بناء على حساب اقتصادي رشيد يسمح له بتعظيم استفادته منه، كما أن خيارات الأفراد لا تسترشد إلا بأفضلياتهم ومصلحتهم، أو بعبارة أخرى فهم لا يتأثرون بالبيئة المحيطة بهم.

كيف ساهمت نظرية الاختيار العام في الفكر الليبرالي الجديد؟ تم ذلك بتطبيق أدوات الاقتصاد الجزئي على رجال السياسة والموظفين وعلى تحليل السوق السياسية: فالدولة لا تمثل مصلحة الجميع ولكن مصلحة أقلية معينة تسعى إلى إيجاد أوضاع ريعية لأن الباعث لدى هؤلاء الأشخاص يتمثل في تعظيم مصالحهم الشخصية (مثل إعادة انتخابهم فيما يتعلق برجال السياسة) أكثر منه في تحقيق المصلحة الجماعية. ويستمد الفكر الليبيرالي الجديد أفكاره حول دور الدولة من هذا التحليل الذي يؤكد أن المجتمع لا يمكن أن يوجد دون الدولة إلا أنه يحدد وظائفها تحديداً دقيقاً.

وعلى الدولة، في إطار مجتمع حر يقوم على حرية الأفراد في الاختيار، أن تقوم بما يلي:

- ضمان احترام قواعد تسيير الاقتصاد.
- ضمان حقوق الملكية الخاصة،
- القيام بمهام معينة في إدارة الأموال العامة.

وبخلاف هذه الوظائف يمكن للدولة إذا اقتضى الأمر أن تتدخل في حالة وجود نزاع أو لحماية بعض الفئات (الأطفال، الشيوخ)، إلا أن كل تدخل من جانب الدولة يجب أن يخضع مسبقاً للدراسة لضمان ألا يعرّض حرية الأفراد في الاختيار أو حرية السوق للخطر.

هناك مصدر نظري آخر للتكيف الهيكلي هو النظرية الاقتصادية الكلية التي تتناول الأفكار التجميعية الكبرى في علم الاقتصاد. فمن بين مكونات النظريات الاقتصادية الكلية التيار النقدي الذي يضم بين علمائه الرئيسيين ميلتون فريدمانMilton Friedman. ويرى هذا التيار أن تصرف الدولة في شأن النقد أمر ضار، وأن المتعاملين الاقتصاديين لهم توقعاتهم العقلانية،ومن ثم فإن أي تصرف بشأن النقد لن يكون له سوى أثر قصير الأجل. وقد أثر هذا التيار كذلك على وضع البنوك المركزية (التي أصبحت مستقلة عن الدول) وعلى السياسات المتعلقة بأسعار الفائدة.

اعتماداً على هذين التيارين، الليبيرالية الجديدة والتيار النقدي، تمت صياغة التكيف البنيوي باعتباره توجها رئيسيا من أجل تصحيح الوضع الاقتصادي وإخراج البلدان المتخلفة من أزمتها بقصد إعادة انطلاق النمو الاقتصادي.

والنموذج الذي تحتذيه هذه السياسات هو الآتي: التحرير الداخلي للاقتصاد وانسحاب الدولة وإدماج الاقتصاد الوطني في السوق الدولية، أي التحرير الخارجي، وهما الركنان اللذان يعتمد عليهما النمو والتنمية.

2-2 سياسات التكيف البنيوي

يقصد بمصطلح التكيف ما يلي:

- تصحيح ميزان المدفوعات.
- تدابير للإصلاح الهيكلي هدفها إعادة تخصيص الموارد.
- أسلوب مؤسسي يتمثل في إبرام اتفاقات اقتصادية ومالية بين البلدان المتخلفة ومؤسسات بريتون وودز. (Hugon، 1995، ص 9).

وكما يدل عليها اسمها فإن سياسات التكيف البنيوي هي مجموعة من السياسات هدفها إعادة تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية، وتصحيح الوضع الاقتصادي، وإصلاح سير الاقتصاد من أجل خلق ظروف تسمح بإعادة انطلاق النمو الاقتصادي.

ولسياسات التكيف البنيوي جانبين: "التثبيت والتكيف البنيوي. ويقصد بالجانب الأول إدارة الطلب بهدف تحقيق التوازنات المالية. أما الثاني فيندرج في إطار رؤية أكثر ديناميكية، لإصلاح البنى الأساسية، والعمل بأساليب جديدة للإدارة وبنظم جديدة." (Hugon، نفس المصدر،1995).

والفرضية الكامنة وراء ذلك هي الآتية: أن اقتصادات البلدان المتخلفة تعاني أزمة ونموها ضعيف بل سلبي في بعض الحالات، ومن ثم يجب خلق الظروف المناسبة لاستئناف النمو. وهذه الظروف هي:

- على مستوى الاقتصاد الكلي: تخفيض الدين الخارجي وتحقيق التوازن في الموازنة.
- على مستوى الكفاءة والقدرة التنافسية للاقتصاد: يتحقق ذلك بواسطة تخصيص أفضل للموارد.

والتكيف، على الصعيد النظري، يعتبر ضرورة بالنسبة لجميع البلدان بمجرد أن يصل الدين الخارجي والعجز في الموازنة حدا تضعف معه المصداقية المالية.

وتجري التفرقة عادة بين:

- التكيف المرحلي الذي ينصب على الطلب وعلى الأجل القصير، الأمر الذي يتفق بشكل عام مع سياسات كينز التي كانت تطبقها البلدان المتقدمة حتى أوائل الثمانينيات.
- والتكيف البنيوي الذي ينصب على العرض وعلى الأجل الطويل، الأمر الذي يتمشى مع ديناميكية تستهدف إعادة تخصيص الموارد بين مختلف قطاعات الاقتصاد.

وتتبع سياسات التكيف البنيوي التي فرضها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على البلدان المتخلفة من نوعي التكيف المذكورين آنفا.

ولهذه السياسات محور أساسي هو التقليل من تدخل الدولة، الذي يعتبر إخلالاً بآليات السوق التي تتيح تخصيص الموارد على نحو أفضل. وقد فسرت الاختلالات المالية التي ظهرت بـ "تجاوز الطلب للعرض نتيجة لإجراءات تمييزية داخلية (التسعير الإداري، الدعم السلعي) وخارجية (المبالغة في تقييم أسعار الصرف، الرقابة، الحمائية)." (Hugon، نفس المصدر،ص 10) وتنتظم سياسات التكيف البنيوي حول المكونات التالية:

- سياسة للتقليل من الإنفاق العام لتخفيض العجز في الموازنة (تخفيض الإنفاق على الصحة والتعليم والإدارة والبنية الأساسية والتجهيزات، وإلغاء الدعم السلعي).
- سياسة نقدية تقييدية للسيطرة على التضخم.
- تحرير النشاط الاقتصادي من خلال:
  - التقليل من تدخل الدولة.
  - خصخصة كافة أنشطة المشروعات العامة والخدمات.
  - تحرير الأسعار ولاسيما للمنتجات الزراعية.
  - تحرير التشريعات الخاصة بالاستثمارات ولاسيما الأجنبية منها.
  - إعادة العمل بالأسعار الحقيقية باعتبارها الوسيلة الفعالة في إعادة تخصيص الموارد، أي إلغاء الدعم السلعي المباشر أو غير المباشر الأمر الذي يعتبر مؤديا إلى تشوه هيكل الأسعار.
  - الانفتاح الاقتصادي على السوق الدولية من أجل تنمية الصادرات بناء على المزايا النسبية للحصول على العملات الأجنبية لسداد الديون وتحقيق التوازن في الموازنة العامة.

ولهذه الحزمة من السياسات ثلاثة أهداف كبرى:

- تخفيض العجز في الموازنة العامة.
- التقليل من دور الدولة حتى تتم إعادة تخصيص الموارد على أساس قواعد السوق، أي تعزيز التحرر الاقتصادي.
- الانفتاح وإدماج اقتصادات البلدان المتخلفة بدرجة أكبر في السوق العالمية أي أن تصبح جزءاً من السوق الدولية الكبرى التي تسير وفقاً لقواعد الليبيرالية الاقتصادية.

وقد اقترن تطبيق هذه السياسات في البلدان المتخلفة بسياسة تقديم قروض معينة الغرض من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هي قروض التكيف البنيوي وقروض التكيف القطاعي. وقد تجاوزت قيمة هذه القروض الـ 50 مليار دولار أمريكي فيما بين سنتي 1979 و 1995 بالإضافة إلى إسهامات المانحين الآخرين (البنوك الإقليمية، ووكالات التعاون الدولي) وما قدمته البلاد المعنية نفسها. (Gelinas ، 1995)

وقد بدأ تطبيق سياسات التكيف الهيكلي في أوائل الثمانينيات وسارت بإيقاع مختلف بحسب البلدان.

وقد سارع الباحثون والخبراء الدوليون إلى العمل على تقييم آثار هذه السياسات. وهناك دراسات وفيرة حول هذا الموضوع كثيراً ما تكون التحليلات الواردة فيها متناقضة ويمكن تجميعها في ثلاثة أقسام:

- التحليلات التي تركز على الآثار الإيجابية للتكيف الهيكلي (الواقعية أو المنتظرة) وتعزو الآثار السلبية إلى سوء تطبيق هذه السياسات.
- التحليلات التي تضع كشف حساب مخفف يوضح الآثار الإيجابية والسلبية وتقترح سياسات مصاحبة للتخفيف من نتائج الآثار السلبية.
- التحليلات التي تبرز عدم فعالية هذه السياسات وضخامة آثارها السلبية .

صحيح أن من المستحيل عمليا إجراء تقييم شامل لآثار سياسات التكيف البنيوي، نظراً لأنها تتوقف على عوامل كثيرة منها الظروف المحلية والسياق القائم عند بدء تطبيقها. ويضاف إلى هذه الصعوبة صعوبات منهجية تتصل بالمعلومات، والتحديد الزمني والمكاني لعمليات التكيف ونسبة بعض هذه الآثار إلى سياسات التكيف البنيوي نفسها . (Hugon ، 1995)

والواقع أنه خلال السبعينيات عرفت البلدان المتخلفة أزمة اقتصادية مماثلة تتشابه فيها النشأة وآليات الأزمة. لكن هذا التشابه لم يكن يخفي معه التنوع الكبير في خصائص هذه البلدان على الصعيد الاجتماعي أو التاريخي أو المؤسسي ...الخ. ومن ثم كانت هناك آثار شديدة المحلية وآثار ترتبط بالسياق الذي تطبق فيه سياسات التكيف البنيوي. وبعبارة أخرى فإن النموذج النظري العالمي المفترض في هذه السياسات تجاهل خصوصيات البلدان المتخلفة، مما يكون من الصعب معه تقديم تفسير شامل لهذه الآثار، سواء الإيجابية منها أو السلبية.

وبالرغم من تباين الآراء حول نجاح سياسات التكيف البنيوي فقد ظهر بسرعة اتفاق عام حول ظاهرة ملحوظة وهي أن لسياسات التكيف البنيوي ثمن اجتماعي فادح.

ولم ينكر المدافعون عن هذه السياسات تلك الظاهرة ولكنهم كانوا يدفعونها بفكرة أن الآثار الإيجابية على الاقتصاد، أي عودة النمو الاقتصادي إلى الانطلاق، ستؤدي في النهاية إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية.

وهذا ما سنقوم بتحليله في القسم التالي.

النقاش حول النمو أم التنمية:

هذا نقاش قديم وحديث في نفس الوقت وترجع أهميته إلى ما يلي:

- أنه يتعلق برؤى ومنهجيات مختلفة تماماً للتنمية.
- أنه حديث الساعة ليس فقط من جانب البلدان المتخلفة ولكن أيضا من جانب البلدان المتقدمة التي تتساءل عن نموها الخاص وأسبابه وديناميكته وخاصة عن مستقبله. ولهذا عاد إلى الصدارة موضوع النمو الذاتي.
- أن المشاغل البيئية (مشكلة التلوث، ونضوب الموارد...الخ) تثير التساؤلات حول النمو في البلدان المتقدمة.

يتعين هنا أن نذكّر بأن النمو[5] هو زيادة الإنتاج. وأضاف بعض علماء الاقتصاد أنه يقصد به زيادة الإنتاج على المدى الطويل من أجل إحداث تغيير في البنيات. كما يجب أن نذكّر بأن النمو الاقتصادي نشأ بعد الثورة الصناعية.

في البداية كان النمو والتنمية مترادفين طالما أن التخلف كان مقترنا بالفقر وبـ"التأخر" الذي كان يتعين على البلدان الفقيرة أن تتجاوزه. وفي ظل هذه النظرة تمثلت التنمية في زيادة الثروات التي يتم إنتاجها، أي زيادة الناتج المحلي الإجمالي، بواسطة الاستثمارات والتقدم التقني. ومن شأن الاندماج في السوق العالمية أن يساعد على الاستفادة من المزايا النسبية وتخصيص عوامل الإنتاج على النحو الأمثل. وإذا لم تفلح هذه الوصفة فإن ذلك يعني أن هناك مقاومة ثقافية أو اجتماعية لها.

وتنطلق هذه النظرة للتنمية (باعتبارها مرادفاً للنمو) من مفهوم خاطئ للتخلف (وهو أن التخلف = التأخر والفقر). وقد انتهى الجميع اليوم إلى الاعتراف بأن التخلف ظاهرة معقدة ومتعددة الأبعاد حتى ولو كانت لها أسس اقتصادية مهمة. وهناك اتفاق أيضا على الاعتراف بالجذور التاريخية للتخلف باعتباره ناجما عن عملية ممتدة على مدى طويل. وبالمقابل فإن بعض الجوانب الأخرى للتخلف ليست محل اتفاق عام أو ينظر إليها باعتبارها ظواهر ثانوية : التفاوت الاقتصادي الشديد في داخل البلدان (التركيز الشديد للثروة في أيدي قليلة)، وطبيعة بني الإنتاج (بنيات غير متوافقة، وتابعة، متجهة نحو الخارج)، وبنيات السلطة (غياب أدوار الأطراف الفاعلة والمؤسسات)، والمستوى المتدني لتلبية الاحتياجات الأساسية (الصحة، التعليم)، التفاوت الاجتماعي الشديد (الإقصاء أو التمييز ضد المرأة أو الفئات الاجتماعية الأخرى) وانعدام الحرية (بمعنى الحريات التي توفر القدرات).

ويجب التمييز بين النمو والتنمية التي تنجم عن اقتران العوامل الآتية:

- النمو المعتمد على الذات.
- التغير البنيوي في طرق الإنتاج.
- التقدم التكنولوجي.
- التحديث الاجتماعي والسياسي والمؤسسي.
- التحسن العام في الظروف المعيشية (Adelman، 2001، ص 65) "اقتصر مفهوم التنمية عند Kuznets على مكوناته الثلاثة الأولى . وقد أضاف المنظرون المحدثون للتنمية المؤسسية وعلماء الاقتصاد من المدرسة الكلاسيكية الجديدة في الثمانينيات إلى تعريف التنمية الذي أخذ به Kuznets توسيع النطاق الذي توجه الأسواق في حدوده القرارات التي تتخذ في المجال الاقتصادي". (المرجع السابق ص 65).

[5] النمو الاقتصادي (تزايد الثروات) فكرة كمية قابلة للقياس من الناحية الزمنية (النمو خلال سنة أو عدة سنوات) والمكانية (النمو الاقتصادي لبلد معين أو لمنطقة محددة). ويقاس التباين بحسب معدلات النمو كالآتي: 100*[(PIBt2 – PIBtl)/ P1Bt1]

وينصب الاختلاف على مسألتين:

- هل يؤدي النمو إلى التنمية؟ أي بعبارة أخرى هل يقلل من الفقر والتفاوت؟

- ما هو نوع النمو المطلوب وكيف يمكن أن يتحقق؟

والواقع أن هاتين المسألتين ترتبطان ارتباطا وثيقا ما دام منشأ النمو وطريقته يؤثران على أسلوب توزيع ثماره كما سنبين فيما بعد.

ويرى الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد أن أسباب التخلف تكمن في ضعف الادخار، وضعف الاستثمار، وتشوه الأسعار، وسوء الربط بين عوامل الإنتاج. ومن هنا فإن قضية **الادخار والاستثمار** تندرج في صميم إشكالية التنمية.

وقد أبرز علماء الاقتصاد الكلاسيكيون مثل ريكاردو وسميث بالفعل أهمية تراكم رأس المال في عملية إنتاج الثروات.

وبصفة عامة فإن النظرية الكلاسيكية الجديدة للنمو، التي يمثلها النموذج الذي أخذ به Solow، تشدد على عاملين: رأس المال والعمل. فالنمو هو نتيجة تنمية رأس المال بواسطة الاستثمار، وهي تنمية تحد منها في النهاية فرضية النمو السلبي للإنتاجية الحدية لرأس المال. ويعتبر التقدم التقني في هذه الفرضية عاملاً خارجيا: فهو يحسن من إنتاجية العوامل الأخرى دون أن تفسر ذلك عوامل اقتصادية، كما أن إيقاعه يتحدد خارج المجال الاقتصادي. وتعتبر الدولة كذلك عاملاً خارجيا ولا تقوم بأي دور في النمو لأن قانون المنفعة المتناقصة يحقق التوازن ويوجه الاستثمار بين القطاعات الاقتصادية المختلفة دون أي تدخل. أي أنه في القطاعات التي يقل فيها مستوى رأس المال المادي فإن المنفعة الحدية للاستثمار تكون مرتفعة، الأمر الذي من شأنه جذب الاستثمارات نحو هذه القطاعات حتى يتحقق التوازن.

ويتبنى Debraj Ray (Ray، 1998) هذا التحليل الكلاسيكي الجديد الذي يعزو النمو الاقتصادي إلى الاستثمار ما دام إنتاج السلع الاستهلاكية الجارية (التي تشتريها الأسر) ومستلزمات الإنتاج (التي تشتريها المشروعات) يولد دخولا توزع على الأسر. وتحقق الأسر مدخرات، أي أنها لا تنفق كل دخلها في الاستهلاك . وتشكل هذه المدخرات الأموال اللازمة لشراء معدات الإنتاج: ويؤدي الاستثمار إلى زيادة القدرة الإنتاجية ويسمح لذلك بتحقيق النمو ما دام معدل الاستثمار يتجاوز المستوى اللازم لتعويض إهلاك رأس المال. وأهم العناصر في هذه العملية هو الادخار والاستثمار . ونجد نفس هذه الفرضية عند Rostow و Lewis .

وقد أبرز تطور نظريات النمو عناصر أخرى ينظر إليها باعتبارها محركاً للنمو. تلك نظريات النمو الذاتي بالمقابل للنظريات الكلاسيكية الجديدة للنمو بفعل عناصر خارجية التي تندرج فيها ثلاثة عناصر:

- التقدم التقني أو الابتكار.

- دور الدولة.

- رأس المال البشري.

وقد حلل العلاقة بين **التقدم التقني** أو **الابتكار** والنمو الاقتصادي أحد علماء الاقتصاد المرموقين وهو جوزيف سمبيتير Joseph Schumpeter، الذي أدخل مفهوم الابتكار والمنهج الديناميكي قاطعاً الصلة بالرؤية "المتوازنة" للنمو الاقتصادي.

ويرى Schumpeter أن الابتكار يؤدي إلى قطع الصلات على نحو يؤدي إلى تغيير الوضع المتوازن للاقتصاد. وهو يمكن أن يتخذ أشكالا عديدة (Sekia، 2000، ص 66): - سلعة جديدة أو صفة جديدة في نفس السلعة.

- طريقة جديدة للإنتاج.

- فتح سوق جديدة.
- مصدر جديد للإمداد بالمواد الأولية.
- تنظيم جديد للسوق.

يمكن أن يتخذ الابتكار إذن أشكالا متعددة ويمكن أن يكون تقنيا أو تنظيميا أو....الخ.

وإذ نعود إلى فرضية Schumpeter، ودون إغفال لأهمية التراكم الرأسمالي والاستثمار كعوامل للنمو، فإن نظريات النمو الذاتي تجعل من الابتكار والتقدم التقني محركاً للنمو وذلك للأسباب التالية (De Cointet، 1997):

- فالأفكار (بمعنى المعرفة) "تسهم في تحسين الإنتاج. إذ أن الفكرة الجديدة تسمح لحزمة معينة من العوامل بإنتاج أكبر أو على نحو أفضل." (Jones، 2000، ص 78)
- المعرفة (أو الأفكار) سلعة ليست محل منافسة كما أن تكلفة الحصول عليها محدودة للغاية.
- توضع الابتكارات موضع التنفيذ من جانب الأطراف العاملة بهدف تحقيق الربح لأن "النمو الاقتصادي هو الثمرة الذاتية لاقتصاد يرخص للأطراف العاملة فيه والساعية إلى تعظيم الربح أن تتملك الريع الناتج عن العمل المكرس للبحث عن أفكار جديدة وأفكار أفضل." (Jones، المرجع السابق، ص 159).

ويستحق مفهوم السلعة التي ليست محلا للمنافسة بعض الشرح. فالواقع أن الأفكار تعتبر سلعا اقتصادية مختلفة عن غيرها: فعلى عكس السلع المادية لا يكون استخدام الأفكار مقصوراً على أحد بعينه (علما بأن هناك تفاوت كبير في مدى الاقتصار). وبعبارة أخرى إذا استخدم شخص فكرة ما (معادلة رياضية مثلا) فإن ذلك لا يمنع شخصاً آخر من استخدامها، "فهذا التملك للأفكار يبين أن الإنتاج الذي يتولد عنه يتصف بتزايد المنافع." (Jones، المرجع السابق، ص 41). ومن جهة أخرى "فإن السلع محل المنافسة (أي السلع المادية) يجب أن يتم إنتاجها في كل مرة يجري فيها بيعها، أما السلع التي ليست محل منافسة لا يتعين إنتاجها سوى مرة واحدة." (Jones، المرجع السابق، ص 82)

أما فيما يتعلق بالدولة فإنها تستطيع أن تسهم في النمو الاقتصادي من خلال الاستثمارات العامة في البنى الأساسية التي تؤدي إلى تحسين إنتاجية المشروعات (النقل، الاتصالات، تداول المعلومات والسلع...). وتشمل البنى الأساسية، بمعناها الواسع، مجمل المؤسسات والقوانين واللوائح التي تعتبر " محددات أساسية في قرارات الاستثمار على المدى الطويل في السلع الرأسمالية والتدريب والتكنولوجيا، التي يتوقف عليها نجاح النمو." (Jones، المرجع السابق، ص 146)

وأخيراً فإن نظريات النمو الذاتي قد أبرزت أهمية رأس المال البشري كعامل من عوامل النمو. وقد جاء ذلك بوجه خاص في أعمال R. Lucas منذ سنة 1988. فقد وصف رأس المال البشري بأنه "رصيد معرفي مندمج في الأفراد" يمكن الاستفادة منه اقتصادياً. وهو يميز بين فئتين: رأس المال البشري العمدي الذي يقصد به تراكم المعارف، والتراكم غير المتعمد ويقصد به التعلم. ومن ثم فإنه مع تحسين مستوى الأفراد من حيث التأهيل والصحة....الخ، فإننا نزيد بذلك من رصيد رأس المال البشري الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية الاقتصاد في مجموعه.

ومنذ عهد د. ريكاردو، أوضح تحليل الانفتاح الاقتصادي والتجارة الخارجية أن لهما آثاراً إيجابية إذ يساعدان على تخصص الاقتصادات المختلفة. وسيسمح هذا التخصص (من خلال الاستفادة بالمزايا النسبية) بتخصيص الموارد على نحو أفضل ومن ثم بالوصول إلى أداء أفضل أيا كانت طبيعة هذا التخصص.

ولا تقتصر آثار الانفتاح الاقتصادي على التخصص، بل تمتد كذلك إلى زيادة معدل الاستثمار بحكم توسيعه للسوق مما يسمح بتحقيق وفورات الحجم الكبير. وفضلا عن ذلك فإن حرية التجارة تسمح بتلاقي

أسعار السلع محل التبادل، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل أو إلغاء التشوهات في الأسعار، تلك التشوهات التي تعتبر ضارة بحسن استخدام عوامل الإنتاج.

وتؤكد نظريات النمو الذاتي أهمية الانفتاح الاقتصادي وحرية التبادل مع الأخذ بمعايير أخرى للتحليل. فالانفتاح الاقتصادي، بداية، يسهم في تداول المعلومات والمعارف ويفرض على المتعهدين الالتزام بمعايير للجودة الأمر الذي يزيد من قدرة المشروعات على الابتكار وعلى المنافسة.

ومن جهة أخرى فإن تحليلات تأثير التجارة الدولية تتباين بحسب نوع السلع والمنتجات محل التبادل. فمن الأفضل التخصص في التكنولوجيا المتقدمة عن التخصص في واحدة أو أكثر من المواد الخام.

ويتضح من هذه الخلاصة السريعة تطور نظريات النمو، فهي تنطلق من عامل واحد هو الاستثمار وتراكم رأس المال المادي لتصل إلى نظريات تجمع بين عدد من العناصر التي تعتبر محددات للنمو.

وقد أوجد هذا التعقيد المتزايد لنظريات النمو فرصة جديدة للخلط بين النمو الاقتصادي وبين التنمية أو لتطابقهما.

أما فيما يتعلق بالعلاقة بين النمو والتنمية فيعبّر T. N. Srinivassan بوضوح عن وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيكيين الجدد فيما يتعلق بعوامل النمو والعلاقة بين النمو والحد من الفقر (Srinivassan، 2000). فهناك ثلاثة مصادر للنمو الاقتصادي:

- نمو عناصر الإنتاج، الأمر الذي يفترض معه تراكم رأس المال.
- تحسين كفاءة توزيع هذه العناصر.
- الابتكار الذي يخلق موارد جديدة أو استخدامات جديدة للموارد القائمة.

وهو يضيف إلى هذه العناصر عنصرا آخر له أهمية خاصة في نظر الكلاسيكيين الجدد: الانفتاح على التجارة الخارجية والتخصص من أجل تطوير المزايا النسبية. وإزاء الوعي الذي أدت إليه الكتابات عن الاقتصاد المؤسسي فإنه يضيف إلى ما تقدم التغييرات المؤسسية.

وفيما يتصل بالعلاقة بين النمو والحد من الفقر والتفاوت في الدخل، فإنه يلفت الانتباه إلى ضرورة التمييز بينهما من ناحية المفهوم: فالفقر يجب أن ينظر إليه بصفة مطلقة أي إلى عدد الأشخاص الذين يقل دخلهم عن الحد الأدنى المحدد، بينما ينبغي أن ينظر إلى التفاوت بطريقة نسبية (مع الأخذ بأساليب مثل معامل جيني) أي من حيث الفوارق في توزيع الدخول.

ويؤكد Srinivassan "أولا أنه يوجد ارتباط وثيق بين الحد من الفقر المدقع والنمو المستمر والكبير في الدخل الإجمالي، ويؤكد ثانيا أنه لا يوجد مثل هذا الارتباط بين التفاوت في الدخل والنمو الإجمالي" (Srinivassan، المرجع السابق، ص 163-164).

وبعبارة أخرى فإن النمو يمكن أن يزيد جميع الدخول بما فيها دخول الفقراء، إلا أن الزيادة في دخول الأغنياء أكبر. وفي هذه الحالة فإن النمو يسهم في التقليل من الفقر دون التفاوت. وتدل الكثير من الدراسات التجريبية على أنه لا توجد علاقة بين النمو وبين التقليل من التفاوت.

وهو يرى مع آخرين كذلك أن تقسيم ثمار النمو يتوقف على منشئه، لأن "التفاوت في توزيع الدخل هو بطبيعته نتيجة للتفاوت في مصادر تحقيقه... ولأوجه التفاوت الأخرى بين الأفراد في عملية تحويل الموارد إلى تدفقات للدخول" (المرجع السابق، ص 125). وتؤثر على هذه العملية حقوق ملكية الأصول التي تحقق النمو، وبصفة خاصة الموارد الطبيعية مثل الأرض، وذلك على نحو ما تصفه Irma Adelman: "عندما تعتمد التنمية أساسا على عامل يتسم بتركيز حق الملكية فإنها لا تكون مصحوبة بتقسيم عادل للثروات.... فعلى سبيل المثال فإن كون النمو الذي يعتمد على عنصر الأرض عاملا على تقليل التفاوت من عدمه يتوقف على نظام الملكية العقارية... والنمو الذي يرتفع فيه معامل استخدام الموارد الطبيعية يؤدي في معظم الأحيان إلى أثر من شأنه زيادة التفاوت لأن ملكية الموارد الطبيعية،

التي يؤدي نموها إلى زيادة الدخول، موزعة بطريقة غير متساوية." (Adelman ، المرجع السابق، ص 85)

على أن هذه الديناميكية تحدث أثرها كذلك عندما لا يتعلق الأمر بالموارد الطبيعية لأنه "على نفس هذا النحو فإن النمو ذي الكثافة الرأسمالية الكبيرة يزيد من حصة الفئات الميسورة من الدخل، الحائزة لرأس المال، والعمال المؤهلين ذوي الدخول المتوسطة والعمال المستقلين في الصناعات ذات الكثافة الرأسمالية الكبيرة وذلك على حساب فئات اجتماعية ذات دخول أقل ارتفاعا. وعلى العكس فإن النمو ذي الكثافة الكبيرة من الأيدي العاملة تتجه آثاره نحو تقليل التفاوت لأن العمل الخام هو الأصل الأساسي الذي يمتلكه الفقراء." (Adelman ، المرجع السابق، ص 86)

ويدافع بعض الباحثين عن الفكرة القائلة بأن ثمار النمو ستؤدي في النهاية إلى نفع الجميع بشكل من الأشكال. وقد طرحت العديد من الفرضيات حول الآليات التي من شأنها تحقيق ذلك:

- فرضية "trickle down" أو الأثر المتغلغل النفاذ. ووفقا لهذا الافتراض فإنه حتى إذا كانت الزيادة في الدخول مركزة في أيد قليلة في البداية فإن مجموع السكان في بلد معين سيستفيدون على المدى الطويل من تأثيرات النمو من خلال تغلغل آثاره أو انتشارها التلقائي.
- فرضية Kuznets وهي تصف كيف أن النمو يحدث آثاراً متباينة على التفاوت في الدخول بحسب مراحل التنمية. ويعبر عن هذه الآلية منحنى في شكل حرف U معكوسا، ويعبر هذا المنحنى عن تزايد أوجه التفاوت في المراحل الأولى للتنمية الاقتصادية حتى يصل نقطة العودة التي يبدأ عندها "كل نمو إضافي لمتوسط دخل الفرد في تقليل التفاوت".(Montalieu، المرجع السابق، ص 106). ويرجع Kuznets أصل هذه الآلية إلى وجود قطاع حديث (يكون التفاوت في الدخول فيه كبيراً) وقطاع تقليدي (يكون التفاوت في الدخول فيه أقل) في اقتصادات البلدان المتخلفة . ويؤدي انتقال السكان من قطاع إلى آخر إلى إيجاد بنية التفاوت في الدخول على شكل حرف U معكوساً. إذن نجد في المراحل الأولى للنمو درجة أكبر من التفاوت في القطاع الحديث ذي الدخل المرتفع ومزيداً من التفاوت فيما بين القطاعين.

وكانت هاتان النظريتان مسيطرتان حتى التسعينيات. ولكن بعد إخفاق سياسات التكيف البنيوي الليبرالية أصبح السؤال المطروح هو الآتي: "هل ينبغي تشجيع رفع الكفاءة إلى أقصى حد التي تعرف بأنها أقصى معدّل للنمو، أم أنه ينبغي الأخذ بسياسات أقل سرعة لنمو الشامل ولكنها أكثر نفعا لمن هم أشد فقراً؟" ونظراً لأن التوزيع سيغير هيكل الأسعار بإحداثه تشوهات فيه ومن ثم سيؤدي إلى نقص في الكفاءة. (Bourguignon، 2001، ص 170)

وبعبارة أخرى هل يتطلب الأمر سياسات للتوزيع تكون مصاحبة للنمو من أجل التوفيق بين الكفاءة والإنصاف؟ وما هي تأثيرات هذه السياسات؟

ينبغي أولا التمييز بين توزيع الأصول وتوزيع الدخل. ويمكن أن يوزع الدخل كالآتي:

- توزيع بحسب مقدار الدخل: وهي الطريقة التي يقسم بها الدخل القومي بين مختلف المنتفعين به (الأفراد، الأسر... الخ).
- توزيع وظيفي: وهو حصة كل عامل من عوامل الانتاج في الدخل القومي (رأس المال، الأرض، العمل) ويعتبر التوزيع الوظيفي للدخول عنصراً مهما في النظريات الاقتصادية.

ويرى الاقتصاديون الكلاسيكيون، كما يرى ماركس أيضا، أن تراكم رأس المال ومن ثم تراكم رأس المال المادي، ليس له أي أثر على مستوى الأجور.

ووفقا للنظرية الكلاسيكية الجديدة فإن العامل الأساسي في النمو هو تراكم رأس المال المادي ويتوقف الاستثمار على معدّل الادخار المتاح. ونظراً لأن الميل إلى الادخار من الأرباح أكبر منه عن الادخار من الأجور (وفقا لنظرية الطبقات عند Kaldor التي تؤكد أن السلوك الاستهلاكي والادخاري يختلف

باختلاف الطبقات الاقتصادية)، فإنه ينتج عن ذلك أن الأخذ بسياسة للتوزيع لصالح الدخول الناتجة عن العمل لن تكون مساعدة على النمو. وإذا ما ذهبنا إلى أبعد من ذلك في هذا التحليل فإنه يمكن القول أن التفاوت في الدخول يعتبر شرطاً للنمو الاقتصادي. فزيادة دخول الطبقات الثرية سيزيد الادخار ومن ثم الاستثمار. ويفترض ذلك وجود علاقة مستقرة بين توزيع الدخول بحسب مقدارها والتوزيع الوظيفي لها. والأمر ليس كذلك دائما ولاسيما في البلدان المتخلفة.

وتدل الدراسات التجريبية على أن هذه العلاقة بين التفاوت في الدخول (مع زيادة أكبر في الدخول الأكثر ارتفاعا) وزيادة الادخار ليست قائمة على الدوام.

من الناحية النظرية ذكر أن التفاوت الكبير في الدخول يمكن أن يكون له آثار سلبية على النمو للأسباب التالية (Henrinjatovo Ramiarison، 2002):

- يؤدي التفاوت الكبير في الدخول إلى اضطرابات اجتماعية وسياسية وهي لا تشجع على الاستثمار.
- وهو يؤدي كذلك إلى إتباع سياسات اقتصادية لا تحمي حق الملكية وتحول بالتالي دون تملك أرباح الاستثمار وتزيد من الإنفاق العام مما تترتب عليه أعباء أكبر من تلك التي تتولد عن إعادة توزيع الدخول.
- تترتب على التفاوت الكبير في الدخول آثار سلبية على الطلب من ناحيتين: فهو من جهة يزيد الطلب على السلع الكمالية التي تستورد في الغالب من الخارج أو تكون ذات كثافة رأسمالية كبيرة، ومن جهة أخرى فإنه يضعف الطلب الفعلي للعدد الأكبر من الناس الذي ينصب على السلع المنتجة محليا والتي تعتمد بكثافة على الأيدي العاملة.
- تدل نظرية تحديد الحصص المالية على أن سوق القروض ليست سوقا مثالية وأن قدرة الأفراد على إقامة مشروعات مربحة تتوقف على قدرتهم على تمويل تكاليفها. وفي ظل ظروف التفاوت فإن قليلين هم الذين سيتمكنون من الاضطلاع بهذا التمويل الأمر الذي يؤدي إلى التقليل من القدرة الإجمالية للاقتصاد.
- التقليل من هذا التفاوت سيكون له أثره على رأس المال البشري إذ يسهل الحصول على الخدمات التعليمية والصحية الأمر الذي ينعكس إيجابيا على النمو الاقتصادي. والواقع أنه لا يكفي أن تمتلك البلدان المتخلفة أيدي عاملة وفيرة حتى تصبح تلك عاملا من عوامل النمو بل يتعين أن تكون هذه الأيدي العاملة متعلمة ومؤهلة. فالتعليم والتأهيل من المعايير المهمة بالنسبة لرأس المال البشري: فالأيدي العاملة المتعلمة والمؤهلة أكثر إنتاجية وأكثر تقبلا للتغييرات والابتكارات.

ويوضح Amartya Sen أنه بالإضافة إلى هذه الآليات الاقتصادية فإن "قدرة الفقراء على الإفادة من النمو الاقتصادي تتوقف على مجموعة كبيرة من الشروط الاجتماعية التي يجب استيفاءها. وقد دلت الدراسات التجريبية على أن هذه الشروط تشمل التعليم ومدى انتشار الأوبئة، والإصلاحات الزراعية والقروض متناهية الصغر والضمانات القانونية المناسبة وغيرها من وسائل الوصول إلى السلطة على اختلاف أشكالها." (Sen، 2000، ص 19)

إن النمو شرط ضروري، ولكنه ليس كافيا، للتنمية. فالنمو يؤدي إلى الحد من الفقر المدقع لكنه لا يقلل التفاوت في الدخول. ويتوقف تملك أرباح النمو على كيفية نشأتها وعلى كيفية توزيع الأصول ووسائل الوصول إلى السلطة.

والنمو لا غنى عنه من أجل التنمية لأنه تعبير عن تزايد إنتاج الثروات المادية التي هي أساس التنمية. ولكن النمو ليس هو التنمية طالما أن هذه الأخيرة تتجاوز مجرد الأبعاد الكمية والمادية لتشمل أبعاداً نوعية تتعلق في وقت واحد بالمجتمع ككل (التحولات العميقة في بنى الإنتاج وفي المؤسسات) وبالفرد (تلبية الاحتياجات الأساسية، ومستوى المعيشة، والمساواة، والحرية).

الفصل الثالث

تجديد نظريات التنمية منذ التسعينيات حتى اليوم

أولا- السياق

نلاحظ منذ منتصف التسعينيات تجديداً في نظريات التنمية. فبعد فترة من الجمود والشك، شهدت الدراسات التجريبية والأبحاث المتعلقة بالتنمية ديناميكية جديدة.

وقد حدث هذا التجديد على مستوى المفهوم وعلى مستوى المنهج، ويشمل أبعاداً كثيرة:

- **أدوات القياس**: عرضنا آنفا تطور مؤشرات التنمية من مؤشر بسيط يستند إلى مقياس وحيد هو الثروة المادية التي يحققها (الناتج المحلي الإجمالي) إلى مؤشرات تعتمد على الاستخلاص وتجمع بين معايير متعددة، وتسعى إلى قياس معايير أخرى بخلاف الثروة المادية. كما رأينا وضع مؤشرات محددة لفئات معينة من السكان وخاصة الفئات الأشد تعرضاً للمخاطر مثل المؤشرات المعنية بالنوع الاجتماعي وخاصة النساء. وقد أصبحت أدوات القياس أكثر تقدما وتعدداً في عناصرها وأصبحت أهدافها أدق تحديداً وعبّرت بذلك عن التطور في موضوع التنمية وأهدافها.
- **مفاهيم النمو والتنمية**: أصبح من المسلم به اليوم أن النمو ليس مرادفاً للتنمية. على أن المناقشات في هذا الصدد لم تنته بعد، كما أن الإنتاج النظري في السنوات الأخيرة فيما يتصل بالنمو الذاتي يسمح للتفكير في هذا الشأن بأن يقطع شوطاً جديداً.
- **التنمية البشرية:** تلاحظ Elsa Assidon "أن إضافة صفة بشرية إلى موضوع التنمية على النحو الذي شاع من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التسعينيات يمثل لأول وهلة نقداً جديداً للرؤية الاقتصادية البحتة للتنمية التي أخذ بها البنك الدولي" إنطلاقا من أطروحات Sen. وقد حولها البنك إلى معركة ضد الفقر. (Assidon، 2004، ص 2) على أن هذه الإضافة، بالرغم من اختزالها على هذا النحو من جانب البنك الدولي، كانت بمثابة تقدم كبير في الأفكار حول التنمية وسياساتها.
- **إعادة النظر في المبادئ المستقرة**: أدى تقييم التجربة العصرية للتنمية والنتائج التي أسفرت عنها سياسات التكيف الهيكلي التي دعت إليها المنظمات الدولية والمستمدة من التيار الكلاسيكي الجديد، إلى إيجاد عناصر جديدة يؤدي التفكير فيها إلى إعادة النظر في بعض المبادئ المستقرة للمدرسة الكلاسيكية الجديدة بشأن التنمية.

يتميز سياق هذا التجديد بمعطيات جديدة في المحيط الدولي، وبظهور مشاغل جديدة للمواطنين والسلطات العامة. وفيما يلي عناصر هذا السياق العام:

- العولمة.
- فشل سياسات التكيف الهيكلي، أو العقد الضائع للتنمية.
- الإشكالية البيئية (التلوث، ونضوب الموارد، ونوعية الحياة،ونوعية الغذاء، والأمن الغذائي).
- التوتر الاجتماعي والسياسي في البلدان المتخلفة.

1-2 العولمة:

كتب الكثيرون عن العولمة خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة. وتنقسم التحليلات التي تناولت العولمة إلى فئتين:

- الفئة الأولى تنظر إلى العولمة على أنها ظاهرة أساسية، وجديدة، ولم يسبق لها مثيل في تاريخ الإنسانية من شأنها أن تقلب أسلوب الحياة والتفكير رأساً على عقب. إن ضخامة حجم المبادلات والسرعة التي تتم بها بفضل التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات تعتبر ذات طبيعة تختلف اختلافاً جوهريا عما عرفه البشر على مدى التاريخ. هذا فضلا عن أنه ينظر إلى العولمة على أنها ظاهرة جديدة نظراً لأن المبادلات لا تقتصر على البضائع وحدها، كما أن التداول لا يقتصر على السلع، ورؤوس الأموال والأيدي العاملة فحسب، بل يشمل أيضا قطاع السلع غير المادية مثل الثقافة والتكنولوجيا مما يؤدي إلى تغيير العادات والاحتياجات تغييراً جذرياً، ويتجه إلى توحيد أنماط الاستهلاك. وتسير العولمة عبر سوق عالمية كبرى منفتحة على كل البلدان وتعمل وفقا لليبرالية الاقتصادية. وبعبارة أخرى فإن العولمة شكل من أشكال الليبرالية على الصعيد العالمي. وهكذا ظهرت أفكار مثل اقتصاد العالم، أي أن هناك نظام اقتصادي واحد فقط يتم من خلاله تخصيص الموارد.
- والفئة الثانية هي فئة التحليلات التي لا ترى في العولمة ظاهرة جديدة. فتبادل السلع والأفكار، والتقنيات كان قائماً من قديم الأزل. وطوال تاريخ البشرية كانت هناك من خلال المستعمرين وحركات الهجرة أو الأحداث الأخرى، تبادلات تشمل السلع، والتقنيات والثقافات. أما الذي تغير فهو السرعة التي تتم بها هذه المبادلات وهو أمر يشكل بعض الاختلاف.

والسؤال الكامن وراء هذا النقاش هو معرفة ما إذا كانت العولمة تمثل نوعاً من القطيعة في المجال الاقتصادي أم لا ؟ بالنسبة لبعض رجال الاقتصاد، حتى إذا كانت هناك استمرارية في حركة تدويل الاقتصادات، فإن القطيعة التي تمثلها العولمة تتمثل في زيادة الاعتماد المتبادل فيما بين الاقتصادات. ومن ثم يمكن تعريف العولمة على أنها "عملية غير مكتملة، تؤدي إلى مزيد من الاعتماد المتبادل بين مختلف الكيانات الاقتصادية (وأيضا الاجتماعية، والسياسية، والرمزية، والثقافية) الوطنية عن طريق التدفقات التجارية، والتكنولوجية، والمالية، والقواعد الموحدة والمحاكاة." (Rougier، 2004، ص 3)

وسواء كانت هذه الظاهرة قديمة أم حديثة، فإن العولمة تفرض نفسها كأمر واقع سواء كان مرغوباً فيه أو مفروضا، كما أن تبعاتها، سواء الايجابية منها أو السلبية، تشعر بها فعلا جميع البلدان المتخلفة أو المتقدمة على السواء: فالعولمة اليوم هي النموذج الذي تتبعه جميع السياسات الاقتصادية.

والعولمة في بلدان الجنوب تعني الآتي:

- تنافس وحدات الإنتاج المحلية مع مثيلاتها في البلدان المتقدمة عن طريق السوق الدولية، علماً بأن هناك فارق كبير في الإنتاجية في قطاعات معينة (في قطاع الزراعة مثلا).
- زيادة خطر التبعية التكنولوجية في البلدان المتخلفة.
- إمكانية التخصص من خلال الميزات النسبية.
- إمكانية استغلال موارد معينة وهي التي تكون تكلفة استغلالها أقل منها في البلدان المتقدمة. ويقصد بذلك الأيدي العاملة الماهرة و/أو غير الماهرة، والتي يؤدي توفرها وانخفاض تكاليفها إلى اجتذاب كثير من الأنشطة الاقتصادية التي لا تزال تستخدم أعداداً كبيرة من الأيدي العاملة.
- خطر زيادة التقسيم الدولي للعمل على نحو يحصر البلدان المتخلفة في الأنشطة التي تحتاج إلى عدد كبير من الأيدي العاملة، الأنشطة الملوثة أو الأنشطة ذات المستوى التكنولوجي المتدني، بينما تتخصص البلدان المتقدمة في أنشطة ذات محتوى تكنولوجي متقدم ورؤوس أموال ضخمة.
- خطر تهميش فئات معينة من السكان في كل بلد وهي تلك التي لا تتوافق مع الطلب في السوق العالمية، أو تهميش المناطق التي ليس لديها القدرة اللازمة لمواجهة المنافسة العالمية (مثل المناطق الريفية الجبلية).

وبالنسبة للبلدان المتقدمة، فإن العولمة تسبب لها مشاكل اقتصادية واجتماعية أيضا:

- تسهم ظاهرة إعادة توطين الصناعات في زيادة البطالة. ويرى البعض في ذلك خطراً قد يؤدي إلى تفكك النسيج الصناعي للاقتصاد.
- المنافسة من جانب السلع المستوردة المصنعة في بلدان تنخفض فيها تكلفة الإنتاج، وخاصة التكلفة الأقل للأيدي العاملة.
- زيادة الاختلال بين الأقاليم الناتج عن عمليات التصنيع وتحديث الزراعة.

تأثير العولمة على تحليل التنمية:

هناك وجهات نظر ثلاثة:
- أن العولمة فرصة للتنمية.
- أن مفهوم التنمية ليس له معنى أو نفع في سياق العولمة.
- أن العولمة تسمح بتحديث مفهوم التنمية.

وجهة النظر الأولى:

العولمة فرصة لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة . فمن جهة يمكن بسبب سهولة تحرك رؤوس الأموال والبحث عن أفضل مكان تنتقل إليه الأنشطة من حيث توافر الأيدي العاملة وغيرها من عوامل الإنتاج بتكلفة منخفضة، أن يجتذب عدد كبير من الأنشطة الاقتصادية نحو البلدان المتخلفة . ومن جهة أخرى، فإن وجود سوق عالمية كبيرة ووحيدة يزيد من إمكانيات التخصص واستغلال المزايا النسبية.

فلم يعد حجم السوق المحلية يشكل عائقا يحد من زيادة الإنتاج. وتتفق وجهة النظر هذه مع التيار الكلاسيكي الجديد.

وجهة النظر الثانية:

يرى بعض الليبراليين أن "العولمة تعيد النظر في الأسس التي كان يقوم عليها اقتصاد التنمية، وخاصة التناقض بين الشمال والجنوب واختلاف الاقتصادات فيما بينها وأن التفاوت بين الشمال والجنوب يفوق في أهميته أوجه التفاوت الداخلي للاقتصاد، وفي الدور المركزي للدولة، وفي حصرها في إطار الدولة القومية." (Hugon، 2004، ص 13)

إن مسألة الدولة القومية مسألة هامة لأن موضوع اقتصاد التنمية كان من الناحية التاريخية، ولا يزال، ينظر إليه في إطار أمة باعتبارها إقليما مستقلا سياسيا عن العالم يجري فيه اختيار وتنفيذ سياسات التنمية." (Hattab-Christmann، 2004، ص2)

ولكن العولمة غالبا ما ينظر إليها على أنها تضعف الدولة القومية، لأن السلطة وآليات صنع القرار لا تنضوى تحت لواء البنية الوطنية ومؤسسات الدولة . يضاف إلى ذلك، الدور المتزايد الأهمية للمجتمع المدني والعناصر الفاعلة التي تشجعها اللامركزية والامكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة للمعلومات.

ولكننا بذلك نكون أمام حالة تقلص للاستقلال الذاتي للدول بل فقدان لسيادتها ما دامت تفقد سيطرتها تدريجيا على سير النظم الاقتصادية. (Rougier، المصدر السابق 2004)

وعلاوة على ذلك، فإن سير السوق الدولية الليبرالية يتجه إلى تحقيق التجانس في سير الاقتصادات المختلفة عن طريق حرية تداول عوامل الإنتاج. هناك تحليلات كثيرة عن الدور الرئيسي والإيجابي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي وتنمية البلدان المتخلفة. وتؤكد هذه التحليلات على العوامل الخارجية والايجابية التي توفرها الاستثمارات الخارجية المباشرة عن طريق نقل التكنولوجيا،وخلق فرص العمل وتشجيع الصناعات المحلية... الخ. (Hattab- Christmann، المصدر السابق، 2004)

ويرى Kuhn أن العولمة تنطوي على نموذج جديد، تعتبر فيه التنمية "منهجية قومية" للتكامل المكاني ضمن النظام الليبرالي العالمي للسوق . ومن ثم، فإنها لا تعد أحدث المفاهيم للدلالة على عملية تدويل تذكرنا بمثيلتها في نهاية القرن التاسع عشر.. وسيعيد هذا النموذج تشكيل النظرة إلى التنمية." (Assidon، المصدر السابق، ص 3)

وجهة النظر الثالثة:

أصبحت نظريات التنمية بسبب العولمة من قضايا الساعة بصورة لم يسبق لها مثيل، كما تفرض العولمة تجديداً في أسلوب التفكير في التنمية. (Rougier، المصدر السابق 2004) "وقد دعمت العولمة حدس رواد التنمية إذ أكدوا على عدم التناسق الدولي، والإقصاء فيما يتعلق بالاحتياجات الأساسية لغالبية السكان أو استحالة ضمان تحقيق "قوانين السوق" للكفاءة والعدالة دون تنظيمها. (Hugon، المصدر السابق 2004، ص 13) إن البحث في عملية العولمة وما يترتب عليها في ضوء القضايا المختلفة التي يفرضها اقتصاد التنمية، يدل على أن هذه القضايا لم يتم تجاوزها بعد، بل إنها لا تزال مطروحة اليوم بإلحاح أكبر.

وفيما يتصل بمسألة التفاوت أو عدم المساواة، وبالرغم من المناقشات النظرية التي نشأت عن اختلاف نماذج القياس الاقتصادي، فإن الحقائق تدل على أن العولمة تساهم في زيادة التفاوت بين البلدان المتخلفة والبلدان المتقدمة وكذلك زيادة أوجه التفاوت داخل البلدان ذاتها، وذلك بالرغم من تناقص الفقر الشديد حسب ما تذكره الإحصائيات. والواقع أن هذا التناقص يرجع، بدرجة كبيرة، إلى التنمية الاقتصادية لبلدين من أكثر البلدان اكتظاظاً بالسكان وهما الصين والهند. ولكن باستثناء هذين البلدين وبعض البلدان الأخرى المعروفة باسم "البازغة" في جنوب شرق آسيا، فإن أغلب بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية تشهد انخفاضا في مستوى معيشة سكانها وزيادة في الفوارق بينهم[6].

وبالنسبة لمسألة دور الدولة وإضعافها في سياق العولمة، فكثيرة هي الحجج التي تبين أن الاندماج بنجاح في السوق العالمية يتطلب دولة ومؤسسات فعالة: ونعرض هنا لحجتين منها على سبيل المثال:

- تتصل الأولى اتصالاً مباشراً بالاندماج في السوق العالمية. ويزيد هذا الاندماج بدرجة كبيرة من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها اقتصادات البلدان المتخلفة، ومن هنا تبرز أهمية الدور الأساسي للمؤسسات والسياسات العامة التي تضمن إعادة التوزيع واقتسام تكاليف ومنافع الاندماج. (Rougier، المصدر السابق 2004)
- وتتعلق الحجة الثانية بالقدرة التنافسية لرأس المال البشري، وبصفة أعم، بوجود بيئة مواتية للاستثمار. إن تحليل "المعجزة " الاقتصادية لبلدان جنوب شرق آسيا يدل، ضمن أمور أخرى، على أهمية دور الدولة والإنفاق العام المخصص للبنيات الأساسية ورأس المال البشري (عن طريق نفقات الصحة والتدريب) مما يتيح وجود أيد عاملة مؤهلة ومنتجة وخدمات ذات كفاءة.

فالعولمة لا تجعل مفهوم التنمية عديم الفائدة أو بمثابة أفكار بالية، ولكنها تدفع إلى فتح آفاق جديدة وإتباع أسلوب جديد في التفكير والأخذ بمعايير جديدة.

2-2- فشل سياسات التكيف الهيكلي:

لقد أقر واضعو سياسات التكيف الهيكلي بفشلها وبتداعياتها المدمرة، وبرهنوا على ذلك بأنفسهم، ولو جزئيا. وسوف لا نخوض في هذه التحليلات مرة أخرى، ولكننا نذكّر بأن هذا الفشل قد أدى إلى إعادة النظر في دور الدولة والمؤسسات العامة، وفهم حدود آليات السوق وإعادة التفكير في العلاقة بين النمو وإعادة التوزيع.

2-3- ظهور مسألة البيئة والموارد الطبيعية:

[6] يذكر Philippe Hugon، على سبيل المثال أن " الفوارق في الدخل بين الـ 20% الأكثر غنى والـ 20% الأشد فقراً كان 1 إلى 35 في سنة 1970، و 1 إلى 74 في سنة 1999. وتمثل الثروات الثلاث الأولى في العالم ما يزيد على الناتج المحلي الإجمالي للدول الـ 48 الأقل نمواً". (Hugon, op. cit., 2004, p. 14).

مما لا شك فيه أن التسعينيات، كانت العقد الذي ظهرت فيه قضية البيئة، على نطاق واسع سواء في وعي المواطنين أو في مجال السياسات الوطنية والدولية. ولهذه القضية أبعاد متباينة:

- التلوث: ويتعلق أساسا بتلوث الهواء والماء، الناتج عن الأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية والتي تستخدم فيها كميات ضخمة من المنتجات الملوثة، بل والخطيرة على صحة الإنسان. ثم اتسع مجال التلوث ليشمل التلوث السمعي والبصري.
- ندرة الموارد والاستغلال المفرط: والمورد الأول في هذا الشأن هو المياه. فهي موزعة على سطح الكرة الأرضية بصورة غير متساوية، فهناك عدة مناطق تعاني من الجفاف لفترات طويلة ومتكررة، وهناك مناطق أخرى مهددة بأن تصبح في مثل هذا الوضع. وهناك موارد أخرى مثل النفط، أو الغابات تتعرض للاستغلال الجائر مما يهدد مستقبلها. كما إن مشكلة الطاقة مطروحة باستمرار بسبب ارتفاع أسعار النفط.
- المخاطر الصناعية والغذائية: المخاطر المرتبطة بالحوادث الصناعية (مثل حادث تشيرنوبل) والمخاطر الغذائية المرتبطة باستهلاك المنتجات التي تهدد الصحة (مثل جنون البقر)، كانت كلها موضوعات تثير قلق المواطنين والسلطات العامة.

إن مسألة البيئة مطروحة في البلدان المتقدمة بشكل يختلف عنها في البلدان المتخلفة. ففي حالة البلدان المتقدمة يتعلق الأمر بالطلب على الجودة: جودة الحياة، وجودة المنتجات الغذائية وأمنها... الخ، بينما تطرح المسألة في البلدان المتخلفة في صورة خيار صعب بين استغلال الموارد من أجل النمو الاقتصادي وضرورة المحافظة على الموارد الهشة أو النادرة.

والأمر المشترك في الحالتين هو إعادة النظر في نموذج الإنتاج والاستهلاك. والسؤال الذي يطرح بشده هو الآتي: هل يصلح النموذج المستخدم في البلدان المتقدمة، ليكون أساسا للتنمية في بلدان الجنوب؟

ومن أجل التعمق في التفكير في هذا الأمر، نتساءل عن مدى إمكان الاعتماد على هذا النموذج في المدى الطويل بالنسبة للبلدان المتقدمة نفسها: فإذا أخذنا حالة الموارد في الاعتبار هل يمكن الاستمرار في تطبيق هذا النموذج إلى مالا نهاية ؟ أليس للنمو نهاية؟

يتناول هذا النقاش حدود النمو، وهو نقاش بدأ في أوائل السبعينيات بتقرير Meadows بعنوان "The limits of growth"، وظل في دائرة محدودة مكونة من بعض الباحثين المتخصصين. ومع ظهور قضية البيئة والقلق بشأن ندرة الموارد ولاسيما موارد الطاقة، اتسعت دائرة النقاش وزادت ثراء بفضل العديد من التحليلات والأبحاث النظرية.

وظهرت بعض المفاهيم الجديدة : النمو الصفرى، التنمية المستدامة، وتناقص النمو أو تناقص النمو القابل للاستمرار.

4-2 التوترات الاجتماعية والسياسية في البلدان المتخلفة:

من المعطيات الهامة في سياق العقدين الأخيرين، تصاعد التوترات الاجتماعية والسياسية في البلدان المتخلفة بأشكال متنوعة ومتباينة. وتفرض هذه التوترات، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الباحثين إعادة النظر في النماذج النظرية حتى تأخذ الواقع في الاعتبار على نحو أفضل، لأن هذه التوترات كثيراً ما تعبر عن إحباط ناجم عن إخفاق نماذج وسياسات التنمية من جانب، وتزايد أوجه التفاوت وعدم المساواة من جانب آخر.

ففي هذا السياق التاريخي الذي تغلب عليه العولمة، وتزايد الفوارق والتوترات الاجتماعية والسياسية، والقضايا البيئية، عادت إلى اقتصاد التنمية أهميته.

وسنقدم فيما يلي عرضا للاتجاهات النظرية الثلاثة الكبرى التي ساهمت في تجديد اقتصاد التنمية وهي: النظرية البنيوية الجديدة، والاقتصاد المؤسسي، واقتصاد الأقاليم.

ثانيا: الاتجاه البنيوي الجديد:

كان التيار البنيوي مصدر إلهام لسياسات التنمية التي وضعت في أغلب البلدان التي تخلصت من الاستعمار، وتعتمد هذه السياسات على التصنيع (التصنيع للإحلال محل الواردات) وعلى تدخل كبير من جانب الدولة في الأنشطة الاقتصادية.

وبعد فشل هذه السياسات الإنمائية، وتصاعد التيار الليبرالي (توافق واشنطن) وسياسات المواءمة الهيكلية، أصبح التيار البنيوي مهمشاً.

ولكن تغير السياق الذي نتج عن فشل سياسات التكيف الهيكلي، وتبعاتها المدمرة في أغلب الأحيان، شجع الباحثين من التيار البنيوي على وضع نموذج جديد للتنمية، وأصبحت أعمالهم معروفة باسم التيار البنيوي الجديد.

وطبقا لما خلصت إليه Elsa Assidon، فإن تشخيص مدرسة التيار البنيوي الجديد يعتمد على الحقيقة التالية : " إن العولمة أصبحت أمراً واقعا، ومصدراً لفرص جديدة للتنمية، مع زيادة تعرض الاقتصادات للمخاطر." (Assidon، المصدر السابق، ص 15) وهكذا، أيد التيار البنيوي الجديد الانفتاح الاقتصادي على أن يقترن ذلك بمسئولية اجتماعية (Assidon، المصدر السابق، ص 16)، لأنه حتى إذا ساهم تحرير التبادل في تحقيق النمو فإن تقسيم ثماره بصورة عادلة أمر غير مضمون دون وجود سياسة تقصد إلى إعادة التوزيع.

وهناك تحليلات معينة لمؤلفات مؤيدي التيار البنيوي الجديد تؤكد على الابتعاد عن النموذج الأصلي، خاصة فيما يتعلق بمكان ودور الدولة في النشاط الاقتصادي، والتقارب مع التيار المتشدد (الكلاسيكي الجديد). مع "تخلي النظرية الكلاسيكية الجديدة تدريجيا عن نموذج Walras الأساسي من أجل تطوير منهجية كلاسيكية جديدة تعترف بمكان ودور الإجراءات التعاقدية في تنظيم المجتمعات مع السعي إلى إدماجها" (Ben Hammouda، 2001، ص 43)، لوحظ وجود بعض التقارب بين أنصار البنيوية الجديدة وأنصار الكلاسيكية الجديدة.

إن ثبوت فشل سياسات التكيف الهيكلي في البلدان المتخلفة ونجاح اقتصادات بلدان جنوب شرق آسيا أجبر الليبراليين الجدد على تعديل تحليلاتهم بشأن دور الدولة في النمو الاقتصادي. كما أقرت تحليلات البنك الدولي بحذر شديد أن تدخل الدولة قد لعب دورا إيجابيا في النمو الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا. فهي تؤكد على وجود بعض أوجه التكامل بين السوق والدولة، نظراً لأن على الدولة أن تتدخل في أضيق الحدود لتصويب انحرافات السوق، علما بأن تدخل الدولة في بعض الحالات قد يكون أكثر كلفة مما قد يترتب على انحرافات السوق. (Ehrhart، المصدر السابق، 2004)

ولكن أنصار البنيوية الجديدة، من جانبهم، كانوا ينتقدون بشدة سياسات التكيف الهيكلي، ووجهوا النقد كذلك إلى بعض الجوانب النظرية عند السابقين من أنصارها. وتتجه مؤلفاتهم إلى ضرورة تجاوز المقابلة الخاطئة بين "الدولة/السوق"، فمع تذكيرهم بالمشكلات التي تثيرها التشوهات الذاتية لبنيات الإنتاج في البلدان المتخلفة، والاعتراف بالمخاطر التي تنتج من توسع الدولة بلا حدود، فإنهم يؤكدون "على وجود علاقة تكامل أو جذب (pulling-in) بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص : فالاستثمار العام يخلق "البيئة الاقتصادية " والتي لا يمكن بدونها أن يكون هناك استثمار خاص، ويؤكد أنصار المدرسة البنيوية الجديدة، إلى جانب ذلك، أن الركود الاقتصادي والضغوط التضخمية يمكن أن تحدث نتيجة لعدم التمييز في تخفيض الإنفاق الحكومي على البنيات الأساسية الاقتصادية والاجتماعية، لأنها ترفع تكاليف إنتاج القطاع الخاص وتضعف بالتالي الربحية والاستثمار الخاص." (Ehrhart، المصدر السابق، ص 265)

ومن هذا المنظور، يُسند البنيويون الجدد إلى الدولة مهمتين لهما الأولوية:

- العمل من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.
- العمل من أجل تحسين القدرة التنافسية الخارجية.

وهاتان المهمتان مرتبطتان ببعضهما البعض لأن المزيد من العدالة الاجتماعية من شأنه الإسهام في تحسين القدرة التنافسية الشاملة للاقتصاد.

وعلى عكس نظرية الليبرالية الجديدة التي تعتبر الآتي:

- إنه لا يمكن التوفيق بين النمو والمساواة، لأن عدم المساواة لصالح أصحاب الدخول الأكثر ارتفاعا يساعد على الادخار والاستثمار.
- أن عدم المساواة في الدخول أمر حتمي لا مفر منه على الأقل في المرحلة الأولى للنمو (أنظر فرضية Kunzets: المنحنى على شكل U مقلوبة).
- أن النمو في المدى الطويل، سيؤدي إلى انخفاض الفقر بصورة أكثر فعالية من أية سياسة أخرى لإعادة التوزيع.

يرى البنيويون الجدد في التقليل من التفاوت عاملاً من عوامل التنمية، وأن التفاوت الكبير في الدخول يؤدي إلى تضييق نطاق السوق الداخلية، ويثير نزاعات اجتماعية وسياسية غير مواتية لعملية التنمية. (Berthomieu، Ehrhart، 2000)

وفي سعيهم إلى تطوير تحليلاتهم الأولية، طرح البنيويون الجدد منهجية متكاملة تؤدي إلى التوفيق بين أهداف التنمية والتوازن الاقتصادي الكلي، وكذلك أهداف العدالة والتوزيع. (Berthomieu، Ehrhart، نفس المصدر). وهم يرون أن تشجيع الطلب الداخلي أمر هام بالنسبة للاستثمار المحلي وخلق بيئة اقتصادية مستقرة. وعلاوة على ذلك، فهم يعتبرون رأس المال البشري عنصرا من عناصر الكفاءة الاقتصادية. فالاستثمار في الموارد البشرية (عن طريق التعليم، والصحة...) يعد في نفس الوقت أحد العوامل التي تسمح بتقليل الفوارق وأيضا وسيلة لزيادة الإنتاجية والتقدم التقني.

وقد ذكرنا فيما سبق أن بعض الباحثين لاحظوا التلاقي بين نظرية الليبراليين الجدد والبنيويون الجدد. وقد يكون ذلك صحيحاً إلى حد ما للأسباب الآتية:

- أشار الليبراليون الجدد إلى تدخل الدولة واعترفوا لها بدور محدد ولكنه ضروري لإصلاح أوجه قصور السوق في بعض الحالات، كما يدافع البنيويون الجدد عن دور الدولة في إيجاد بيئة مستقرة ومواتية للاستثمار.
- لا يغفل الليبراليون الجدد، من خلال نظرية النمو الذاتي، أهمية الموارد البشرية كعامل في النمو الاقتصادي، شأنهم شأن البنيويون الجدد، الذين يذهبون إلى أبعد من ذلك ويتوسعون في تحليلاتهم لتشمل مسألة العدالة.
- يرى البنيويون الجدد، مع تأكيدهم على التكلفة الاجتماعية المرتفعة لسياسات التكيف الهيكلي، أنه لا ينبغي ترك الاختلالات الاقتصادية الكلية تتفاقم.

هل هناك التقاء فعلا؟ يمكن القول بأن هناك تقارب، ولكن الاختلافات بين هذين التيارين تظل قائمة، ولاسيما فيما يتعلق بالأهمية النسبية التي تحظى بها الدولة ويحظى بها رأس المال البشري في عملية التنمية، ولاسيما بالنسبة لقضية العدالة الاجتماعية.

ويرجع تطور المنهجيات البنيوية من جهة إلى تحليل تجربة التكيف الهيكلي ونتائجها، ومن جهة أخرى إلى التطور النظري في الفروع الاقتصادية الأخرى.

وبوجه عام شهد العقد الأخير تجديداً لنظريات التنمية . وقد جاء ذلك نتيجة للتقدم النظري للاقتصاد المؤسسي ولاقتصاد الأقاليم بصفة خاصة.

وسنبدأ باستعراض كيفية إسهام الاقتصاد المؤسسي في تطور نظريات التنمية.

ثالثا- الاقتصاد المؤسسي:

1-3 مؤسسو الاقتصاد المؤسسي:

ترجع المؤلفات الأولى عن الاقتصاد المؤسسي إلى نهاية القرن التاسع عشر في الولايات المتحدة مع ظهور أعمال علماء اقتصاد من أمثال Veblen و Clark و Commons في مناخ تأثر تأثراً كبيراً بنظرية النشوء والارتقاء وبالداروينية.

ومن ثم كانت مسألة التطور الاقتصادي في صلب أفكار وأعمال هؤلاء الاقتصاديين، ويرى Commons، على سبيل المثال أن "المشكلة المركزية في الاقتصاد هي فهم كيفية تكون نظام ما انطلاقا من النزاعات. وهذا السؤال هو الأساس في نشأة مفهوم المؤسسات. (Thorstein Corei، 1995، ص 33)

وتقليديا كانت النظرية الاقتصادية القياسية، التي كان موضوع تحليلاتها هو النشاط الفردي العقلاني والسلع، تستبعد المؤسسات من مجالها. بينما يرى المؤسسيون أن النشاط الفردي والاختيارات الفردية تندرج في سياق اقتصادي واجتماعي معين وأن السلوك الإنساني يختلف بحسب الزمان والمكان "لأن الفرد المعني، كما يرى Commons يرتبط بالشأن الاجتماعي أي أنه "عقل مؤسسي." (Thorstein Corei، نفس المصدر، ص 34)

ومن هنا فإن "تحليل النشاط الجماعي في نظر Commons، يسمح بتجديد تصور السلوكيات وإدماج المؤسسات في النظرية الاقتصادية. (Thorstein Corei، نفس المصدر، ص 30)

وهو يعرّف المؤسسة " من زاوية النشاط الجماعي لأن المبدأ المشترك في كل سلوك مؤسسي يتمثل في ممارسة رقابة جماعية. فالمؤسسة هي عمل جماعي لمراقبة النشاط الفردي وتحريره والتوسع فيه ... ومن ثم فإن فهم وظيفة المؤسسة باعتبارها وسطا بين ما هو فردي وما هو جماعي يجعلها في حد ذاته جهة تنظيمية." (Thorstein Corei، نفس المصدر، ص 35)

وعلى عكس النظرية القياسية التي تعتبر أن النظام الاجتماعي هو نتيجة لتنظيم تلقائي تؤدي إليه قوى السوق التي تنسق بين المصالح الفردية يرى Commons أن النظام الاجتماعي هو بناء اجتماعي يتم بواسطة العمل الجماعي (Thorstein Corei، نفس المصدر، ص 38)، فما دامت الندرة تولد تعارضاً في المصالح فإن النظام الاجتماعي لن يكون بمثابة توازن لكنه حل وسط ناتج عن العمل الجماعي (أي عن المؤسسات).

ومن بين الإسهامات النظرية لـ Commons نشير إلى ما يلي:

- إدخال موضوع جديد للتحليل في النظرية الاقتصادية وهو "المعاملات".
- صياغة تصنيف نوعي للمعاملات.

وتعرّف المعاملة باعتبارها "نشاطا يسعى للتنازل عن أو اكتسابها حقوق ملكية يتم قبل إتمام التبادل أو الإنتاج أو الاستهلاك. ومن ثم فإن المعاملات هي النقاط الاستراتيجية التي يتم فيها التفاوض حول قواعد الأنشطة المستقبلية." (Thorstein Corei، نفس المصدر، ص 31) فوضع المعاملة في صميم التحليل الاقتصادي ينتقل به من تحليل علاقة البشر بالطبيعة (النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة) إلى تحليل العلاقة بين البشر أنفسهم ويجعل من حقوق الملكية أساسا لهذه العلاقة.

أما بالنسبة للتصنيف النوعي للمعاملات الذي وضعه Commons فإنه يعتمد على الأوضاع الاجتماعية المختلفة ويقسمها إلى ثلاث فئات (Thorstein Corei، نفس المصدر، ص 33):

- bargaining transactions أو المعاملات التي تتم بالتفاوض: وهي صفقات الأعمال "التي تحول فيها الثروة بناء على اتفاقات اختيارية بين أطراف متكافئة قانوناً."

- managerial transactions أو معاملات الإدارة: وهي صفقات للإدارة " تخلق فيها الثروة بناء على أوامر صادرة من طرف أعلى قانوناً."
- rationing transactions: وهي صفقات تقسيم توزع بموجبها الثروات التي تحققت بناء على اتفاقات بين أطراف أعلى قانونا.

نلاحظ من هذا العرض الموجز أن الاقتصاد المؤسسي يعيد النظر في الكثير من المبادئ المستقرة في النظرية الكلاسيكية والكلاسيكية الجديدة ويغير موضوع التحليل الاقتصادي:

- فالفرد والاختيار الفردي العقلاني لم يعودا في صلب التحليل ولكن تتقدم عليهما المؤسسات التي تمثل العمل الجماعي والجهة التي تضع القواعد.
- أصبحت "المعاملة" بمعناها الذي يقصد به نقل حقوق الملكية هي محل التحليل الاقتصادي.

وبهذه الطريقة في تناول التحليل الاقتصادي كان الاقتصاد المؤسسي، في بدايته على الأقل، مغايراً. إلا أن النظرية الكلاسيكية الجديدة أخذت بكثير من مفاهيمه فيما بعد.

2-3 الاقتصاد المؤسسي الجديد:

أسهمت أعمال اقتصاديين من أمثال Ronald Coase وDouglas North و Oliver Williamson في بناء الاقتصاد المؤسسي الجديد. وكان الاقتصادي الأمريكي Williamson أول من أطلق هذا الاسم على أعمال الجيل الجديد من الاقتصاديين المؤسسيين للتمييز بينهم وبين سابقيهم، ما دام الاقتصاد المؤسسي الجديد يندرج في إطار النظرية الكلاسيكية الجديدة لكنه يطمح إلى توسيع نطاقها لتتمكن من معالجة المسائل التي أغفلتها هذه الأخيرة. (North ، 1997)

أ- المصادر النظرية للاقتصاد المؤسسي الجديد:

هناك اتفاق عام على أن المصادر النظرية للاقتصاد المؤسسي الجديد هي:

- فرضية التسلسل الإجرائي المنطقي.
- نظرية حقوق الملكية.
- نظرية الوكالة.

ويتبنى الاقتصاديون من أنصار الاقتصاد المؤسسي الجديد المنهجية الانفرادية التي أخذ بها الاقتصاد الكلاسيكي الجديد. والمسألة المركزية في هذا الأخير هي تحليل وتفسير أثر المؤسسات ودورها في تحقيق الكفاءة الاقتصادية. لذا يلاحظ North في كتابه (North، 2005) أن "الاقتصاد هو نظرية للاختيار ... لكن هذا العلم يغفل استكشاف المحيط الذي يتم فيه هذا الاختيار." (North، 2005، ص 29) كما يلاحظ كذلك أن "النموذج الاقتصادي – النظرية الكلاسيكية الجديدة – لا تسعى إلى تفسير التغير الاقتصادي." (North ، 2005، ص 13)

وهو يضيف أنه يتعين، حتى نفهم التغير الاقتصادي، أن نفهم التطور الكامن وراء هذا التغير، وهو تطور تضطلع فيه المؤسسات بدور هام. ويرى North كذلك أن الأطراف الفاعلة اقتصاديا يعملون وفق رؤيتهم للواقع وهو ما قد يختلف عن الواقع كما هو فعلا. وذلك لأنه إذا ما رأت هذه الأطراف الفاعلة الواقع كما هو فعلا فإنه يصبح من الممكن التنبؤ بالاختيارات التي سيقومون بها وفقا للحساب العقلاني. (North، 1997، ص 18)

هذه المسألة المتعلقة بعقلانية الأطراف الفاعلة هي موضع الخلاف بين النظرية الكلاسيكية الجديدة والاقتصاد المؤسسي الجديد. فالواقع أن النظرية الكلاسيكية الجديدة تتبنى فرضية أن لدى الفرد عقلانية موضوعية تسمح له بمعالجة المعلومات والقيام باختياراته على نحو يعظم استفادته منها. بينما يعتمد المؤسسيون على فرضية العقلانية المحدودة التي تنادي بها H. Simon الذي يلاحظ أن:

- الفرد لا يستطيع الحصول على **جميع** المعلومات قبل أن يقوم بالاختيار ومن ثم تكون المعلومات لديه غير مكتملة.
- وحتى إذا استطاع أن يحصل على المعلومات فإنه ليس لدى الفرد القدرة الذهنية التي يمكنها معالجة **جميع** المعلومات المتوفرة.

ومن هنا تنشأ حالة من عدم الاكتمال في المعلومات وعدم اليقين، وهذا هو الإطار الذي يجرى فيه الفرد اختياراته. ومن ثم نكون بصدد عقلانية محدودة أو شكلية، أي أن الفرد سيتخذ قراراته في ضوء المعلومات المتاحة ودرجة عدم اليقين القائمة. وينصرف عدم اليقين في المقام الأول إلى سلوك وخيارات الأطراف الفاعلة الأخرى اقتصاديا. وقد نشأت المؤسسات من أجل الحد من عدم اليقين المذكور. (North ، 1997، ص 18)

ومن جهة أخرى، فإن إعطاء النظرية الكلاسيكية الجديدة لخيارات الأفراد مكانة مركزية يثير تناقضا، فهي تتعامل مع الأسر التي تقوم بخيارات استهلاكية والمشروعات التي تتخذ قرارات بشأن الإنتاج، كما لو كان هذان الكيانان من الأفراد. من هنا فإننا نكون بصدد جماعات بينما كان ينبغي أن نكون بصدد أفراد.

كان للنظرية الاقتصادية للمنشآت أثر حفاز للاقتصاد المؤسسي الجديد. (Toye، 1997، ص 18) وترجع نشأة هذه النظرية إلى السؤال الذي طرحة Coase حول أسباب وجود المشروعات. ووفقا للنظرية الكلاسيكية الجديدة فإن السوق هو المكان الذي يجب أن تتم فيه جميع المبادلات على النحو الأمثل، فلماذا توجد المنشآت إذن؟ أو كما تساءل Robertson: لماذا تنشأ هذه الجزر الصغيرة للسلطة الواعية في محيط من التعاون غير الواعي؟ وبعبارة أخرى لماذا ننتظم في ظل اقتصاد السوق بطريقة واعية (فالمنشأة كيان منظم) لتنسيق أنشطة بدلا من اللجوء إلى استخدام آليات الأسعار؟

ومبررات وجود المنشأة التي ساقها Coase هي كالآتي: بالنظر إلى عدم اكتمال المعلومات وعدم اليقين المقترن بها، فإن الاعتماد على السوق للحصول على عوامل الإنتاج يستلزم تكلفة. وهذه التكلفة لازمة للبحث عن المعلومات التي تسمح بتحديد السعر المناسب، وبالتفاوض، ولإبرام العقود وتنفيذها. ومن الممكن أن تكون هذه العمليات طويلة الأمد ومكلفة ومقترنة بالمخاطر الناجمة عن عدم التيقن من تنفيذ العقد (في الأجل المحدد وبالشكل المطلوب). المنشأة، باعتبارها كياناً منظماً، يعتبر أسلوبا بديلا عن السوق لتنسيق الأنشطة الاقتصادية اعتمادا على التدرج الإداري. والأمر يخلص بالنسبة للمنتج في مقارنة تكاليف الصفقة التي يستخدم فيها السوق وآليات الأسعار لتنفيذ نشاط معين بتكلفتها إذا بقيت في نطاقه الداخلي.

انطلاقاً من نظرية المنشأة هذه وضع الاقتصاديون المؤسسيون الجدد تحليلاً للكفاءة الاقتصادية يعتمد على نظرية العقود ومكونيها الأساسيين: نظرية الوكالة وحقوق الملكية.

وتسعى نظرية العقود إلى تفسير اختيار بنية تنظيمية معينة: إذ يتم اختيار البنية التنظيمية التي تقلل إلى أدنى **حد تكاليف الإنتاج والمعاملات**.

وهي تستند إلى **نظرية الوكالة** التي تحلل علاقة الوكالة باعتبارها عقداً يعتمد عليه شخص (الأصيل) على خدمات شخص آخر (الوكيل) ويقتضى ذلك:

- أن يحيل الأصيل حقوق الملكية المملوكة له إلى الوكيل لكي يقوم الوكيل بمهام معينة لحساب الأصيل.
- أنه ليس لدى الأصيل الوسائل التي تسمح له، بالنظر لعدم تماثل المعلومات وعدم تيقنه من سلوك الوكيل، بالتأكد من أن هذا الأخير سينفذ شروط العقد.

والواقع أن الافتراض في هذه الحالة هو أن الوكيل سيسلك سلوكاً انتهازيا يحاول من خلاله تعظيم فائدته وتقليل جهده إلى أدنى حد. وينبغي أن يضع العقد المبرم بين الأصيل والوكيل الإطار الذي يسمح بتفادي هذا السلوك الانتهازي أو الحد منه.

أما فيما يتعلق **بنظرية حقوق الملكية** فإن أصولها ترجع إلى القرن الرابع عشر في انجلترا حيث شبهت ملكية الشيء، بفضل أعمال الفلاسفة، بالسلطة. فحق الملكية، باعتباره حقا طبيعيا، هو أساس النظام الاجتماعي.

وخلال الستينيات أصبحت حقوق الملكية، بعد إدماجها في النظرية الاقتصادية، أداة تحليل كما أنها بعد أن اقترنت بمنطق السوق تسهم في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد.

والافتراض الأساسي هو أن كل تبادل بين الأطراف الفاعلة اقتصاديا يمكن أن يعتبر بمثابة تبادل لحقوق الملكية. فالملكية تعرّف بأنها " لحق في تقرير كيفية استخدام الأصول." (Brousseau، 1989، ص 147) كما أن حقوق الملكية "ليست علاقة بين الأشخاص والأشياء ولكنها علاقات مقننة بين الأفراد لها صلة باستخدام الأشياء (Brousseau، نفس المصدر، ص 147). ويؤثر نظام حقوق الملكية على النظام الاقتصادي وكفاءته طالما أن:

- بنيات حقوق الملكية تستتبع أشكالا مختلفة للمقابل ومن ثم فهي توجه اختيارات الأفراد.
- وظيفة حقوق الملكية هي تقديم الحوافز للأطراف الفاعلة لتستخدم الموارد بكفاءة أكبر. وما دامت حقوق الملكية محددة تحديداً سليما ومضمونة فإن الأطراف الفاعلة يمكن أن تطمح في الاستفادة من استخدام الأصول التي تملكها، الأمر الذي يدفعها إلى الاستثمار وتنفيذ المشروعات والتبادل ...الخ. مما يؤدي إلى تزايد الكفاءة الجماعية (North، 1997) ويذكّر North في النهاية بأن المجال السياسي يحدد ويعزز حقوق الملكية وأننا لا نعرف الكثير عن التفاعل بين السوق السياسية والسوق الاقتصادية.

إن كل نشاط تجاري عبارة عن مبادلة ولابد لكل مبادلة من عقد يسمح بنقل حقوق الملكية (الخاصة بالسلع أو الخدمات). وتلك رؤية تعاقدية للنشاط الاقتصادي.

ومن هنا فقد وضع Williamson **نظرية تكلفة المعاملات** بناء على تعريفه للمجال الاقتصادي بأنه شبكة من العقود. (Brousseau، 1989، ص 125) ويتطلب النشاط الاقتصادي تنسيقا بين الأطراف الفاعلة يمكن أن يتم، في نظر Williamson من خلال السوق أو من خلال المؤسسات (العقود أو المنشأة). وتهدف هذه الأخيرة في المقام الأول إلى تقليل تكلفة المعاملات التي تتطلبها المبادلات والتي تتولد عن عدم تماثل المعلومات وعدم التيقن من سلوك الأطراف الفاعلة.

ويتبنى Williamson فرضية السلوك الانتهازي للأطراف الفاعلة، ويعرّف الانتهازية بأنها " السعي وراء المصلحة الشخصية بطريق الحيلة."[7] (Toye، 1997، نفس المصدر، ص 55) أو بعبارة أخرى فإن الوكيل سيسعى إلى الاستيلاء على جزء من الفائض الذي يعود للمتعاقدين الآخرين. (Brousseau، نفس المصدر، ص 127)

ويسفر هذا السلوك الانتهازي عن المخاطر التالية:

- مخاطر معنوية وهي ناتجة عن فعل خفي يقوم به الوكيل ولا يعلم به الأصيل. ويمكن للوكيل ألا يفي بالتزاماته لعلمه بأنه ليس في مقدور الأصيل مراقبة أفعاله أو لأن هذه المراقبة باهظة الكلفة.
- الانتقاء العكسي، وينجم عن معلومة تتوافر لدى أحد المتعاقدين ولكنه يخفيها عن المتعاقد الآخر. وهو قريب الشبه بعدم تماثل المعلومات الذي يسمح لأحد المتعاقدين، بحكم توافر معلومات أفضل لديه، أن يصيغ شروط العقد لصالحه.

[7] باللغة الإنجليزية (حسبما ورد في النص) "self-interest seeking with guile"

- hold-up وهو عبارة عن سلوك مخالف لذلك الذي ينص عليه العقد أصلا. (Allix-Desfautaux، Joffre، 1995)

والمخاطر مرتفعة نسبيا بالمقارنة لدرجة خصوصية الأصول "فالأصل تكون له خصوصيته إذا كانت إنتاجيته متوقفة على حسن توافق استخدامه مع عامل محدد آخر من عوامل الإنتاج؛ أو عندما يتبين أن قيمة استخدام بعض العناصر أعلى من قيمة مبادلتها." (Brousseau، 1989، نفس المصدر، ص 129) وتشير فكرة خصوصية الأصول إما إلى التكامل بين أصلين، أو إلى ضعف إمكانية استخدام الأصل في مكان آخر أو بطريقة أخرى (لأسباب تتعلق بالموقع مثلا).

وفي ضوء ذلك تكون تكلفة المعاملة هي في نفس الوقت تكلفة البحث عن المعلومة من أجل إعداد العقد والتكلفة الناجمة عن السلوك الانتهازي للأطراف الاقتصادية. ولابد لتحقيق الكفاءة الاقتصادية من الربط بين تقليل تكلفة الإنتاج وتقليل تكلفة المعاملات. والمؤسسات هي وسيلة من وسائل تنسيق الأنشطة الاقتصادية التي تقلل من تكلفة الصفقة بالنسبة للسوق إما باللجوء للتدرج الإداري (كما في حالة المنشآت) أو اللجوء لطرق التنسيق الأخرى (الشبكات، الثقة ...).

وتقوم المؤسسات بدور كذلك في إدارة ما يسمى بالمأزق الاجتماعي. وفي بعض الحالات فإن الاختيار الفردي العقلاني يتضح أنه غير عقلاني اجتماعيا، وتوفر المؤسسات في هذه الحالات للأفراد العقلانيين الآليات التي تسمح بتجاوز المأزق الاجتماعي. (Bates ، 1997، ص 29)

وأخيراً فإن الفكرة الأساسية هي كالتالي: تتوقف كفاءة تخصيص الموارد على طبيعة المؤسسات الاقتصادية التي تقوم بما يلي:

- التعريف باختيارات الأفراد.
- تحديد القواعد والإطار الذي يتم فيه نقل حقوق الملكية، أي المعاملات.
- التقليل من تكلفة المعاملات إلى أدنى حد.

من هذا المنظور يمكن أن يعتبر السوق مؤسسة مثل غيرها، كما أنه ليس بالطريق الوحيد لتنسيق الأنشطة التي تعترف بها النظرية اقتصادية.

ب- تعاريف المؤسسات:

لا حاجة بنا للتذكير بصعوبة تعريف المؤسسات، لأن مفهوم المؤسسة يشمل تجمعا شديد التباين مثل الأسرة، والدولة، والنقابات ...الخ، كما يشير إلى عادات وأشكال مختلفة للسلوك. وبناء على ذلك هناك تعاريف كثيرة فضفاضة ومحددة، يستند بعضها إلى وضع المؤسسة (الرسمي أو غير الرسمي)، ويستند البعض الآخر إلى وظائفها.

والتعريف الواسع هو أن "المؤسسات هي عادات مستقرة للعمل والتفكير." (Thorstein، 1995، نفس المصدر، ص 7-8) وبالنسبة للبعض فإن المؤسسات هي نتاج معتقدات وأعراف، وبالنسبة للبعض الآخر فهي وسيلة للسيطرة على مجموعة ما.

يفرق Commons بين المؤسسات المنظمة والمؤسسات غير المنظمة أو غير الرسمية " فمن وجهة النظر التنظيمية، تصبح المؤسسة "هيئة عاملة " "going concern"، أما من وجهة النظر المعرفية، فإن المؤسسة تعد عرفاً من الأعراف." (Thorstein، 1995، نفس المصدر، ص 7)

ويوضح North في كتابه "عملية التنمية الاقتصادية " أنه من أجل تحليل وفهم التغيير الاقتصادي، ينبغي، ضمن أمور أخرى، فهم عملية التغيير المؤسسي، الذي يعتبره عاملاً مهما في التغيير الاقتصادي. ونقطة الانطلاق عنده هي الفرضية الآتية: "أن الأفراد يجرون اختياراتهم على أساس فهمهم للواقع . ويكون هذا الفهم دائما تفسيراً لهذا الواقع (عند Hayek، كما استشهد به North، 2005، ص 55)، وهي عملية ذاتية وفردية لأنها ثمرة التجربة الشخصية وتراكم التجارب الشخصية التي يتشكل منها التعلم. ومن

خلال اقتران التعلم بالمعتقدات تتشكل النماذج الذهنية لدى الأفراد. ولكن بفضل نظام التعليم الشائع ونقل المعارف والثقافات عبر الأجيال فإن الاختلافات بين النماذج الذهنية لدى الأفراد الذين ينتمون إلى نفس المجتمع تتقلص لصالح الرؤية المشتركة. إن التركيبة الذهنية "يشكلها الأفراد لشرح وتفسير العالم الذي يحيط بهم." (North، 2005، ص 89)

والسبب الرئيسي لوجود المؤسسات حسب ما يرى North هو حاجة البشر لإدارة وتقليص الشك في المحيط الذي يعيشون فيه. ويفرق North بين البيئة الطبيعية والبيئة البشرية ويعرفها على أنها "بناء من صنع الإنسان يحتوي على نظم، وقواعد، وتقاليد وأساليب عمل يتحدد بها إطار العلاقات الإنسانية." (North، 2005، ص 30) ومع أن السيطرة على البيئة الطبيعية كانت،ولا زالت شاغلا أساسيا، فإن تنمية المتبادلات غير ذات الطابع الشخصي قد أدت بدرجة كبيرة إلى تزايد عدم اليقين في البيئة البشرية، مما جعل السيطرة على أوجه عدم اليقين أو تقليصها أمراً ضروريا. ومن خلال هذه الضرورة للسيطرة على ذلك عن طريق وضع القواعد نشأت المؤسسات. والمؤسسات، إذ تعكس النماذج الذهنية للأفراد، هي بناء اجتماعي وظيفته أن يجعل من الأيسر التنبؤ بالبيئة البشرية وفهمها وذلك بإيجاد "بنية حافزة توجه السلوك." (North، 2005، ص 97) ومن ثم تكون المؤسسات هي " قواعد رسمية، وضوابط غير رسمية والوسائل الكفيلة بمراعاتها." (North، 2005، ص 73)، طالما أن أي نشاط بشري منظم يتطلب تحديد النظم التي تسمح له بالوجود والقيام بوظائفه.

وبناء عليه، فإن المؤسسات هي نظام معياري ومهمتها تنظيم التفاعل، وكما يقول Corel "المؤسسات المنظمة هي الوحدات الحديثة للعمل الجماعي والتي تمارس بحكم وجودها المادي على أرض الواقع، تنظيما هيكليا للتفاعلات. وهذه التفاعلات هي الوحدة التي تضم التحليلات لأنه من خلالها تتم عمليات التعاون المنظم حيث تتداخل فيها المعاملات للقيام بوظائفها لخلق الثروات. والشركة هي المؤسسة المركزية المنظمة للرأسمالية. (Thorstein، 1995، نفس المصدر، ص 36)

ومن ثم يمكن أن نتساءل عن الفرق بين المؤسسات والمنظمات، ويجيب North على هذا السؤال بالآتي: (North، 1997، ص 23)

"المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع، أو بأسلوب أكثر جدية، هي القيود التي ابتدعها الإنسان لهيكلة التفاعل البشري. وهي تتكون من قواعد رسمية (قانون نظامي، والقانون العمومي،واللوائح)، والقيود غير الرسمية (التقاليد، وقواعد السلوك، والمدونات الأخلاقية التي يفرضها الإنسان على نفسه)، والصفات الإلزامية لكليهما. والمنظمات هي اللاعبين: وهي تتكون من مجموعات من الأشخاص الذين يلتزمون بغرض واحد لتحقيق أهدافهم. وتشمل الهيئات السياسية (الأحزاب السياسية، ومجلس الشيوخ، ومجلس المدينة، وهيئة تنظيمية) والهيئات الاقتصادية (الشركات،والنقابات، والمزارع الأسرية، والتعاونيات) والهيئات الاجتماعية (المدرسة، والكليات، ومراكز التدريب المهني)".

ومن ثم، "تتكون المنظمات، في رأي North، من مجموعة من الأفراد يرتبطون فيما بينهم لتحقيق أهداف مشتركة." (North، 2005، ص 87) وهكذا فإن الشركات، والنقابات، والتعاونيات تعتبر منظمات اقتصادية، بينما يضم الإطار المؤسسي "الهيكل السياسي الذي يبين كيف تتكون وتتجمع الخيارات السياسية،وبنية قوانين الملكية، ويحدد الحوافز الاقتصادية الرسمية، والبنية الاجتماعية – من ضوابط وتقاليد ويحدد الحوافز غير الرسمية الموجودة في الاقتصاد." (North، 2005، ص 74)

ج- التغيير الاقتصادي والتغيير المؤسسي:

يرى نورث أن التغيير الاقتصادي "يتمثل في ما يطرأ من تعديل على رفاهية البشر المادية والطبيعية بمعناهما الواسع، حتى تشمل التغييرات القابلة للقياس في الدخل الشخصي والدخل القومي وفي الأبعاد المادية لرفاهية البشر، وكذلك في جوانب هامة للرفاهية، وإن كانت تنقصها دقة القياس،والتي تشمل النشاط الاقتصادي خارج السوق." (North، 2005، ص 110) وبالرغم من هذه النظرة التي تركز بشدة على الرفاهية المادية يوضح North أن فهم التغيير الاقتصادي يتطلب الذهاب إلى ما وراء البعد

الاقتصادي بمعناه الضيق، بإدماج البعد الديموغرافي (كمية ونوعية الموارد البشرية)، المخزون المعرفي، والإطار المؤسسي. إن التغيير المؤسسي عنصر هام في التغيير الاقتصادي، الذي يعرّفه نورث على أنه "عملية شاملة ومستمرة وتراكمية تترتب على الاختيارات التي يجريها الأفراد والمسئولين عن المشروعات والمنظمات يوميا. (North، 1997، ص 23)

ومن أجل فهم التغيير المؤسسي، ينبغي أولا فهم السبب في وجود المؤسسات وما هي وظيفتها في المجتمع. لقد بنى North نظريته في المؤسسات والتغيير المؤسسي انطلاقا من نظرية السلوك البشري، بالإضافة إلى نظرية تكاليف المعاملات. (Chabaud وآخرين، 2004) وفي إطار تنمية المبادلات غير الشخصية، ونظراً لارتفاع تكاليف الحصول على المعلومات، ومحدودية القدرة المعرفية للأفراد لمعالجة كل المعلومات، فإن عدم اليقين فيما يتعلق بالبيئة المحيطة يتزايد . وفي مواجهة هذا الوضع تقوم المؤسسات بوضع قواعد للتعامل لتوجيه سلوك الأفراد والحد من عدم اليقين.

ويمكن أن تعزى الاختلافات في الأداء الاقتصادي إلى الاختلاف في البنيات المؤسسية والتي لها هي نفسها من الكفاءة ما يسمح بتخصيص جيد للموارد وتخفيض تكلفة المعاملات. (Chabaud وآخرين، 2004)

والتغيير المؤسسي هو عملية مستمرة وتدريجية، وقد حدث قصدا من جانب الأطراف الفاعلة. (North، 2005) كما أن وظيفة المصفوفة المؤسسية التي جاءت نتيجة لإقامة البنيات المؤسسية، هو وضع القواعد وتوجيه سلوك الأطراف من أجل التقليل من عدم اليقين. ولكنها في الوقت الذي تمارس فيه هذه الوظيفة فإنها تحد من إمكانيات الاختيار المتاحة للأطراف الفاعلة الذين يرغبون في تجديد أو تغيير أوضاعهم. وهذا الفعل العمدي من جانب الأطراف الفاعلة هو الذي سيؤدي إلى تغيير المصفوفة المؤسسية بتغيير النظم بشكل مباشر عن طريق الأجهزة السياسية أو بطريقة غير مباشرة من خلال ضغط المنظمات الاقتصادية والاجتماعية على الأجهزة السياسية؛ أو بالتغيير العمدي (أو مصادفة في بعض الأحيان) في طبيعة وكفاءة أساليب تطبيق القواعد أو فعالية العقوبات وغيرها من وسائل الإكراه غير الرسمية. (North، 2005، ص 87) ولا ينبغي أن نغفل أن تصور الأطراف الفاعلة للواقع وقدرتهم على التعلم يؤثران على طريقة تصرفهم كما أنها هي الأساس الذي ينبع منه التغيير المؤسسي.

وإذا كانت مهمة المؤسسات تنسيق أنشطة الأطراف الفاعلة كي تتمكن من تنفيذها بكفاءة، يمكن أن نطرح السؤال الآتي: كيف تصمد وتبقى المؤسسات التي تفتقر إلى الكفاءة؟ هناك فرضيتان في هذا الصدد:

- فالفرضية الأولى تكمن في قصور السوق السياسية: وطبقا لنظرية الاختيار العام، فإن السياسيين و/أو الموظفين الحكوميين لا يسعون بالضرورة لتحقيق المصلحة العامة، ولكن يسعون لتحقيق مصالحهم الشخصية (مثل إعادة انتخابهم) ومن ثم تكون اختياراتهم موجهة لتحقيق مصالحهم. وهذا القصور موجود أيضا في النظم الديمقراطية: - لعبة الانتخابات، ضرورة الوصول إلى تسوية بين المجموعات المختلفة من أصحاب المصالح – مما لا يؤدي بالضرورة إلى الاختيار الذي يحقق أفضل تخصيص للموارد.
- والفرضية الثانية ترجع إلى دور وتأثير المعتقدات والأيديولوجيات: التي قد تسمح بالإبقاء على مؤسسات تنقصها الكفاءة الاقتصادية.

ولكن الاقتصاد المؤسسي الجديد يرفض الرؤية الخطية للمدرسة الكلاسيكية الجديدة والتي ترى أن السوق هي التي ستدفع المؤسسات إلى التقدم. لأن هذه الفرضية تعتمد على النموذج البيولوجي للانتقاء الطبيعي الذي يقول أن المؤسسات غير الملائمة أو تلك التي تنقصها الكفاءة ستختفي. (Toye ، 1997) وهذا الانتقاء الطبيعي لا يمكن تطبيقه في المجال الاجتماعي حيث توجد الإرادة البشرية والاختيار. وتدل الحقائق على أن المؤسسات غير المرغوب فيها تبقى وتستمر. وفضلا عن ذلك، لا ينبغي أن ننسى أن "الغرض من كل مؤسسة – والذي لا يتحقق دائما – هو إيجاد توقعات مستقرة لدى من هم داخلها أو

خارجها تمتد إلى نطاق عمل أوسع مما يكون ممكنا بدونها. (Toye، 1997، ص 63) ويؤدي ذلك إلى تعارض بين مصالح المؤسسات ومصالح الأفراد الذين يشكلونها، والذين تتقارب مصالحهم إلى حد ما.

د- **الاقتصاد المؤسسي الجديد والتنمية:**

يتبين من التحليل السابق، أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يطرح منهجية تختلف عن النظرية الكلاسيكية الجديدة حتى وإن كان يزعم الانتماء إليها، وذلك:

- بإعادة النظر في مفهوم عقلانية الأفراد: فالاقتصاد المؤسسي الجديد يأخذ بفرضية العقلانية المحدودة وتعميم الاختيارات الفردية عن طريق المؤسسات التي تعكس النماذج الذهنية للأفراد الذين ينتمون إلى مجتمع ما. ويسمح ذلك بأن يكون مفهوم العقلانية أقرب إلى واقعه العملي.
- وبتحديد تكاليف المعاملات كموضوع للتحليل وتقليصها كعامل في تحقيق الكفاءة الاقتصادية.
- بإعطاء المؤسسات وضعا مركزيا في التحليل بوصفها الوسيلة البديلة أو المكملة للسوق في تنسيق الأنشطة الاقتصادية.
- وبتحليل الأداء الاقتصادي في ضوء الأداء المؤسسي فيما يتعلق بتخصيص الموارد والتقليل من تكلفة المعاملات.

وهدف الاقتصاد المؤسسي الجديد هو بناء نظرية اقتصادية للمؤسسات من خارج السوق أو المؤسسات غير التجارية، لأن الأفراد العقلانيين يمكنهم استخدام المؤسسات من خارج السوق لتحسين مستوى الرفاهية الجماعية، وهو ما لا يمكنهم تحقيقه بالاعتماد على السوق وحدها. (Bates، 1997)

ويذكر Bates أن العلاقة بين التنمية والمؤسسية علاقة قوية وتاريخية: "لم تقتصر دراسة التنمية على القيام بدور أساسي في خلق المؤسسية الجديدة. لكن المؤسسية الجديدة نفسها تقوم اليوم وستستمر في القيام بدور رئيسي في دراسة التنمية." (Bates، نفس المصدر، ص 35)

لقد دخل الاقتصاد المؤسسي الجديد في مجال التنمية عن طريق التاريخ الاقتصادي، عندما أريد شرح النمو الاقتصادي من حيث الخصائص المؤسسية (وخاصة من خلال أعمال North).

كيف قدم الاقتصاد المؤسسي الجديد إذن أدوات تحليل مفيدة في التنمية؟ فهو أولا قام بدراسة مصادر للتنمية تجاهلها المتشددون (Bates، 1997) ويسعى إلى الإجابة على الأسئلة التي لا يتناولها هؤلاء،وبناء نظرية للتنمية تقوم على التغيير المؤسسي.

يقدم الاقتصاد المؤسسي الجديد تعريفا للتنمية باعتبارها نموا اقتصاديا يضاف إليه التغيير المؤسسي الملائم، أي ذلك الذي يعمل على تسهيل النمو أو المساعدة عليه، وذلك بدلا من تعريف التنمية على أنها النمو الاقتصادي بالإضافة إلى التغيير الهيكلي. ومن ثم فإن الاقتصاد المؤسسي الجديد يضع التغيير المؤسسي في قلب نظرية التنمية، على عكس النظرية الكلاسيكية الجديدة التي تضع الادخار والاستثمار في قلب عملية التنمية. (Toye ، 1997)

إن الاقتصاد المؤسسي الجديد:

- يؤكد على دور المؤسسات التي لا تحتل موقعا مركزيا تماما (الدولة) وتلك التي لا تتصف باللامركزية الكاملة (السوق)، ويبين أنه لا الدولة ولا السوق تعتبران أفضل طريقة لتوفير السلع والخدمات، ويوضح المعنى الاقتصادي للمؤسسات من خارج السوق أو المؤسسات غير التجارية في البلدان المتخلفة. وهو يطرح بديلاً وسطا بين ما يقول به أنصار السوق ومن يدافعون عن الدولة، إذ يبلور نهجا يعتمد على العمل الجماعي والالتزام الوطني. (Toye، نفس المصدر، ص 27)

- يفترض أن التنمية الاقتصادية تعتمد على وجود بيئة مؤسسية مواتية (Toye، نفس المصدر، ص 10)، وتسعى إلى بناء نظرية للتنمية من زاوية التغيير المؤسسي الملائم. (c.f. The new institutional economics and third world development) .
- يقدم أدوات لفهم الخصائص الاقتصادية المحددة للبلدان المتخلفة، والتي لا يستطيع تفسيرها التفكير الذي ينصب على السوق وحدها.
- يوسع إمكانية الأخذ بسياسات بديلة لتلك التي تقترحها النظرية الكلاسيكية الجديدة.

وبعبارة أكثر دقة فإن إسهام الاقتصاد المؤسسي في تحليل التنمية يتمثل فيما يلي:

على مستوى **الاقتصاد الجزئي.** (Bates، نفس المصدر، 1997)

- تشهد اقتصادات البلدان المتخلفة فشلا عاما للسوق (market failure). وأول المصادر التي يعزى لها فشل السوق هي تواجد العوامل الخارجية . ويقصد بالعامل الخارجي الرابطة المادية المباشرة بين الوظيفة الإنتاجية لجهتين أو أكثر يمكن أن يكون لنشاط أي منها آثار سلبية أو إيجابية على الآخرين. ومن وجهة نظر الاقتصاد المؤسسي الجديد فإن حقوق الملكية تعتبر رداً على هذه العوامل الخارجية ما دام أن لها وظيفة حافزة في حالة العوامل الخارجية السلبية، كما هو الحال مثلا بالنسبة للتلوث، فهي تحث الطرف المعني على التقليل من التلوث الذي يحدثه. وفي حالة العوامل الخارجية الايجابية يأتي الحافز من خلال المكافآت المالية. والمصدر الثاني الذي يعزى له فشل السوق هو الأموال العامة: فهي مصادر للاعتماد المتبادل فيما يتعلق بالوظيفة النفعية للأفراد. ويعتبر المال عاما عندما لا يقلل استهلاك أحد الأفراد له من انتفاع فردا آخر عند استهلاكه إياه. ويؤدي الاختيار العقلاني للأفراد إلى تخصيص الموارد بين الأموال العامة والأموال الخاصة بطريقة لا تتسم بالكفاءة. فأمام المال العام سيسعى الفرد الذي يكون سلوكه عقلانيا إلى الحصول على المنافع دون تحمل تكاليفها (وهو ما يطلق عليه free-rider)، ويخلق ذلك طلبا على إنشاء المؤسسات غير التجارية أو من خارج السوق. والمصدر الثالث الذي يعزى له فشل السوق هو المعلومات. فالحصول على المعلومة له ثمنه. والمعلومة غير الدقيقة أو غير المكتملة تعرقل سير السوق وإجراء الخيارات الفردية (ما دامت نفس المعلومات غير متوفرة لدى جميع الأفراد) وذلك بسبب مشكلة عدم اليقين.

وفي حالة فشل السوق فإن الأفراد الذين يتصرفون بطريقة عقلانية يخلقون مآزق اجتماعية. (Bates، نفس المصدر، 1997، ص 35)

- طرق التسيير المحددة: كانت بعض أشكال العقود الشائعة في البلدان المتخلفة في الماضي تعتبر غير عقلانية وغير مفيدة وظيفيا. فعلى سبيل المثال كانت عقود المزارعة في قطاع الزراعة التي تعطي للمالك نسبة من المحصول (Bates، نفس المصدر، ص 56) تعتبر عقوداً غير ذات كفاءة، لكنها أصبحت تعتبر اليوم ملائمة، لاسيما في بيئة عالية المخاطر، وذلك على خلاف عقد الإيجار الذي يعفى المالك تماما من المخاطر. ومن ثم يبدو هذا العقد كحل وسط بين المخاطر والحوافز.
- يسمح تحليل تكاليف المعاملات بالتنبؤ بالآلية التي ستكون أكثر كفاءة، كما أنه يساعد كذلك على وضع أشكال للخصخصة وللعقود وإيجاد الآليات التي تسمح بتسوية مشكلة الـ free riders (أي الذين يسعون للحصول على المنافع دون تحمل أعبائها) وذلك بسبب التنظيم الذاتي للجماعات.

وعلى **مستوى الاقتصاد الكلي:**

- يبين التحليل المؤسسي أهمية وجود بيئة مؤسسية ذات مصداقية من أجل أمان الاستثمارات وهو الأمر الذي لابد منه لحشد رؤوس الأموال المحلية والأجنبية على السواء.

- وهو يبين كذلك أنه في غياب قواعد السوق فإن كراهية تحمل المخاطر ستدفع العناصر الفاعلة، وبصورة عقلانية تماما، إلى تفضيل الاكتفاء الذاتي على الانفتاح والتبادل (Bates، نفس المصدر، 1997، ص 37)، بينما تدل الدراسات التجريبية على أن الدول التي بلغت معدل نمو مرتفع هي تلك التي عرفت كيف تستفيد من مزاياها النسبية.
- في البلدان النامية، وفي سياق التحليل التاريخي للأداء الاقتصادي، يوضح التحليل المؤسسي العلاقة بين البنيات السياسية والنمو الاقتصادي. وحتى لو لم توجد بعد نظرية عامة حول هذا الموضوع فإن الدراسات التجريبية تبرز العلاقة بين الطريقة التي تشكل بها بنيات المؤسسات السياسية والقدرة على حشد المدخرات. (Bates، 1997، ص 39).

وبالرغم من هذه الإسهامات الكبيرة التي قدمها الاقتصاد المؤسسي، سواء على مستوى المفاهيم أو أدوات التحليل إلا أن هناك نقاط ضعف في البناء النظري يشير إليها المؤسسيون أنفسهم . ويمكن على سبيل المثال أن نشير إلى بعضها:

- يصطدم التغير المؤسسي بالخمول، وليس من المعروف كيفية تحليل أسباب حالة الخمول هذه.
- ليس من المعروف كيفية تعريف وقياس تكاليف المعاملات بطريقة عملية.
- ترجع الأصول النظرية للتحليل المؤسسي إلى مستوى الاقتصاد الجزئي، مما يؤدي إلى وجود العديد من الثغرات على المستوى الاقتصادي الكلي.

على أن التحليل المؤسسي يعتبر مع ذلك أحد المصادر الهامة لإحياء نظريات التنمية. وفي ظل تراجع دور الدولة وإخفاق سياسات التكيف البنيوي، أصبحت الحاجة ماسة لمنهج جديد في معالجة إشكالية التنمية، كما أن عدم ملائمة تركيب المفهوم للكلاسيكية الجديدة لمعالجة الأمور المتعلقة بالتخلف والتنمية أصبح مؤخراً مثار قلق لدى الباحثين.

ويسمح فهم أوجه قصور السوق، والتشوهات البنيوية لاقتصادات البلدان المتخلفة، ودراسة طرق تنسيق وتنظيم العمل الجماعي بخلاف السوق، ووضع النشاط والأداء الاقتصاديين في إطار أوسع – إطار المؤسسات – بفتح آفاق طيبة أمام تحليل التنمية.

ثالثا- اقتصاد الأقاليم

1-3 الأصول والمفاهيم

شهدت السنوات العشرين الأخيرة تشكل مجموعة من النظريات التي أطلق عليها "اقتصاد الأقاليم". وقد أصبحت فكرة "الأقاليم" الآن في صميم السياسات العامة وأعمال الباحثين من ذوي الاختصاصات المختلفة.

والواقع أن السياق العام لهذين العقدين الأخيرين كان سياق أزمة وتغيرات عميقة. فقد أسهم اقتصاد مرحلة ما بعد فورد وأسهمت العولمة والتغير في دور الدولة إسهاما كبيراً في ظهور مسألة الأقاليم.

فمن جهة لم تعد المزايا النسبية، في إطار العولمة، تعتمد فقط على الموارد المادية التي تمنحها الطبيعة لكنها تشمل بصورة متزايدة موارد غير مادية أو "مكونة " أي المهارات والخبرة العملية والمؤهلات وطرق التنظيم ما دام أن على الأمم وعلى المشروعات، في إطار العولمة، أن تقيم مزاياها التنافسية على الموارد غير المادية وعلى قدرة الأطراف الفاعلة فيها على التعاون فيما بينهما وعلى تطوير أشكال من الاعتماد المتبادل على بعضها البعض. (Maillat, Kebir، نفس المصدر، 1999، ص 40)

ويوضح B. Pecqueur في مقاله عن "الإقليم والحكم : ما هي الأداة الملائمة للتنمية؟" (Pecqueur، 2003، ص 17) كيف أن العولمة تسهم في ظهور الإقليم رغم أن من الصعب لأول وهلة التقريب بين الأمرين. لكن المؤلف يرى أن "الاتجاه نحو العولمة ينشط الاستراتيجيات الإقليمية بل والمحلية. وتبرز العولمة طرق تنظيم الفروع الصناعية المختلفة على مستوى العالم حول الأسواق الكبرى المتباينة. هذا هو شأن الصناعات الزراعية/الغذائية، وصناعة السيارات أو الصناعات الدوائية. وتؤدي المنافسة على المستوى العالمي إلى تقسيم الأسواق إلى شرائح وإلى نوع من الإقليمية (بمعنى أن إقليما معينا يمثل قارة كاملة). على أن مثل هذا النهج الاقتصادي الكلي لا يأخذ في الاعتبار الملاحظات التي أبديت منذ أكثر من عشرين عاما حول البنيات الصناعية، من جانب الاقتصاديين الإيطاليين بصفة خاصة الذين أبرزوا، من خلال المناطق الصناعية والتخصص المرن، دور "الموقع" الذي يتواجد فيه النشاط الصناعي. (Pecqueur، 2003، نفس المصدر، ص 17 و 28) ويلاحظ، من جهة أن عولمة الأسواق تعطي للمنتجات المحلية قيمة إضافية، كما يلاحظ، من جهة أخرى، أن العولمة والإقليمية هما اتجاهان لهما وزنهما في العالم. (Construire la dynamique des territoires, 1997, la méso économie).

وقد اقترنت مرحلة فورد برؤية غير مكانية للاقتصاد مبادئها هي التقليل إلى أدنى حد من التكاليف بالبحث عن عوامل الإنتاج قليلة الكلفة وبتوحيد الإنتاج وتنميطه. ويغير الاقتصاد في مرحلة ما بعد فورد، وتغير العولمة هذه المعطيات تغييراً عميقا: فبالرغم من نقل مواقع المنشآت، سعيا وراء عوامل الإنتاج قليلة الكلفة، فإننا نشهد ظهور تداخل جديد بين المحلي والعالمي، وهو الأمر الذي يؤكده تكاثر أشكال التنظيم الإقليمي للإنتاج. يضاف إلى ذلك تزايد الطلب بقوة على المنتجات ذات النوعية الجيدة وتقسيم الطلب إلى شرائح مما يدعو إلى إعادة النظر في توحيد الإنتاج وتنميطه. وتشير دراسات وأبحاث عديدة إلى الاتجاه نحو ظهور "المحلية" في خضم عملية العولمة، ويقدم (Pecqueur، 2006) فيما يتعلق بمستوى التراكم المرن الذي يتعارض مع طريقة حدوث التراكم عند فورد، فرضية ظهور اقتصاد إقليمي لمرحلة ما بعد فورد: "هناك "لحظة إقليمية" في التنظيم العالمي للنظام الاقتصادي (إنتاجا واستهلاكا) تسمح بإدارة المرحلة النهائية لعالم صناعي لا يبالي بالسياق الجغرافي–الثقافي ..." (Pecqueur، 2004، ص 72)

وبالإضافة إلى ذلك فإن التحليل الاقتصادي في الكلاسيكية الجديدة، الذي يكون إما على مستوى الفرد (الاقتصاد الجزئي) وإما على مستوى نظام بكامله (الاقتصاد الكلي)، لا يوفر الأدوات الكفيلة بفهم آليات التنمية في بعض المجالات والديناميكية الاقتصادية لهذه التنمية.

وتقتضي كل هذه التقلبات والتغيرات العميقة تطوير المنهجيات النظرية وإيجاد مفاهيم جديدة. ومن هنا تظهر ملائمة المنهجيات الإقليمية التي توفر مجموعة من أدوات التحليل تناسب الواقع الاقتصادي الجديد لنظام العولمة في مرحلة ما بعد فورد.

وترجع أصول اقتصاد الأقاليم أساسا إلى ثلاث تخصصات علمية: الاقتصاد الجغرافي أو المكاني، والاقتصاد الصناعي والتعلم الإقليمي . ولكل من هذه التخصصات منهجيته بل مفهومه المكاني الخاص.

فبالنسبة للاقتصاد المكاني يقتضي الأمر تحقيق الانتفاع الأمثل بموقع الإنتاج من حيث تكلفته ومن حيث تكلفة النقل إلى أماكن الاستهلاك. أما الاقتصاد الصناعي فإنه يعالج مسألة المكان من ناحية تنظيم المشروعات وتجميعها. والأمر بالنسبة له، على غرار الاقتصاد المكاني، يتعلق بفضاء مجرد. أما العلم الإقليمي، الذي نشأ في الولايات المتحدة في الأربعينيات، فإنه يتميز بمنهجية مكانية متعددة التخصصات باعتباره شيئا ملموسا ما دام من المفترض أن التحليل يضع نفسه في خدمة العمل. (Sekia ، 2000)

إن فكرة الإقليم تعطي بعداً آخر للمكان . فهذا الأخير لا يتم تناوله بطريقة مجردة من حيث تحقيق الانتفاع الأمثل بالموقع الذي يجري فيه الإنتاج أو من حيث المساندة المادية التي يوفرها لهذا النشاط وفقا لما يتوفر فيه من عوامل الإنتاج. وتسبغ فكرة الإقليم على المكان بعداً ديناميكيا لا وجود له في التحليلات الاقتصادية للكلاسيكيين الجدد.

وهناك تعريفات متعددة لفكرة الإقليم إلا أن هناك بعض العناصر المشتركة فيما بينها:

- الإقليم ليس فقط فضاءً مادياً محدداً ولكنه بناء اجتماعي. وبعبارة أخرى، فإنه يندرج في ماض مشترك بين الأطراف الفاعلة التي تعيش فيه وفي مشروعهم الجماعي. يضاف إلى العمل الجماعي لهؤلاء الشعور بالانتماء والهوية الثقافية: "نستطيع أن نقول إجمالا أن مضمون الإقليم يجد تعبيراً عنه في الإقليمية التي تتمثل عند Moles ومن بعده عند Bailly (1994) في فكرة الهوية والتملك والتجذر . ويمكن القول، بعبارة أخرى، أن الإقليم هو موقع يشكله الإنسان وأنه بدوره يشكل الإنسان كذلك. ويعبّر هذا التعريف، في جانبه الأول، عن وجود منطق التفاعل في عملية بناء الفضاء المكاني. (Kherdjmel ، 1999، ، ص 275)
- يتم بناء الإقليم من خلال وبواسطة عملية تنسيق الأعمال التي تقوم بها الجماعات الفاعلة، وتسفر هذه العملية عن ظهور أشكال من التنظيم والضوابط المحددة تؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية إقليمية. (Pecqueur، 2003، نفس المصدر)
- يبنى الإقليم وفقا لموارده العامة وموارده المحددة. وتعود بنا مسألة الموارد العامة والموارد المحددة إلى أسلوبين للابتكار. (Rallet، 1996) فبالنسبة للأسلوب الأول فإن الابتكار يعتبر عملية غريبة و"تتمثل في الربط بين الموارد المتاحة بصرف النظر عن عملية الإنتاج الذي تنخرط فيه بالفعل." (Rallet، نفس المصدر، ص 120) هذا فيما يتعلق بالموارد العامة. أما بالنسبة للأسلوب الثاني فإن الابتكار عملية ذاتية "ليس لها وجود سابق على حدوثها فعلا ولا خارج عن السياق الذي تتم فيه. فالابتكار عملية خلق للتكنولوجيا وليست نتيجة يلزم تعميمها ودراسة تأثيرها. والموارد التي تستخدم في هذه العملية تنشئها هذه العملية نفسها والسياق الذي تتم فيه. وهي محدده بالإطار الذي أنتجها. ومن بين هذه الموارد المحددة تضطلع الموارد البشرية بدور حاسم في هذه العملية." (Rallet، نفس المصدر، ص 120) بذلك نكون قد تجاوزنا بعض الشيء الإقليم باعتباره مكانا يحتوي على عوامل إنتاج لنصل إلى مفهوم للإقليم يعتبر بمثابة "عملية بناء لقدرة إنتاجية ولقدرة على الابتكار." (Rallet، نفس المصدر، ص 121) والموارد المحددة تنبع من هذه العملية نفسها. وتعني كلمة "محددة أن الموارد تنتج عن إستراتيجية للأطراف الفاعلة وتخصص لاستخدام معين." (Rallet، نفس المصدر، ص 121) ومن جهة أخرى يميز Pecqueur بين الأصول والموارد. فالمورد يوجد قبل الأصل من حيث أنه يمثل إمكانية بينما الأصل يعتبر "عنصراً في حالة حركة أي أن له قيمة في السوق." (Pecqueur، 2005، ص 11)

وتسمح هذه التفرقة بوجود أربع فئات: (Pecqueur، 2004)

- الموارد العامة ويقصد بها الإمكانيات الموجودة في الإقليم والتي يمكن أن توجد في أماكن أخرى كذلك. وهذه الموارد قابلة للنقل ولها سعر يحدده السوق.
- الأصول العامة : وهي موارد عامة مستخدمة في عملية الإنتاج.
- الموارد المحددة: وهي "تظهر في لحظة اقتران استراتيجيات الأطراف الفاعلة لحل مشكلة لا سابقة لها." (Pecqueur، نفس المصدر، ص 6) وهي غير قابلة للنقل وليس لها سعر معين وهي لصيقة بالإقليم لأنها " نتيجة لعمليات طويلة من التعلم الجماعي تفضي إلى وضع القواعد التي تكون في أغلب الأحيان ضمنية. (Pecqueur، نفس المصدر، ص 7)
- الأصول المحددة: وهي تنتج عن الموارد المحددة عندما يتم استخدام هذه الأخيرة استخداما معينا في عملية إنتاج. ومن ثم فإن أي مورد محدد لا يصبح بالضرورة أصلا محدداً إذ يشترط لذلك وجود إستراتيجية تحقق الاستفادة من قيمة العوامل المتاحة.

- حتى يصبح مكان ما أو منطقة محددة " إقليما " فمن الضروري أن تتجمع الأطراف الفاعلة حول هدف مشترك وإيجاد طرق للتنسيق فيما بينها. ويمثل ذلك النسيج المؤسسي الذي يتكون مع مراحل بناء الإقليم ويساهم في هذا البناء. ولهذا البعد المؤسسي أهمية خاصة لأنه يشكل إطاراً للتفاوض بين الأطراف العامة والخاصة، وللتعلم الجماعي ولتنمية شبكات للتعاون. (Pecqueur، نفس المصدر، 2005، ص 122)

ويسمح مفهوم " لإقليم" بتجاوز الفكرة المجردة للفضاء المكاني وللمكان باعتباره محصلة معينة للعوامل. بهذا المفهوم يصبح الفضاء المكاني فضاءً طبيعيا واجتماعيا واقتصاديا له تاريخه ومشروعه المستقبلي.

2-3 المفاهيم الأساسية

رغم أن أصول اقتصاد الأقاليم ترجع إلى تخصصات علمية سابقة عليه، إلا أن مفاهيمه الأساسية تشكلت في الثمانينيات وتتمثل في المفاهيم الثلاثة الآتية:

- النظام الإنتاجي الموضعي.
- الوسط ألابتكاري.
- القشرة الخارجية للأقاليم.

- النظام الإنتاجي الموضعي

ترجع نشأة هذا المفهوم إلى أعمال الاقتصادي الفريد مارشال عن المنطقة الصناعية المعروفة باسم منطقة مارشال، والتي قام بتحديثها الاقتصادي الإيطالي Becattini بيكاتيني. ويقصد به شكل من أشكال التنظيم الصناعي يجمع بين عدد كبير من المشروعات الصغيرة متخصصة في إنتاج بعينه، تتسم بقدرة تنافسية مماثلة للمشروعات الكبيرة، ويتضمن أساليب للتنسيق والتعاون. والفرضية التي تفسر هذه القدرة التنافسية هي تلك التي تنبنى عليها الاقتصادات المجمعة أو اقتصادات الحجم الكبير المتصلة بالقرب المكاني.-(Benoît Levesque et al. Systèmes locaux de production: réflexion synthèse sur les nouvelles modalités de développement régional/local. Collection: études théoriques du CRISES centre de recherche sur les innovations sociales. www.crises.uquam.ca) يضاف إلى ذلك إمكانية التعلم الجماعي وهو ما يساعد عليه الجوار وعلاقات التبادل والتعاون مما يحسن من مستوى المهارات ويساعد على ظهور خبرات عملية جديدة.

وقد أدى تحليل أشكال تنظيم المنطقة الصناعية إلى إظهار بعض المتغيرات التي ظلت مجهولة حتى ذلك الحين بالرغم من أن لها دوراً مهما في عملية التحول الاقتصادي. وليس هذا التحول نتيجة للتغيرات

التقنية فقط لكن تسهم فيه بدرجة كبيرة متغيرات اجتماعية وتنظيمية: " إن علاقات التعاون بين المشروعات، والعلاقات بين النظام الإنتاجي والنظام الاجتماعي – المؤسسي، والخبرة العملية وحركة العمال في التجمع الإنتاجي، ودور مؤسسات محلية معينة التي تتدخل لمساندة تطوير المشروعات... يجعل التنمية تبدو في النهاية كعملية اجتماعية وليس كعملية تقنية فقط." (Pecqueur، Courlet، 1996، ص 93)

وتفضى بنا هذه النتيجة إلى التساؤل حول الطبيعة الذاتية للتنمية، الأمر الذي لا يقصد به على أي حال نموذج اقتصادي منغلق، بل نموذج " يعتمد على استخدام الموارد المحلية والقدرة على مراقبة عملية التراكم على المستوى المحلي، ومراقبة الابتكار والقدرة على الرد على الضغوط الخارجية والقدرة على الأخذ بأشكال محددة للتنظيم الاجتماعي على المستوى المحلي يعطي الأفضلية للعوامل سالفة الذكر. (Pecqueur، Courlet، نفس المصدر، ص 93)

والواقع أن تحليل الآليات الذاتية للتنمية يرجع أصله إلى مفهوم منطقة مارشال الذي يمكن تعريفه بأنه " نظام موضعي للنمو التعاوني لا يكون النمو فيه تعبيرا عن التخصيص الأمثل للموارد بل محصلة لأوجه التكامل والتنسيق الزمني لعملية خلق الموارد المحددة ولأساليب السلوك من أجل التعلم والتكيف ..... التي تتبعها الأطراف الفاعلة التي تتواءم خارج نطاق التوازن." (Lecoq، 1999، ص 554)

وينبع مفهوم النظام الإنتاجي الموضعي من فكرة المنطقة الصناعية مع اختلافين هما:

- أنه يبرز الخصائص المشتركة (على غرار المنطقة الصناعية) ولكنه يبرز كذلك خصوصيات كل حالة.
- أنه لا يعني فقط المشروعات المتخصصة في نفس الفرع أو في نفس المنتج.

إن النظام الإنتاجي الموضعي " فكرة تتصل أساسا بفكرة النظام الإنتاجي. والأطراف التي تشكل نظاما إنتاجيا هي القوى العاملة وعوامل الإنتاج والأساليب المستخدمة في تنظيم الإنتاج وبنية الملكية ومراقبة النشاط الإنتاجي والإطار الاجتماعي – السياسي الذي تجرى فيه عملية الانتاج." (Courlet، 1999، ص 536) كما يتصل كذلك بفكرة تجميع مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مساحة أرض معينة، مما يحدث تفاعلات فيما بينها تؤدي إلى وجود عناصر خارجية إيجابية من شأنها رفع الكفاءة الإجمالية لهذه المشروعات. وتجد هذه التفاعلات والعناصر الخارجية الإيجابية الناجمة عنها تعبيراً عنها فيما يحدث بين هذه المشروعات من تعاون وتدريب وسهولة في تدفق المعلومات والمبادلات مع تقليل كلفة المعاملات. (Kherdjemil، 1999) ويساعد على ذلك وجود علاقات ثقة فيما بين الأشخاص والانتماء إلى ثقافة مشتركة وإتباع طرق تنسيق وقواعد معينة. ويمكن التأكيد على طريقتين للتنسيق : السوق والمعاملة بالمثل. (Pecqueur، 2006، ص 4-5) وتبين هذه الأخيرة أنه تم تجاوز النظرة إلى المبادلات على أنها غير ذات طابع شخصي وأنها عالمية غير مرتبطة بسياق محدد بحيث أصبحت تؤخذ في الاعتبار الخصائص الاجتماعية والثقافية للمكان.

وتجدر الإشارة إلى بعدين آخرين في مفهوم النظام الإنتاجي الموضعي:

- يتعلق البعد الأول بحجم وعدد المشروعات . ويبرز النظام الإنتاجي الموضعي القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تماثل إن لم تزد على القدرة التنافسية للشركات الكبيرة. فالحجم الصغير للمشروعات وكثرة عددها في نفس الموقع ليست عائقا بل هي عامل مفيد. فالواقع أن مظهر المكان يجتذب المشترين كما يسمح لهم قربه بأن يجدوا في مكان واحد معروضات عديدة. ومن جهة أخرى فإن المنتج الفرد يستفيد هو الآخر من الصورة التي يبدو بها المكان مما يزيد من إمكانية بيع منتجه.

- يتعلق البعد الثاني بالقرة على الابتكار والتكيف مع التغير في البيئة المحيطة. (Pecqueur، 1992) فالابتكار ينظر إليه على أنه ثمرة العمل الجماعي وليس ثمرة جهد فردي منعزل،وتكمن القدرة على التكيف في النسيج المؤسسي وكذلك في شبكة العلاقات غير الرسمية.

والنظام الإنتاجي الموضعي ليس نموذجا من حيث أنه يقصد به، بحكم تعريفه، ديناميكية معينة خاصة بكل إقليم. ويمثل ذلك نهجاً لتشكيل تنظيم إنتاجي من خلال العلاقات بين الإقليم والأطراف الاقتصادية العاملة فيه.

بالإضافة إلى المنطقة الصناعية والنظام الإنتاجي الموضعي، نجد فكرة "العنقود" Cluster، وهي فكرة فضفاضة طورها الباحثون الأنجلو- سكسونيين، تنطبق على مستويات مكانية مختلفة و"تعتبر بمثابة طريقة تنظيم خاصة بالصناعة في دول الجنوب." (Pecqueur، 2006، ص 6)

الوسط الإبتكاري:

يقدم مفهوم الوسط الابتكاري عناصر تجديد فيما يلي:

- تحليل الابتكار: نشأته وانتشاره ودوره في الديناميكية الاقتصادية.
- الاقتصاد الإقليمي أو المكاني الذي يطرح التساؤلات حول آليات توطين الأنشطة الاقتصادية والعلاقة بين التوطين والتنمية.

وقد احتل موضوع الابتكار مكانة هامة في التحليل الاقتصادي منذ شومبيتير. ويمكن أن يفهم الابتكار على أنه تجديد تكنولوجي (أي تقدم تقني) أو تجديد تنظيمي الذي أصبح مكونا لا غنى عنه في القدرة التنافسية للمشروع.

ووفقا للمعالجات النظرية فإن الابتكار يكون:

- إما نتيجة للعمل الفردي للمتعهد وهو المحرك للديناميكية الاقتصادية وإن كان عاملاً خارجيا عن هذه الديناميكية.
- وإما نتيجة للعمل الجماعي لمجموعة من المشروعات والتفاعلات فيما بينها، ويكون لها طابع ذاتي وموضعي وتشمل التجديد التقني والتنظيمي معا.

أما عن المعالجات النظرية لربط النشاط الاقتصادي بالمكان فقط سيطرت عليها نظرية "أقطاب التنمية" لـ F. Perroux حتى أوائل الثمانينيات. وهي تعتمد على المبدأ الآتي : أنه يمكن أن يكون لشركة أو صناعة أو مجموعة من الصناعات أثر في نشر التقدم التقني والتدريب في المشروعات الأخرى التي ترتبط بعلاقات معها. ولهذه الصناعة إذن أثر مزدوج: دور القوة الدافعة وأثر تجميعي للمشروعات.

وقد سمحت الأعمال الرائدة التي وضعها Philippe Aydalot بالتجديد النظري لمنهجيات التنمية الإقليمية منذ الثمانينيات. وقد صدرت منذ ذلك الوقت العديد من الدراسات والبحوث التي أثرت هذه التحليلات.

وكانت نقطة البداية هي تحليل التحولات المكانية والتي أدت بـ Aydalot إلى صياغة فرضيتين حول انقلاب الديناميكيات المكانية وهي عملية "تفتقر بمقتضاها الأقاليم الغنية بينما تشهد الأقاليم الفقيرة ديناميكية جديدة. (Peyrache-Gadeau ، 1999، ص 620)

وهذه العملية عملية معقدة ولا تعني بأي حال أن هذا الانقلاب يحدث تلقائيا أو أنه حتمي، وكما يذكر " فإنه يبدو بصفة عامة أن التركيز يتم، من حين إلى آخر، على اتجاهات مغايرة. ففي بعض الأحيان تسيطر قوى الالتقاء وفي أحيان أخرى تتكاثر الاختلافات وفي أحيان ثالثة يفرض الانقلاب نفسه ... فكل طريقة من طرق التنظيم المكاني تفرز شكلا من أشكال تطور الاختلافات المكانية." (Peyrache-Gadeau، أشار إلى Ph. Aydalot ، نفس المصدر، ص 621)

ومن ثم فإن الأمر يكمن في فهم أسباب وآليات الاختلافات الإقليمية، أو بعبارة أخرى معرفة كيف ولماذا تتطور بعض الأقاليم ولا تتطور أخرى؟ ورداً على هذا السؤال هناك مفهوم " لوسط الابتكاري" الذي يضع القدرة على الابتكار في صميم ديناميكية التنمية الإقليمية.

وتذكرنا فكرة "الوسط " بفكرة "البيئة " من ناحيتين: فالبيئة : تتكون من الأطراف الفاعلة اقتصاديا في مجموعهما ومن البيئة المؤسسية. ومن ثم يصبح ذلك "وسطاً مكانيا" بمعنى أنه يرتبط بمكان محدد تقوم فيه مجموعة من الأطراف الفاعلة ومن المؤسسات. لكن هذه الفكرة تتقلص بطريقتين: الوسط الإطار والوسط الفاعل (Peyrache-Gadeau، نفس المصدر، ص 625)، وتذكر الأولى بالوسط باعتباره إطاراً خارجياً (البيئة) بينما تنظر الثانية إلى الوسط باعتباره "عاملا على تنمية نفسه." (Peyrache-Gadeau، نفس المصدر، ص 627) وهذا المفهوم الثاني يرتبط بقدرة الوسط على تنظيم نفسه وعلى الابتكار أي العمل على تنميته ذاتياً."

ويفهم التجديد هنا بمعناه الأوسع من مجرد التقدم التقني. ولخص Pierre Veltz(1999) نظريات التجديد المختلفة ويضعها في مجموعتين:

- النموذج الخطي الذي يعتبر التقدم التقني ثمرة لجهود باحث أو متعهد. ولا يأخذ هذا النموذج في الاعتبار ديناميكية عملية الابتكار وهي عملية متعددة الأطراف.
- تحليلات عملية الابتكار باعتبارها عملية تاريخية ومحلية.

ويسبغ مفهوم "الوسط الابتكاري" على التجديد بعداً ديناميكيا ومحليا لأنه يعد "نتيجة لقدرة الوسط المحلي على الاختراع وعلى التقدم . وينظر إلى الابتكار على أنه عملية جماعية (بحكم أنه تفاعلي) للإبداع يغذيها التعاون والتفاعل بين أطراف ينتظمون في شبكات . وطريقة الإدارة من خلال الانتظام في شبكات تختلف عن كل من السوق وعن الاندماج، وهي تصور الطبيعة غير الاقتصادية لعملية الابتكار." (Sekia، 2000 ص 268)

وتؤكد مراعاة البعد التاريخي لبناء الإقليم ولإنتاج الأطراف الفاعلة فيه لرصيد معرفي جماعي (Pecqueur، 2044) أن الابتكار ينتجه الإقليم. ولا يقصد هنا – بالطبع – التجديد التكنولوجي الذي يعتمد اعتماداً مباشراً على العلم، ولكن يقصد به الابتكار الناتج عن خلق جماعي للمعرفة وللموارد الجديدة والتكيف مع تطور البيئة الخارجية للإقليم.

وتتوقف هذه العملية على قدرة الأطراف على التنظيم والتبادل والاستفادة من التجارب المتراكمة لدى كل منهم. ويساعد القرب الجغرافي والقرب التنظيمي على دفع ديناميكية التجديد الجماعية.

- القشرة الخارجية للأقاليم:

"القشرة الخارجية للأقاليم"، لا يعد مفهوما بقدر ما هو إطار يدور فيه التحليل، وهو تعبير مجازي يحاول أن يأخذ في الاعتبار النقاط التالية:

- وجود تحركات طويلة الأمد وظواهر غير مرئية ومن الضروري التعرف بشكل أفضل على الآليات الكامنة والتحولات الثقيلة والصماء التي تمارس باستمرار ضغوطها، شأنها شأن طبقات القشرة الأرضية، وتطور قواها، وتحدث تشكيلات جديدة تحاول أن تتعايش مع بعضها البعض. (Lacour، نفس المصدر، ص 28)
- لا ينبغي النظر إلى الديناميكية باعتبارها نوعا من التطور المحكوم ولكنها يجب أن تأخذ في الاعتبار التصدعات والانقطاع.
- النظر إلى الإقليم كوسيط يبدو فكرة أكثر ملائمة وأكثر إثراء من فكرة الإقليم في حد ذاته. فهي تتجاوز اعتبار الإقليم حيزا جغرافيا واقتصاديا محدداً لتنظر إليه (Lacour، نفس المصدر) باعتباره مكانا تظهر فيه وتتبلور أوجه سلوك الأطراف ويمكن أن تتعدد فيه المسارات.

ويطمح هذا الإطار النظري إلى أن يأخذ في اعتباره تعقد الديناميكيات الإقليمية وعدم الانغلاق في نطاق تحديات حتمية أو مقاربات محلية بحتة.

3-3 التنمية المحلية وتنمية الإقليم

في أواسط السبعينيات ومع ظهور أزمة نظام فورد وسيطرة السياسات الليبرالية التي بشرت بانتهاء عهد الدولة الراعية في بلدان الشمال، والدخول في عصر التكيف البنيوي في بلدان الجنوب، شهدنا بزوغ مفهوم التنمية المحلية. ويبدو أن المستوى المحلي هو المستوى الملائم لوضع وتنفيذ استراتيجيات وسياسات التنمية التي تعتمد على استغلال الموارد المحلية وتعبئة جهود الأطراف الفاعلة لتحل محل سياسات التنمية التي تأتي من أعلى. ويرى البعض في هذا التغيير في المستوى طريقة للحد من وظائف الدولة، ويرى فيها آخرون تصويبا لإخفاقات السياسات المركزية للتنمية التي بدأ تنفيذها في البلدان المتخلفة في الخمسينيات والستينيات، أو مرحلة جديدة لسياسات تجهيز الإقليم في بلدان الشمال.

على أن تعريف " المحلية " أثار العديد من المناقشات حول تحديد المستوى الذي يكون عليه ما هو "محلي" : فهل ينبغي أن يكون مرتبطا بالمستوى الإداري؟ وإن كان كذلك فأي مستوى نقصد؟ وما هي أبعاده الديموغرافية والجغرافية؟ وما هو الواقع المكاني أو الاجتماعي الذي يشمله؟ وقد رأى بعض النقاد أن "المحلي" حيز بالغ الصغر والضيق كما أنه منغلق ويرى آخرون أنه فكرة غامضة وغير دقيقة بل وتشمل كل شئ. ولم يمنع هؤلاء النقاد ظهور العديد من التجارب الميدانية بما يصاحبها من فشل أو نجاح. وبفضل التحليلات النظرية والتفكير المتعمق الذي أفضت إليه هذه التجارب فرضت التنمية المحلية نفسها على السياسات العامة كما أن بناء منهجيتها يسير قدما إلى الأمام.

ويبدو أن المبادئ الأساسية للتنمية المحلية كانت تشكل إجابة على الأسئلة المطروحة سواء في الشمال أو في الجنوب خلال الثمانينيات من جانب المختصين في مرحلة ما بعد فورد وأثناء الأزمة التي شاهدتها سياسات التنمية. وقد أدى تسارع سير العولمة إلى تأكيد وتعزيز أهمية المحلية وذلك في سياق ديناميكية جديدة للتوافق بين ما هو عالمي وما هو محلي. ومن بين ما يفسر ذلك أن العولمة تدفع الشعوب والأقاليم إلى التنافس فيما بينها. ونظراً لأن عوامل الإنتاج لا تتوافر في جميع الأقاليم بصورة متماثلة فإن تلك التي تكون أقل حظاً منها تتعرض لخطر التهميش. ومن هنا يصبح البحث عن عوامل أخرى لتحقيق القدرة التنافسية أو استغلال الموارد غير التقليدية يصبح الوسيلة للاندماج في السوق العالمية أو على الأقل لمقاومة التهميش.

وقد تمثلت سياسات التنمية من الخمسينيات إلى السبعينيات التي اتبعت في بلدان الجنوب أو في بلدان الشمال (سياسات التجهيز) فيما يلي:

- سياسات مركزية مصحوبة برؤية عالمية بعيدة عن واقع المناطق التي تعاني من الصعوبات.
- تميزت هذه السياسات بتدخل السلطات العامة وبالرغبة في تخصيص الموارد أو إعادة تخصيصها لصالح قطاعات أو مجالات معينة مما أدى إلى اختلال إقليمي وساعد على التعجيل بتهميش مجالات أخرى سواء في بلدان الشمال أو بلدان الجنوب.
- سياسات تستخدم الموارد الخارجية (استخدام الأموال العامة في تمويل مشروعات التنمية في بلدان الجنوب أو تدخل السلطات العامة في بلدان الشمال).
- سياسات وضعها ونفذها التكنوقراط دون إشراك الأطراف المحلية.

وتختلف فلسفة التنمية المحلية عن ذلك اختلافاً جذريا وتضع في المقدمة عدداً من المبادئ التي نذكّر بها في عجالة فيما يلي:

- التنمية المحلية عملية مستمرة.

- حشد جهود الأطراف المحلية أمر جوهري في هذه العملية. ويتحدث البعض، وبصفة خاصة المنظمات الدولية، عن التنمية بالمشاركة، لكن المبدأ يظل هو حشد جهود الأطراف وإشراكهم في جميع مراحل عملية التنمية.
- تعتمد التنمية المحلية على إستراتيجية توضع وفقا للاحتياجات والأولويات التي تحددها الأطراف المحلية.
- يهدف العمل التنموي المحلي إلى حشد واستغلال الموارد المحلية. وهذه الموارد مادية وغير مادية.
- تتطلب عملية التنمية المحلية إدارة محلية، أي اقتساما جديداً للسلطة وللمؤسسات وإطاراً تشريعيا خاصا.

ويعني استغلال الموارد المحلية خلق أنشطة جديدة أو تعزيز الأنشطة القائمة. ويستدعي ذلك قدرة الأطراف المحلية على الابتكار والإبداع باعتبارها المالكة لهذه القدرة والمالكة للموارد التي يجرى استغلالها (العمل، الخبرة العملية، التراث...الخ).

وقد أسفر التقدم النظري الذي حدث خلال السنوات العشرين الأخيرة عن ظهور مجموعة من المفاهيم تسمح بتناول موضوع التنمية بأدوات تحليلية جديدة. فاقتصاد الأقاليم يعيد وضع النشاط الإنتاجي والمبادلات في سياق مكاني وتاريخي واجتماعي كما أنه يسمح بفهم آليات التنمية على مستوى آخر غير المستوى الاقتصادي الكلي.

وتسمح فكرة الإقليم بإثراء مفهوم "المحلية " وتدقيقه، وتصبح التنمية المحلية بذلك تنمية إقليمية، باعتبار أن الإقليم هو المستوى الاقتصادي الوسيط الذي تحشد فيه جهود الأطراف وتظهر فيه أساليب التنسيق والتنظيم . والإقليم ليس "معينا"، (فالإقليم المعين هو الذي يتفق مع التقسيم الإداري (Pecqueur، 2004)، بل أن الأطراف هي التي تشكله خلال عملية التنسيق ووضع الإستراتيجية. وهو كذلك الموضع الذي يحدث فيه الابتكار (التقني والتنظيمي) بواسطة علاقات التعاون والمبادلات وتدفق المعلومات والتعلم الجماعي. ومن شأن ذلك أن يسمح للمنتجين بحل مشكلة محددة أو بالتكيف مع تغير البيئة الاقتصادية أو ببناء قدرة تنافسية جديدة تعتمد على الاستفادة من الموارد المحلية العامة أو المحددة. ونظراً لأن عملية تنسيق الأنشطة الاقتصادية هي "بطبيعتها ظاهرة مؤسسية" (Abdelmalki، وآخرين، نفس المصدر، ص 183)، فإن البعد المؤسسي له أهمية خاصة لأن "الكثافة المؤسسية في مجال ما تجعل منه إقليما." (Abdelmalki، وآخرين، نفس المصدر، ص 185) وبعبارة أخرى فإنه لا يوجد إقليم بغير مؤسسات[8]، سواء كانت رسمية أو غير رسمية فهي تمثل إطاراً للعمل الجماعي، وللتفاوض بين الأطراف، ولإدارة المنازعات وللتعاون . وهي تسهم بفضل كفاءتها في تحسين الإدارة والتقليل من تكلفة المعاملات ومن ثم تفضي إلى زيادة الإنتاجية الإجمالية لمشروعات الإقليم.

على أن نقاط الضعف النظرية في التنمية المحلية، لاسيما فيما يتعلق بتعريف "المحلية"، تتوارى أمام الإضافة التي يقدمها اقتصاد الأقاليم الذي يعطي للمحيط المضمون الذي كان يفتقر إليه. وهو يقدم كذلك منهجيات وشبكة لتحليل آليات التنمية ترسخ مبادئ التنمية المحلية ترسيخاً نظرياً قوياً بإعطائها مشروعية لأن تصبح تنمية "إقليمية".

3-4 اقتصاد الأقاليم واقتصاد التنمية

يسهم اقتصاد الأقاليم، من خلال اهتمامه بالعوامل غير التجارية للقدرة التنافسية وبالكفاءة الاقتصادية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، في تجديد اقتصاد التنمية.

[8] ينبغي عدم الخلط بين "المؤسسات" و "المنظمات" . أنظر الفصل الخاص بالاقتصاد المؤسسي.

ويسعى اقتصاد الأقاليم إلى تقديم إجابات على بعض الأسئلة المطروحة وهي: كيف ولماذا تتحقق التنمية في بعض المجالات والأقاليم ولا تتحقق في أخرى؟ وما هي آليات وعوامل هذه التنمية؟ وما هو دور العوامل غير التجارية في التنمية الاقتصادية وما هي آلياتها؟

وهو يدخل في نطاقه بصورة متزايدة معالجة الأبعاد الجغرافية والتاريخية والثقافية، ويصنع أدواته للإحاطة بخصوصية كل حالة بدلا من أن يضع نموذجا قابلا للتحويل.

رابعا- نظرية القدرات

لا يمكن أن نغفل في عرضنا لمصادر تجديد اقتصاد التنمية الإسهامات النظرية لعالم الاقتصاد Amartaya Sen. فقد أسهمت أعماله في تطوير مؤشرات التنمية التي وضعتها واستخدمتها المنظمات الدولية وإلى الأخذ بمعايير جديدة في التحليل تسمح بفهم أوسع وأعمق للتخلف والتنمية. ولابد من الإشارة إلى أن أسلوب Sen رغم جدته لا يزال يندرج في إطار النظرية الكلاسيكية الجديدة. وهو مع ذلك يرفض اختزال التنمية وقصرها على بعد واحد هو النمو الاقتصادي وقصر آلياتها على الثلاثي: ادخار –تراكم- استثمار.

فالتنمية في نظر Sen عملية توسع من حرية الأفراد باعتبار أن الحرية هي هدف التنمية ووسيلتها في نفس الوقت. فالحرية تسمح بتحقيق كفاءة أكبر ما دامت تتيح للأفراد إمكانية ممارسة ما يطلق عليه Sen "وظيفتهم كعنصر" أي القدرة على الفعل وإمساك مصائرهم بأيديهم. ودون أن يغفل Sen أهمية النمو الاقتصادي فإنه يضعه في إطار أوسع بتحليله لمجمل العناصر التي تؤثر على هذا النمو والتي يمكن أن تؤدي إلى نمو بدون تنمية.

وتتضمن فكرة الحرية عند Sen مجمل الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أدخل Sen العديد من أوجه التمييز على فكرة الحرية:

- فهو يميز بين "العمليات المستمرة" التي تسمح بممارسة الحرية وبين "الخيارات" أي ما هو متاح للأفراد فعلا من اختيارات.
- ويميز بين الدور التأسيسي للحرية الذي يتعلق بالحرية الموضوعية أو الحريات الأساسية مثل الحرية السياسية وبين دور الحرية كأداة تسمح بتشجيع التقدم الاقتصادي. ولا ينبغي أن نغفل أن دور الحرية كأداة يرتبط بالتفاعل بين الحريات المختلفة التي يعزز بعضها بعضا.

وتسمح الحرية الموضوعية للأفراد ببناء قدراتهم إذ أن قدرة الشخص تعرّف بأنها "التوافقيات التشغيلية المختلفة التي يمكن للشخص أن يضعها موضع التنفيذ." (Sen، 1999، ص 83) وكلما زادت أمام الشخص فرص الاختيار من بين هذه التوافقيات التشغيلية كلما كانت حريته أكبر.

ويوسع هذا المفهوم للقدرة من تعريف الفقر كذلك . فضآلة الدخل هي بطبيعة الحال سبب للفقر، ولكن يمكن تعريف الفقر كذلك على أنه "حرمان من القدرة" علما بأن ضآلة الدخل ليست هي العامل الوحيد الذي يؤدي إلى تقليل القدرات وأن العلاقة بين الدخل والقدرات تختلف من سياق إلى آخر.

ويساعد هذا النهج في تناول التنمية الذي يرتكز على الحرية وبناء القدرات، على تجاوز الرؤى الضيقة للتنمية والى طرح مسائل المساواة في الدخل، والفقر، والنمو بطريقة مغايرة. وهو يساعد كذلك على مراعاة خصوصية بعض الفئات الاجتماعية الأشد حرمانا (مثل النساء) والتي لم تكن التحليلات الكلاسيكية للتنمية توليها اهتماما كبيراً ولا توفر لها أدوات نظرية مناسبة.